المختصر في النظم السياسية المقارنة

المختصر في النظم السياسية المقارنة

أ.د يوسف بن يزة

جامعة باتنة 1

سلسلة دراسات أكاديمية (12)

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

المختصر في النظم السياسية المقارنة

المؤلف: يوسف بن يزة

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2019

ISBN 978-9931-740-100- ك .م. د .ر

Copyright© LSH-AEP 2019

فهرس الموضوعات

	ص
تقديم	7
في مفهوم المجتمع السياسي	10
ماهية النظام السياسي	14
العناصر الأساسية للنظام	15
الفرق بين النظام السياسي والدولة	25
مفهوم المقارنة ومبرراتها	26
شروط المقارنة	28
أهمية المقارنة	28
التحليل السياسي المقارن	31
خطوات المقارنة	32
بيئة النظام السياسي	35
التصنيفات الكبرى للنظم السياسية	45
التصنيفات التقليدية للأنظمة السياسية	48
الأنظمة الديمقراطية الليبرالية	52
تعريف الديمقراطية	54
خصائص الديمقراطية	58
صور الديمقراطية	60
مبدأ الفصل بين السلطات	67
الأنظمة السياسية الناتجة عن الفصل بين السلطات	73
النظام البرلماني	74
النظام الرئاسي	80
النظام شبه الرئاسي	84
نظام حكومة الجمعية النيابية	86
النموذج السويسري لنظام حكومة الجمعية النيابية	88
الأنظمة التسلطية والدكتاتورية	90

الأنظمة الدكتاتورية 90
أنواع الأنظمة الدكتاتورية 92
الأنظمة الشمولية 93
المداخل النظرية لدراسة السياسة المقارنة..... 97
المدخل النظامي..... 99
المدخل الاتصالي..... 106
المدخل البنيوي – الوظيفي..... 112
المدخل النخبوي..... 116
المدخل المؤسسي..... 124
السياسة المقارنة..... 129
تعريف السياسة المقارنة..... 130
تطور الاهتمام بالدراسات السياسية المقارنة..... 130
تأثير العولمة على حقل السياسة المقارنة..... 135
استراتيجيات المقارنة..... 136
الخاتمة..... 137
قائمة المراجع..... 139

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تشابك وترابط الأنظمة داخل بيئتها	16
02	دورة الحكم وأشكال الحكومات عند أفلاطون	50
03	طبيعة العلاقة بين التشريعية والتنفيذية في أنظمة مختلفة	89
04	تصور دافيد إيستون لأداء النظام السياسي	104
05	الاستجابة الديناميكية في نموذج دافيد إيستون	105
06	جوهر الحقيقة الاتصالية عند كارك دويتش	108
07	مقارنة بين التحليل النخبوي وتحليل الجماع	121

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الحكومات عند أرسطو بحسب معيار التصنيف	51

تقديم

نستعرض في هذا الكتاب على نحو معمق، جل المفردات الموجودة في المنهاج المقرر لمقياس النظم السياسية المقارنة ونحدد من خلالها نطاق وحدود هذا الحقل المعرفي، ودور النظرية وأدوات التحليل المستخدمة فيه مع التركيز على التطورات الحاصلة فيه، وأهمية المنهج المقارن، والمداخل النظرية المستخدمة في دراسات هذا الحقل المعرفي، وبعض النماذج من الأنظمة السياسية وكذا مستقبل السياسة المقارنة.

سيتمكن المطلع على هذا الكتاب من تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأنظمة السياسية المقارنة من حيث مادتها العلمية، حدودها، تطورها، النظريات والمداخل التي تدرسها، ومناهج التدريس وأدواتها التحليلية.
- معرفة دور النظرية في حقل النظم السياسية المقارنة، ومدى علمية الدراسات السياسية المقارنة.
- القدرة على التمييز بين النظريات والمداخل النظرية التي قدمت، ومعرفة مميزاتها والانتقادات التي وجهت لها.
- دراسة مستقبل السياسة المقارنة من حيث المادة والمنهج والنظرية.
- تنمية مهارات التفكير التحليلي النقدي في دراسة المسائل المتصلة بالأنظمة السياسية المقارنة.
- الحصول على فكرة عامة عن أهم النظريات الحديثة في السياسة المقارنة ونظريات التحديث والتنمية السياسية والثقافة السياسية والنخب وتحليل الطبقات وتحليل الأنظمة والعمليات السياسية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على طبيعة الأنظمة السياسية الحديثة، وسلوكها.

- تحليل المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية المقارنة وتشمل دراسة النظام السياسي وتصنيف الأنظمة السياسية والمقارنة بين عدد منها من حيث السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكيفية صنع القرار في تلك الأنظمة.

المحور الأول:

مدخل إلى النظام السياسي

لقد عرفت البشرية أشكالا كثيرة ومتنوعة من ممارسة السلطة لم ترق كلها إلى درجة التنظيم المحكم للعلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات، ويعتبر الإنسان الكائن الوحيد الذي ابتكر فكرة النظام السياسي لممارسة السلطة وتنظيم حياته، رغم وجود مجتمعات حيوانية ونباتية أخرى على قدر كبير من التنظيم والدقة، ورغم أن المجتمعات التقليدية كانت قد وضعت لنفسها قوالب بدائية لتنظيم ممارسة السلطة فيها، فإنها لم ترق إلى درجة كبيرة إلا عندما جرى تنظيم السلطة فيها وتشكيل إرادة جماعية تعبر بها عن نفسها.

أولا: في مفهوم المجتمع السياسي

هناك اتفاق عام على أن النظام السياسي هو ظاهرة حديثة نسبيا، وهذا يعني أن كل حالات ممارسة السلطة قبل هذا التاريخ لا يمكن إدراجها تحت المفهوم الاصطلاحي للأنظمة السياسية، وهذا الطرح يؤكده أندرو فنسنت الذي وصف المجتمعات التي عاشت هذه التجربة "مجتمعات بلا دولة" وقسمها إلى أربع فئات كالتالي:[1]

1 – مجتمعات ما قبل الدولة:

- فئة "الجماعات البدائية" Primitive Communities وهي منظمة بمصنفات أو فئات مثل العشيرة أو روابط الدم والنسب، وهي في العادة مجتمعات بلا رأس (بدون حاكم) كما يسميها إيفانز بريتشارد، وهي لا تشبه الدولة في أي من حالاتها، كما أنها لا تحتوي على أي أطر سياسية واضحة لتنظيم علاقات القوة بين التكوينات الفرعية لهذه الجماعات.
- فئة التنظيمات السياسية المتطورة نوعا ما والتي تعتبر سابقة على ظهور الدولة كالدولة المدينة الإغريقية والإمبراطوريات وأشكال

[1] - المرجع نفسه، ص ص. 25-27.

التنظيم السياسي في العصور الوسطى، وهي تقترب من الدولة في بعض خصائصها، وتحتوي أنظمة سياسية في مراحلها الجنينية.

- فئة تضم تصورات لبعض أيديولوجيات القرن التاسع عشر، وخاصة الفوضوية، التحررية، والشيوعية، وهي فئة تمجد أشكالا بدائية من الجماعات بلا دولة وترى أن الدولة هي العلة الأولى لتعاسة البشرية، وهذه الفئة لا تعترف بالنظام السياسي وتدعو إلى تقويضه في حال وجوده.
- فئة تشير إلى المجتمعات الحديثة التي ليس لها تقاليد الدولة من حيث تاريخيتها وقانونيتها كمؤسسة تتصرف نيابة عن السلطة العامة، وهناك محددان أوليان لهذا الافتقار، هما البنيات المؤسسية والتقاليد التشريعية والأيديولوجية، حيث يعطي فنسنت مثالا على الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمحدد الأول، والمملكة المتحدة بالنسبة للمحدد الثاني.

برأي **بيار كلاستر**، فإن المجتمعات البدائية هي مجتمعات بدون دول وبدون أنظمة سياسية، وهذا الحكم يخفي في حقيقته رأيا يجعله حكما قيميا حول إمكانية قيام أنتروبولوجيا سياسية ثابتة حول هذه المجتمعات، غير أن الشيء الذي يمكن توضيحه أنها مجتمعات محرومة من الدولة والنظام السياسي، فهي مجتمعات غير مكتملة.[1]

2- تطور المجتمع السياسي

إن مجتمعات ما قبل الدولة تتشكل من وحدات صغيرة متمايزة ومستقلة، كالعائلة الصغيرة التي يمكن فصلها بسهولة عن المجموعة الأكبر، كما يمكن ضمها بسهولة أيضا إلى فرقة أخرى تشاركها رابطة النسب أو الدم.[2] ومن أبرز أشكال التنظيم السياسي القريبة جدا

[1] - Pierre Clasters, La Société contre l'état (Nancy: Éditions Marée Noire, 2006), P.09

[2] - Nilson, Op. Cit., p. 09.

إلى فكرة الدولة، دولة المدينة اليونانية التي أبدعت كثيرا من النظم والتقاليد السياسية التي يعود أصلها إلى العصر الحجري عندما كان الانتماء للعائلة والقبيلة يعتمد على علاقات القرابة، وفق أسس قبلية أبوية غالبا ما تنطوي على قصص أسطورية خاضها العمالقة والمحاربين قديما في معركة البقاء على قيد الحياة، في حين كان هذا العصر في اليونان بداية لنهوض ثقافي وعلمي تمخضت عنه اختراعات بشرية كبيرة أدت لتطويع النباتات والحيوانات لخدمة الإنسان، وصهر المعادن ونحت الأحجار الضخمة.[1]

الأهم من ذلك أن التطور شمل في نهاية المطاف تشكيل عدد من المؤسسات الهامة على الصعيد الديني والسياسي والقانوني، عندما اكتشفت الأبجدية وأنظمة الحساب، وهي إنجازات أدت إلى استقرار القبائل المهاجرة في المدن الأثينية، ومباشرة عمليات تنمية ثقافية متطورة تحت إشراف الملوك والفرسان المحاربين ورجال الطبقات العليا.[2]

هذه المعطيات ولدت اتجاها قويا يعرف الدولة المدينة الإغريقية polis على أنها الشكل المبكر جدا للمجتمع السياسي الحديث في أوروبا والعالم ككل، وبالتأكيد فقد كانت شكلا متميزا من التنظيم السياسي الذي يشترك مع الدولة الحديثة في بعض خصائصها.

يعتقد جورج سباين أن الفرق بين دولة المدينة والجماعات السياسية الأخرى، قد بلغ حدا يصعب معه على رجل العصر الحاضر أن يتصور ما كانت عليه حياة المدن الإغريقية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، فقد اختلفت تجارب الحكم التي شغلت أذهان فلاسفة

[1]- Thomas L. dynesson, City State Civism In Ancient Athens (New York: Peter Lang Publishing Inc, 2008), p.09.
[2] - Idem.

الإغريق اختلافا كبيرا عن كل ما شاع في عصرنا الحاضر من تطبيقات.[1]

غير أن الجدال الحقيقي يتمحور حول نقطة البدء في تأريخ ميلاد هذه المجتمعات وقد اختلف العلماء في تحديدها، وتقع تحديداتهم بين القرن العاشر امتدادا إلى القرن السابع عشر، كما أنه من الصعب أيضا التأكيد ما إذا كان النظام السياسي قد وجد قبل أو في آن واحد مع ظهور بعض الأشكال المؤسساتية للدولة في مراحلها الأولى.[2]

ورغم أن اليونانيين يتقاسمون لغة وثقافة مشتركة، إلا أنهم ظلوا منقسمين سياسيا، ذلك أن عزمهم على المحافظة على السيادة منعهم من تشكيل تجمع سياسي أكبر، وهذا حمل خطر قيام حرب بين المدن تكلف في النهاية فقدان السيادة، لأن تشكيل اتحاد للمدن اليونانية يتطلب تحولا جذريا في الميزة اليونانية للحكم الذي عرف طيلة مئات السنين نمط الدولة المدينة كنمط وحيد للنظام السياسي الأنسب.[3] ولم يكن مصير الدولة المدينة رهن بالحكومة التي تدير شؤونها الداخلية، بقدر ما كان مرتبطا بالعلاقات المتشابكة بينها وبين سائر العالم اليوناني وبعلاقات اليونان بآسيا من الشرق وبقرطاجنة وإيطاليا من الغرب، فقد تعرضت بلاد اليونان للسيطرة العسكرية من طرف الفرس في كل ما يتعلق بشؤون الحرب والسلم، ومن بعدها انتقلت إلى روما، وهذا ما أفشل الدولة المدينة في الشؤون الخارجية.[4]

---

[1] - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر. حسن جلال العروسي، ج1 (نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1954)، ص. 39.

[2] - المرجع نفسه، ص. 30.

[3] - Marvin Perry, western civilization: idea, politics, and society, ed,09 (USA: Cengage Learning, 2008), p. 65.

[4] - سباين، المرجع السابق، ص. 195.

3- ماهية النظام السياسي:

يشير مصطلح النظام السياسي إلى مجموع المؤسسات السياسية الرسمية للدولة المنصوص عليها في الدستور، والتي تتوافق مع أيديولوجية المجتمع. وتتمثل في تلك التي يمارس من خلالها الشعب سلطته وأهمهما المؤسستين التشريعية والتنفيذية، حيث ينظم الدستور كيانهما العضوي والوظيفي، وكيفية الوصول إلى عضويتهما، ومدة العضوية.. إلخ.

أ- تعريف النظام

هناك عدة تعاريف للنظام، فقد عرف بأنه ترتيب منتظم من الأنشطة والإجراءات المتصلة بعضها البعض يؤدي تنفيذها إلى تحقيق أهداف النظام الرئيسية، كما يتضمن عدة معاني منها.[1]

- مصمم لإنتاج أهداف محددة .
- لابد أن تكون عناصر النظام بترتيب معين
- وجود علاقات اعتمادية وتفاعلية يشترك فيها كل عناصر النظام

هناك تعريف آخر يقول بأن النظام هو "مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق أهداف معينة"،[2] أما في تعريف آخر فهو "مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات وآلية عمل معينة في نطاق محدد، لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام، بواسطة

[1]- ياسين سعد، نظم المعلومات الإدارية، ط1 (عمان: دار اليازوري العلمية، 1998)، ص 22.
[2]- سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الادارية "مدخل اداري (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص 17.

قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم بهدف إنتاج المخرجات مع وجود التغذية الراجعة والرقابة".[1]

ب- العناصر الأساسية للنظام

يتكون كل نظام من مجموعة من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها، يمكن تصنيفها إلى سبعة عناصر كالتالي:[2]

- **المدخلات:** inputs تمثل الموارد اللازمة للنظام لكي يقوم بالأنشطة المختلفة والضرورية لتحقيق أهدافه، وتشمل المدخلات العديد من العناصر.
- **العمليات:** processes وهي القيام بتحويل المدخلات إلى مخرجات.
- **المخرجات:** outputs تمثل المخرجات ناتج عملية تحويل المدخلات، وقد تكون المخرجات إما سلع أو خدمات أو معلومات ، وتعد المخرجات هي الأداة التي يمكن من خلالها التحقق من أداء النظام أي قدرته على تحقيق أهدافه.
- **المعلومات الراجعة** :feedback هي ردة فعل البيئة تجاه المخرجات حيث تقدم معلومات للنظام عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجاته وتلك المعلومات تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه.
- **العلاقات:** Relationships تمثل الوسيلة التي من خلالها ترتبط النظم الفرعية ببعضها البعض وأيضا ربط النظام ببيئته.
- **بيئة النظام:** Environnements إن أي نظام لا يوجد بمعزل عن النظم الأخرى وبالتالي فهو يشكل برفقتها، ما يطلق عليه بيئة النظام، التي تشمل المدخلات، وتتلقى المخرجات.

---

[1]- فايز النجار، نظم المعلومات الإدارية، ط2 (عمان: جامعة الاسراء، 2007)، ص 11.
[2]- سلطان ابراهيم، المرجع السابق، ص 21.

- **حـدود النظام:** Boundaries تعـد حدود النظام بمثابة الغشاء الذي يحـيط بالنظـام ويفصله عن بيئته، وهي غير ثابتة وتتوقف على أهـداف النظام واختلاف درجة تعقيده.

لقد انبرى عدد من العلماء إلى تقديم تعـاريف مختلفـة للنظـام ومنها تعريف كل من هول وفانكن، إذ قدما له صـورة عامـة ومجـردة من خلال قولهما أنه مجموعة مواضـيع وعلاقـة هـذه المواضـيع مـع معطياتها، ومن هنا يمكن القول بأن التعريف الأكثر شمولا للنظام هـو ذلك التعريف الذي يقرر احتواء النظام على عناصر من ناحية واعتماد تلك العناصر بعضها على بعض من ناحية أخرى، بحيث إذا تحرك أحد العناصر فإن العناصر الأخرى تتحرك بدون شك.

ت- تعريف النظام الاجتماعي

سنتطرق إلى تعريف النظـام الاجتمـاعي باعتبـاره النظـام الـذي تتفاعل فيه باقي الأنظمة ومن بينها النظام السياسي، فقد ذكر الباحـث السياسي الأمريكي روبرت داهل في كتابه التحليـل السياسـي الحـديث بأن الأصل العام في النظم الاجتماعيـة هـو النظـام الاجتمـاعي والتـي تنبثق عنه النظم الفرعية الأخرى كالاقتصاد والسياسية وهي مرتبطـة ومتشابكة ودلل على ذلك بالرسم التالي:

الشكل رقم01: تشابك وترابط الأنظمة داخل البيئة

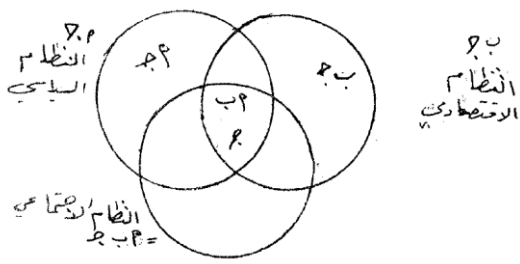

إلا أن التحليل الاجتماعي الحديث يذكر بأن تقسيم المجتمع يمكن أن يتم على ضوء وجود خمسة أنظمة رئيسية متعايشة تتفرع منها أنظمة ثانوية وهذه الأنظمة هي:[1]

- النظام التكاثري، ويعنى بكل ماهو دراسة للأجيال وشروط تكاثرها ونموها.
- النظام الاجتماعي الذي يعنى بالبيئة والمحيط ويتعلق بالسكان وما يحيطهم من ظروف وموارد وصور تشكلهم في جماعات متفرقة.
- النظام الاقتصادي: وهو كل ما يتعلق بنشاطات السكان في الإنتاج
- النظام الثقافي: وهو يتعلق بتوزيع وتداول التقنيات المتعارف عليها في المجتمع والتبادل وتوفير الحاجات والخدمات داخل المجتمع.
- النظام السياسي: وهو ما يعنينا في هذا الكتاب حيث سنحاول إبراز معناه ومكانته بين باقي الأنظمة الاجتماعية.

ث- تعريف النظام السياسي:

النظام السياسي هو مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، وهو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي وغيرها.

والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي: التنظيمات السياسية والقواعد السياسية والعلاقات السياسية والوعي السياسي. وتؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه، فتفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما لا مجرد عدد من الأشياء التي

[1]- حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 11.

تجمعها الصدفة ولا تصل بعضها ببعض أية علائق. وفي الوقت نفسه يؤلف كل عنصر من هذه العناصر نظاما فرعيا من النظام السياسي.[1]

يعرفه موريس دوفرجيه بأنه مجموعة القضايا الخاصة بالقرارات التي تتعلق بالمجتمع كليا، وبالرجوع إلى التعريف الحديث لدوفرجيه سنجده قد عرف النظام السياسي بعد إلحاقه بمفهوم الحكومة إذ يقول بأنه "حكم وتنسيق".[2]

النظام السياسي إذن هو نظام اجتماعي يتكون من عناصر متعددة ويقوم بأدوار وبوظائف عديدة بالاستناد إلى سلطة مخولة له بهدف إدارة موارد المجتمع وتحقيق الامن الداخلي والخارجي وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة والعمل على استيعاب التناقضات الاجتماعية وإدارتها. أما في صورته السلوكية فهو ذلك السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات والعناصر الجزئية التي يتألف منها أي كيان سياسي داخل أي بناء اجتماعي. أما في صورته الهيكلية أو المؤسسية أو التنظيمية فهو عبارة عن مجموع المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

من جهته يعرف كلا من ألموند وكولمان النظام السياسي على أنه وعاء التفاعلات المتواجدة في المجتمع المستقل والتي يقدم من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها. أما ماكس فيبر، العالم الاجتماعي الألماني فقد ذكر عامل القوة في النظام السياسي حين عرفه بأنه ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية

[1]- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية (بغداد: منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1991)، ص 05.

[2] - Maurice Duverger، systèmes et régimes politiques (France: lafont GT, 1976), p 21 .

دائمة.[1] على ضوء ما تقدم يمكن تعريف النظام السياسي بأنه محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا.

د- خصائص النظام السياسي

يتميز النظام السياسي باعتباره نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي بخصائص نذكر منها:[2]

- أنه يمتلك السلطة العليا وبالتالي فقراراته تلزم المجتمع ككل كما تلزم الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث من الوظائف التي يؤديها تعبئة الطاقات لتحقيق أهداف المجتمع وهذا ما يتطلب سلطة عليا، وتتجلى هذه الخاصية إذا ما قارنا بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي الذي يتولى انتاج السلع والخدمات وإشباع الحاجات المادية للمجتمع فقط، فهو إذن ذو سلطة ونفوذ قويين جداً ويتخذ القرارات المصيريّة المتعلّقة بشؤون كافة قطاعات الدولة، ويقع على عاتق المجتمع الالتزام بهذه القرارات من منطلق أنها تخدم مصلحته.
- يتمتع النظام السياسي باستقلال ذاتي نسبي إذ تحكم العلاقات الواقعة ضمنه قواعد خاصة قانونية وسياسية، ولذلك تبرز أهميته مقارنة مع الأنظمة الفرعية الأخرى وتضمن حريته.
- هو الأكثر فاعلية في المجتمع مقارنة بغيره من الأنظمة الفرعية ويعود ذلك إلى امتلاكه السلطة العليا والقدرات التنظيمية المختلفة، حيث يتمّ من خلاله فرض الحكم والنظام والأسس، وتغيب في ظله كافة أشكال الفوضى.

---

[1]- العاني، المرجع السابق، ص 13.
[2]- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، المرجع السابق، ص07.

- متفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه، أي أنّه يتصرّف تبعاً للواقع الذي يقع ضمنه، ويتفاعل بطريقة أو بأخرى مع الأنظمة الأخرى في المجتمعات، ويحتفظ بحقه في ممارسة السلطة العليا، التي لا تعني بالضرورة الانفصال عن الآخرين والاستبداد وفرض الرأي، بل التفاعل مع الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والديني.
- هو نظام محدد الأهداف، لا يعمل بعشوائية وفوضى، بل على العكس تماماً يعمل ضمن خطط واضحة وشاملة وبشكل دقيق ومدروس.
- موحّد لكافة عناصر المجتمع، وتختفي في ظله التكتلات والأحزاب.
- يضفي الشرعية على كافة الجوانب الحياتية في الدولة، بما في ذلك الحياة السياسية.

ذ- أداءات النظام السياسي: تميز الأدبيات السياسية، لدى تناولها أداء النظام السياسي سواء داخليا أو خارجيا بين مجموعات أربع من السياسات أو المخرجات العامة:

- الآداءات الإستخراجية.
- الآداءات التوزيعية.
- الآداءات التنظيمية.
- الآداءات الرمزية.

وقبل المضي في مناقشة هذه الأداءات يجب الإشارة إلى ما يطبعها من تشابك وتداخل فيما بينها، فالسياسة الضريبة مثلا هي أساسا أداء استخراجي، حيث تهدف الدولة من خلالها إلى الحصول على إيرادات عامة، إلا أنها تتضمن قدرا من التنظيم والرمزية. ذلك أن

النظام الضريبي الفعال يتطلب معاقبة من يتماطل أو يتهرب من دفع الضريبة، وحث المواطنين على الوفاء بالمستحقات الضريبية من خلال إثارة وإبراز مفاهيم الأمانة والمواطنة والمسؤولية والمصلحة العامة.. الخ.[1]

أولا: الأداءات الاستخراجية (سياسة تعبئة الموارد): كل النظم السياسية حتى البسيطة منها تقوم باستخراج الموارد من بيئاتها،[2] وتدور هذه الفكرة حول قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية او الخارجية وتشمل الضرائب والخدمة العسكرية المعونات الاجنبية والعمل التطوعي.[3] ومن أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا الضرائب والمعونة والخدمة العسكرية:

أ- **الضرائب:** تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين، ودون مقابل خاص بدافعها وذلك بغرض نفع عام.[4]

تمثل الضريبة أحد المصادر الهامة للدخل القومي في معظم بلدان العالم المتقدم والمتخلف، وترتبط حصيلة الإيرادات الضريبية بدرجة تقدم المجتمع ومدى كفاءة الجهاز الضريبي، وتعتبر الضريبة أداة هامة في تعبئة الموارد التي يستلزمها الإنفاق العام ووسيلة لإعادة توزيع الدخل، وأداة مالية لكبح التضخم وزيادة فرص النمو والعمالة. والملاحظ أن مختلف الدول أيا كانت درجة تقدمها الاقتصادي أو

---

[1]- علي الدين هلال وآخرون، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1988)، ص.27.

[2]- جابرييل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة، إطار نظري، تر: محمد زاهي المغيربي (بن غازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996)، ص283.

[3]- محمد سعد ابو عامود، "المفاهيم والمجالات الجديدة"، ملفات الأهرام، 12 فبراير 2001، السنة 125، العدد 41703، متوفر على الموقع: https://bit.ly/2Kahci6، تاريخ التصفح 13 أفريل 2018.

[4]- محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية 2009-2010). ص.15.

طبيعة نظامها السياسي أو الفلسفة التي تتبناها، تستخدم نظما ضريبية متعددة تمس جميع أوجه النشاط الاقتصادي[1].

ب- **المعونة:** تتمثل في القروض والمنح التي تحصل عليها الدولة من الخارج، وهي تعتبر مصدرا هاما لتمويل خططها وبرامجها الإنمائية، هذه المعونات قد تتلقاها الدولة الفقيرة من الغنية بموجب ترتيبات ثنائية تحدد حجم المعونة ومداها الزمني، وكيفية الاستفادة منها ومعدل الفائدة المتحصل عليها وكيفية سدادها.[2]

ج- **الخدمة العسكرية:** تعتبر من أبرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية في المجتمع المعاصر، وفي هذا الصدد تختلف النظم من حيث طبيعة التجنيد العسكري ومدته ونطاقه البشري، فهو اختياري في بعض الدول وإجباري في دول أخرى.[3]

د- **السخرة أو العمل التطوعي:** اجتهد برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تقديم تعريف للعمل التطوعي، باعتباره، جهدا إنسانيا، يبذل من طرف- أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي سواء كان هذا الدافع شعوريا أو لا شعوري، ولا يهدف المتطوع منه إلى تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص، بل اكتساب شعور الانتماء إلى المجتمع وتحمل بعض المسؤوليات التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية ملحة أو خدمة قضية من القضايا التي يعاني منها المجتمع. أما كلمة السخرة فتعني توفر عنصر الإكراه أو القسر وتنفي التطوع، بقدر

---

[1]- رياض الشيخ، المالية العامة: دراسة الإقتصاد العام والتخطيط المالي. (القاهرة: دار النهضة العربية،1969)، ص ص 147 -148.

[2]- رفعت المجذوب، المالية العامة: النفقات والإرادات العامة. (القاهرة: دار النهضة العربية، 1975)، ص. 236.

[3]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول في النظريات. (الكويت: جامعة الكويت،1971)، ص 481.

ما تفيد الاستغلال الفاحش القائم على السطو بمختلف تجلياته، سياسية كانت أم عسكرية أم اجتماعية أم ثقافية، وتزول السخرة بزوال الباعث لها وهي قوة الإكراه أو القسر.

ثانيا: الأداء التوزيعي: يقصد به قيام الإدارات والأجهزة البيروقراطية الحكومية بتخصيص مختلف أنواع السلع والخدمات والامتيازات والفرص للأفراد والجماعات.[1] ويقاس الأداء التوزيعي من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع وشرائحه التي استفادت من تلك المنافع، ثم تجديد العلاقة بين الاحتياجات المجتمعية للأفراد في المجتمع، وبين التوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الاحتياجات، خاصة فيما يتعلق بحاجة المجتمع للمجال التعليمي والأمني والدفاع والصحة والرفاهية الاجتماعية، حيث كلما شمل الأداء التوزيعي للحكومة ازديادا القيمة التوزيعية كلما دل على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع.[2]

ترتبط هذه الوظيفة بتوزيع الدخل والثروة، طالما أن توزيع الدخل الذي يحدده السوق سوف يكون فقط طبقا لمشاركة كل فرد في العملية الإنتاجية من خلال تقديمه لأحد أو لكل عناصر الإنتاج المعروفة، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلافات في دخول الأفراد بسبب الاختلافات في مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية وبسبب الاختلافات في ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج المختلفة.

---

[1]- ألموند، المرجع السابق، ص 289.

[2]- هشام عبد الله، مترجما، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ط5، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص.192. للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على:
- عاطف حسن النقلي، مبادئ الاقتصاد المالي، (الزقازيق: مكتبة النصر،2002)، ص ص. 116 -127.
- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدى شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص ص.139-141.
- Heba Handoussa, The role Of The State: The Case of Egypte, In The New Institutional Econo- mics and Third World Development, (London: Edited By. John Harriss, Jamet Hunter and Colin M. lewiss, 1995), P.39.

ثالثا: الأداء التنظيمي: وهو قيام النظام السياسي بممارسة السيطرة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وإيجاد الحلول لأوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضارية للمجتمع، وعلى الرغم من أنه عادة ما يرتبط مفهوم التنظيم بالقسر القانوني أو التهديد به، فإن النظم السياسية غالبا ما تسيطر على السلوك من خلال الحث والإغراءات المادية والمالية كذلك.[1]

ولقد تزايدت النشاطات التنظيمية للنظم السياسية الحديثة بشكل كبير، وأدى التصنيع والتحضر إلى الاعتماد المتبادل والى وجود مشاكل في المرور والصحة والنظام العام، وأدى نمو الصناعة إلى خلق مشاكل متعلقة بالاحتكارات والأمن الصناعي واستغلال العمال والتلوث وغيرها من العوامل أدت إلى خلق سياسات تنظيمية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومنها على سبيل المثال: حماية الأفراد والممتلكات، تحديد الأجور والأسعار والمواصفات، ضبط انتقال الأفراد، ويتعلق ذلك بجوازات السفر وضوابط الإقامة وشروط تولي الوظائف العامة، والنظم التي تحكم نشاطات الأحزاب، والنقابات والجمعيات الثقافية والخيرية.[2]

رابعا: الأداءات الرمزية: يقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة والمسؤولية، وتغذي الإحساس بالولاء الوطني وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن، فالدول تهتم بالآثار وتنشئ لها المتاحف وتضع بعضا منها في العواصم والمدن الرئيسية لتذكر الناس بأمجاد تاريخهم، كما تشغل القيادة السياسة البطولات التي يتضمنها تاريخ الأمة لاستنهاض العزائم والتغلب على مشاعر الإحباط التي تتولد

[1]- ألموند، المرجع السابق، ص 297.
[2]- المغيربي. مرجع سبق ذكره، ص. 298.

في ركاب الأزمات، كذلك لكل دولة أعياد وطنية يحتفل بها على المستويين الرسمي والشعبي.[1]

وتتضح نتائج الأداء السياسي في الاستخراج والتوزيع والتنظيم والترميز ونجاح السياسات العامة من خلال طبيعة العلاقات القائمة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وكيفيه أداء كل مؤسسه داخل النظام السياسي باعتباره كل يضم مجموعة من الأجزاء، ويبدو أن هناك ترابط بين أداء النظام السياسي في سياساته الأربع و بين المؤسسات التي تسهم في ذلك، فالأداء المتوازن لتلك السياسات وشمولها على نحو إيجابي لكل فئات المجتمع يعني استقلالية كل مؤسسه من مؤسسات النظام السياسي وأداء كل مؤسسة لدورها مع وجود حالة توازن في الأدوار التي تخدم المصلحة العامة. أما عدم التوازن في أداء أدوار تلك المؤسسات وتدهور العلاقة بينها وبين المجتمع، فهذا يعني فشل النظام السياسي في أداءه ما يعني فشل السياسات العامة في تحقيق المصلحة العامة.[2]

ذ – الفرق بين النظام السياسي والدولة

إن الدولة هي تعبير عن واقع ملموس، فهي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي وهي أكبرها وأبرزها وهذا لا يعني أن النظام السياسي يمكن أن يكون هو الدولة أو أن يتقلص مفهومه فيصبح هو مفهوم الدولة، ذلك أن النظام السياسي يضم العديد من المؤسسات السياسية الأخرى التي تؤدي وظائف ذات أهمية للنظام السياسي الذي يتمتع باستقلال ذاتي.[3]

---

[1]- المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مرجع سبق ذكره، ص.39.

[2]- مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، (مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، سلسلة الدراسات 07)، ص ص.4-5.

[3]- غالب العاني، المرجع السابق، ص08.

إن مفهوم النظام السياسي أوسع من مفهوم الدولة بمعناه الضيق وهو بالتأكيد أوسع من مفهوم التنظيم السياسي للمجتمع، ذلك لأن التنظيمات السياسية هي الوسيلة المعتمدة لتحديد أهداف المجتمع الرئيسية وهي كذلك الوسيلة الرئيسية لتقرير وصياغة القواعد السياسية والقانونية له، أما مفهوم الدولة فهو يستعمل في لغة السياسة بمعنيين اثنين أحدهما ضيق والآخر واسع، فالمعنى الضيق للدولة يذهب إلى كونها إحدى مؤسسات النظام السياسي التي تمتلك أدوات الإكراه لفرض منطقها على المجتمع، أما في معناها الواسع فهي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله وفي هذا المعنى يستخدم مفهوم الدولة كمرادف للنظام السياسي.[1]

4- مفهوم المقارنة ومبرراتها:

كلمة "مقارنة" تعني لغويّا المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما. أمّا اصطلاحيا فهي أحد الأساليب المنطقية الأساسية لمعرفة الواقع الموضوعي. يعرفها جون ستيورات ميل بأنها الدراسة المنتظمة للتشابهات والاختلافات، أو دراسة ظواهر متشابهة أو مختلفة في مجتمعات مختلفة وتهدف المقارنة من إبراز جوانب الاختلاف والتشابه بين تلك الظواهر إلى معرفة العناصر المسببة لها والوصول إلى تعميمات امبيريقية، وبناء على رصد ومتابعة وملاحظة الاختلاف والتشابه، يتم البحث عن المدلول السببي لها.

يعتقد المفكر محمد نصر عارف بأن تحديد ماهية المقارنة لا ينبغي أن يقف عند حد التعريف اللغوي أو الاصطلاحي للمفهوم بل يجب أن يتجاوز ذلك إلى النظر للمقارنة كعملية منهجية معرفية يستلزم فهمها ودراستها الإحاطة بمختلف جوانبها بعد تجريدها من

[1]- المرجع نفسه، ص 9.

كل ما يحيط بها من ملابسات نظرية أي مقاربتها من زاوية أنطولوجية تركز على الجوهر والماهية والكينونة الذاتية ووجودها الداخلي الذي يشكل مضمونها وأبعادها، وذلك قبل تناولها تناولا إبستيمولوجيا ينظر إليها من زاوية كيفية الوصول إلى معرفة علمية ودورها في بناء نظريات ومناهج تعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه.[1]

ويضيف أنه من ناحية ثانية تعد المقارنة في حقيقتها منهجية وليست موضوعا ويستدل على ذلك بكونها في العديد من الحقول المعرفية كالأنتروبولوجيا مثلا وجزء من تقاليد علم الاجتماع لا يشير مصطلح المقارنة إلى حقل معرفي بل إلى منهج للبحث والتحليل، ويستدل على ذلك ببعض آراء دوركايم الذي ينفي وجود علم اجتماع مقارن لأنه يعتقد بأن المقارنة ليست فرعا من فروع علم الاجتماع وإنما هي علم الاجتماع ذاته.

إن المشكلة الأساسية أمام تصنيف النظم السياسية تكمن في تعدد وتباين بؤر الاهتمام، الأمر الذي يندر الأخذ به عند وصف معايير التصنيف، حيث يمكن تصنيف الدراسات السياسية المقارنة في أربع مجموعات قد لا تكون متمايزة كما ينبغي ولكنها تعكس جانبا أو آخر من الاهتمام، وهذه المجموعات هي: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، السياسات العامة المقارنة، النظم السياسية المقارنة[2].

---

[1]- نصر محمد عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 93.

[2]- السيد عبد المطلب غانم، "دراسة النظم السياسية المقارنة، نحو دراسة التبادلات السياسية المجتمعية"، مجلة شؤون المجتمع، (14)، 88.

أ- شروط المقارنة:

هناك عدة شروط يجب الالتزام بها حتى نكون بصدد عملية مقارنة لاسيما بين الظواهر السياسية ومن هذه الشروط ما يلي:[1]

- تحديد الوحدات، الحالات، المقولات والمفاهيم القابلة للمقارنة، يجمع بينها قدر من التشابه أو أرضية مفاهيمية مشتركة، فمن الناحية المنطقية لا معنى للمقارنة بين شيئين لا يجمع بينهما أدنى شكل من التشابه.
- أن تكون الظواهر والحالات موضع المقارنة صالحة للمقارنة، وتسمح بإعطاء نتائج دقيقة وذات جدوى، بأن لا تكون الفوارق بين الحالات موضع المقارنة شديدة التباعد من حيث الإطار الزماني والمكاني والسياقي.
- تمييز أوجه الاختلاف وأوجه المقارنة، لوصف الخصائص المشتركة والخصائص الخاصة بكل حالة، وتهيئة الأرضية لتحديد متغيرات الدراسة، وبناء نماذج تصنيفية، وللكشف عن المتغيرات.

ب- أهمية المقارنة:

تكمن أهمية المقارنة في أنها شرط أساسي في البحث العلمي الذي يتطلب صياغة دقيقة للمفاهيم والفرضيات ودراسة الحالات والمقارنة بينها، وذلك باحترام ومراعاة خطوات المقارنة والمتمثلة في تحديد المشكلة البحثية، تحديد وحدة التحليل، صياغة الفرضيات، تحديد المفاهيم، جمع البيانات، وتحليلها وتفسيرها، كما تتجلى أهميتها أكثر في استجابتها للحالات الفطرية التي يتواجد فيها الإنسان في أغلب سلوكاته حيث تعتبر

[1]- عبد العالي عبد القادر، (محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2008/2007) ص 09.

المقارنة حالة ذهنية قائمة ومتزامنة مع كل العمليات الإدراكية التي يقوم بها الإنسان، فهو لا يلبث أن يقارن بين المحسوسات والأفكار والظواهر وبطريقة مستمرة.[1]

ت- مستويات المقارنة:

تتعدد مستويات المقارنة وتختلف بحسب الحقل المعرفي الذي تتم فيه والوحدة الأساسية للتحليل، ولذلك فإن مستويات المقارنة في علم السياسة تختلف عن تلك التي تتم في حقول معرفية أخرى لأن وحدات التحليل في علم السياسة وحتى في علم الاجتماع تركز على الجماعات أما في علم النفس مثلا فتركز على الفرد.

وتتم المقارنة عادة في البحوث السياسية المقارنة عبر مستويات هي:[2]

- المقارنة عبر الأنواع الحية للبحث عن التشابهات بينها ومقارنتها بالمجتمع الإنساني خاصة المجتمعات المنظمة مثل مجتمع النحل والنمل، وهي تهدف للكشف عن أثر العوامل البيولوجية في توجيه السلوك.
- المقارنة عبر الثقافية، وتتخذ من الثقافة الإطار التحليلي للمقارنة وينتشر هذا النوع كثيرا في علم النفس والأنتروبولوجيا وعلم السياسة في سعي لبناء نظرية لتفسير السلوك السياسي.
- المقارنة عبر المجتمعية وتتخذ من المجتمعات وحدات للمقارنة سواء تشكلت في كيانات سياسية مستقلة في صورة دول أو كأجزاء من الدول مثل جماعات السود في الو م أ وجماعات المنبوذين في الهند.

[1]- عبد القادر، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2]- عارف، المرجع السابق، ص ص 122-124.

- المقارنة عبر الوطنية وتتطابق مع المقارنة عبر الثقافية وعبر المجتمعية إذا كانت القومية تمثل مجتمعا واحدا وثقافة واحدة.
- المقارنة عبر الدولية وتتخذ من الدولة إطارا للمقارنة.
- المقارنة عبر التاريخية وهي أيضا تتقاطع مع المستويات السابقة حيث يمكن إجراء المقارنة بين الظواهر داخل نفس الثقافة أو الوطن أو بين ثقافتين أو دولتين وفي فترات تاريخية مختلفة.

ث- إشكالات المقارنة:

تكريسا لأهمية المقارنة في حقل علم السياسة، فقد اختلفت الآراء بشأنها بين العديد من المفكرين لكنهم يتفقون على جوهرها وعلى عدد من الإشكالات المعرفية التي تطرحها والتي يلخصها محمد نصر عارف في ما يلي[1]:

- الخلط بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة أو تلك التي سماها المقارنة الواعية والمقارنة غير الواعية، متحججا بأن جميع الدراسات في العلوم الاجتماعية تحتوي على درجة ما من المقارنة ومع ذلك – كما يرى سارتوري – فهي لا تدخل ضمن الدراسات المقارنة طالما أنها لم تتبن المنهج المقارن، فهي لا تعدو أن تكون درجة ما من دراسة الحالة لعدد من الوحدات سواء كانت دولا أو نظما سياسية فرعية في عدة دول.
- التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة ومتناقضة أحيانا عندما يختلف المكان والزمان والمجتمع.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 103-104.

- إشكالات تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية سواء عن طريق إساءة التصنيف من خلال إيجاد فئات زائفة لا تعبر عن الاختلافات الحقيقية أو إساءة تقدير درجة الاختلاف.
- إشكالية تحديد الوحدات القابلة للمقارنة وهي المعضلة الأساسية، غير أن تحديد زاوية المقارنة يسهل من عملية إدراك الظواهر القابلة للمقارنة من غيرها وفق ما يراه سارتوري الذي يعتقد بأن كل شيء قابل للمقارنة مع أي شيء.

ج- التحليل السياسي المقارن:

هو واحد من الاتجاهات المعاصرة في تحليل النظم السياسية ويركز أصحابه على المقارنة بين النظم السياسية المختلفة بهدف الوقوف على دلالات الشبه والخلاف بينها وهي تقتضي – حسبهم - وجود حد أدنى من الملامح العامة ودرجات التركيب بين النظامين وفق نوعين من السمات[1]:

- **سمات موضوعية** وهي سمة النسق، حيث تتم المقارنة بين النظم المعاصر في ضوء الحياة السياسية متعددة القوى (الأحزاب) وتلك ذات الحزب الواحد المحتكر لها، ولكي يحكم على مدى ديمقراطية النظم في ضوء ذلك، كما قد تتم المقارنة من ثنايا مفهوم النسق بالنظر إلى المؤسسات والمنظمات السياسية كقوى متفاعلة وتشترك في عملية صنع القرار السياسي في مجتمعاتها وهو تحليل يستهدف معرفة دور كل واحدة منها في تلك العملية للوقوف على تباين المجتمعات في سياستها العامة رغم تشابه الهياكل الوظيفية والعضوية لمؤسساتها الرسمية.

[1]- عادل ثابت، النظم السياسية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص ص 36 -37.

- **سمات قيمية:** وتكون في مدى الالتزام بالمبادئ الغربية الثلاث للديمقراطية وهي الشرعية وسيادة الأمة والفصل بين السلطات، كما قد تتم بدراسة القيم السياسية للإيديولوجيات المعروفة.

بناء على ما سبق يمكن للمتتبع للدراسات المقارنة في علم السياسة أن يكتشف أنها مرت بثلاث مراحل هدفت الأولى منها إلى تعميق المعرفة بالظواهر وفهمها وفي الثانية إلى وضع ما يسمى باستراتيجيات المقارنة وفي الثالثة إلى تقديم إسهام يتخطى حدود فرع المعرفة الواحد، ولكن ما شهده الفكر من ثورة، أو تنافس على الدراسات المقارنة عقب الحرب العالمية الثانية ليس الدافع إليه عدم قناعة بالغايات السابقة فقط وإنما حركتها عوامل عدة منها حركة الاستقلال الواسعة التي شهدها العالم الثالث بما تبعها من انهيار الامبراطوريات وانحسار النفوذ الغربي نسبيا، وكذا ظهور الحركات النازية بما تمثله من تحديات للديمقراطية الغربية فضلا عن ظهور التكتلات الاقتصادية والتحالفات العسكرية وأشكال التعاون المختلفة.[1]

ح- خطوات المقارنة:

- **تحديد موضوع المقارنة:** هي الخطوة الأولى من خطوات المقارنة، والتي تعتمد على دور الباحث، أو الطالب في التعرف على الموضوع المنهجي الذي سيقوم بإعداد المقارنة حوله، والتي تعتمد على أخذ عينة محددة من أجل تطبيق المقارنة عليها.
- **وضع متغيرات المقارنة:** أي صياغة مجموعة من المتغيرات التي تحتوي على نقاط تتشابه، وتختلف معاً وتعتمد على صياغة علاقات افتراضية بينها مما يساهم في دراستها بوضوح.

[1]- غانم، المرجع السابق، ص 95.

- **تفسير بيانات موضوع المقارنة:** هي المرحلة التي تعتمد على فهم الباحث، أو الطالب للبيانات التي استعان بها في تطبيقِ المقارنة ضمن المنهج الدراسي، ويساعده ذلك في الوصولِ إلى الخطوة النهائية في تطبيق المقارنة.
- **الحصول على نتائج المقارنة:** هي خلاصة أو مجموعة من النتائج التي يحصل عليها الباحث، أو الطالب بعد تطبيق المقارنة، والتي يستخدمها في نشرِ مقارنته، أو دراستها في حال استخدمت في مجال دراسي.

خ- صعوبات التحليل السياسي المقارن:

من الصعوبات التي تواجه التحليل السياسي المقارن ما يلي:[1]

1- **قلة الحالات وكثرة المتغيرات:** تحدث عنها ليجفارت وأرجع صعوبة تطبيق المنهج والتحليل المقارن إلى وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية، بيد أن هذه المشكلة تواجه أغلب البحوث الاجتماعية أما المشكلة الثانية فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، ويقترح ليجفارت أربع استراتيجيات لمواجهة هاتين المشكلتين:

- زيادة عدد الحالات قدر الإمكان: رغم الصعوبة والاستحالة في بعض الأحيان، غير أن حقل السياسة المقارنة حقق تقدما ملحوظا في فترة الستينيات والخمسينيات إثر ابتكار مداخل جديدة يمكن تطبيقها على أكبر عدد من الدول، كالمدخل النظمي لإيستون والوظيفي لألموند وغيرها.
- دمج المتغيرات المتشابهة: في حالة استحالة زيادة الحالات يمكن دمج المتغيرات التي تعبر عن خصائص متشابهة

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهجية ومداخل نظرية (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998)، ص 122.

ومتقاربة، وذلك باستخدام التصنيفات الثنائية بدل المتعددة، غير أن هناك في هذا الأسلوب بعض السلبيات، وهي فقدان بعض المعلومات والبيانات المتوفرة للباحث.

- تركيز التحليل المقارن على الحالات القابلة للمقارنة: وهذا يعطي فرصة جيدة لتطبيق المنهج المقارن، إذ يمكن البحث عن العلاقة بين متغيرات معينة وعزل باقي المتغيرات.
- تركيز التحليل المقارن على المتغيرات الرئيسية: وتنتشر هذه الطريقة في البحوث الأنتربولوجية، وعلى الرغم من صعوبتها في علم السياسة فإنه يمكن حصر والاقتراب من المتغيرات الرئيسية.

2- **مشكلة ثبات وحياد المتغيرات:** رغم ثبات المتغيرات مبدئيا من حيث وجود علاقة ارتباطية بين بعضها مع استبعاد الأخرى التي لم يتم تحديدها ، فمثلا افتراض ثبات واستقرار النظم الحزبية الثنائية بغض النظر عن اختلاف الثقافات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني أن الظروف الأخرى ثابتة أيضا.

كذلك إذا وجد الباحث مثلا أن العلاقة المفترضة بين عدم الاستقرار السياسي ونظام تعدد الأحزاب في الديمقراطيات البرلمانية لا ينطبق على الثقافات العلمانية، فإن ذلك لا يعني أن الباحث قد حدد العلاقة الدقيقة بين تلك الثقافة وبين الاستقرار السياسي.

3- **المقارنة بين بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة.** وهنا تبرز مشكلة تحييد العوامل الأخرى مثل مشكلة التكافؤ اللغوي والوظيفي للمفاهيم المستعملة في المقارنة، لأن النتائج المتوصل إليها ترتبط بالسلوك الإنساني الذي يتأثر ببيئته.[1]

[1]- المغيربي، المرجع السابق، ص 135.

المحور الثاني

بيئة النظام السياسي

تلعب بيئة النظام السياسي دورا مهما في تحديد طبيعته وتوجيه سلوكه تجاه مكوناته أو تجاه باقي الأنظمة داخليا وخارجيا، تبعا لذلك تحظى هذه البيئة باهتمام الدارسين من مختلف الحقول المعرفية،

كما تعمل البيئة الداخلية والخارجية على تشكيل طبيعة القضايا السياسية وتضعان النظام السياسي في مواجهة مجموعة من المشاكل مثل البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم والصراعات الإثنية والاعتداءات الخارجية وتتأثر بيئة الأنظمة السياسية باختلاف أشكالها بعدد من المتغيرات التي تحيط بها وتؤثر فيها ومنها ما يلي:

أ- **المتغير الجغرافي:** تنبع أهميته من الدور المتنامي الذي تلعبه الجغرافيا في توجيه النظام السياسي والتفكير الاستراتيجي لصناع القرار فيه، ذلك أن الموقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان كثيرة مجموعة من أنماط السلوك الثابتة المتعلقة بالاستراتيجية العسكرية للدول وبتجارتها الدولية، كما يرتب من جهة ثانية الواقع الاقتصادي والسكاني وانعكاس ذلك على نوعية العلاقات مع الدول الأخرى خاصة في الجوار، ويرتبط المتغير الجغرافي بعدد من المقومات منها:[1]

- **الحجم:** لاشك أن لحجم الدول تأثيرا موضوعيا وذاتيا على نظامها السياسي، حيث تؤثر الكمية والنوعية وما يتوافر وما لا يتوافر في الدول من مصادر بشرية وغير بشرية في مدى قدرة النظام على إنجاز أهدافه.

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 83-84.

- **الموقع:** تؤكد النظريات الجيوبوليتيكية وخاصة آراء ماكيندر وهاوسهوفر أن للموقع الجغرافي تأثير حتمي على حركة النظام السياسي، غير أن التطور الحاصل في التقنية والاتصال قلل كثيرا من هذه الحتمية، فمن حيث الموقع الجغرافي تتوزع الدول إلى ثلاثة أنواع دول برية أو بحرية أو برية بحرية في آن واحد ولهذا الاختلاف تأثر متباين على حركة وأداء النظام السياسي.
- **الجوار الجغرافي:** يؤثر الجوار الجغرافي في قيام نوعين من العلاقات بين الدول المتجاورة، علاقات صراعية أو علاقات تعاون، وأي نوع من هذه العلاقات له تأثير مباشر على سلوك وأداء الأنظمة.

ب- **المتغير الاقتصادي:** وتنجر عنه عدة متغيرات اقتصادية فرعية منها ما يلي:[1]

- **مدى وفرة المصادر الطبيعية:** حيث أن الدول محدودة الموارد والإمكانيات يبقى نظامها يعاني من ضعف القدرة على تحقيق الأهداف بالاعتماد على الذات فتضطر بحكم الحاجة إلى طلب المساعدات الخارجية والقبول بالقيود المرافقة لها بما لها من انعكاس على السيادة واتخاذ القرار.
- **النمو الاقتصادي:** يجسد النمو الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لعملية متعددة الأبعاد هي عملية التحديث وهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب وإنما اجتماعية وسياسية وثقافية.

[1]- المرجع نفسه، ص 86.

فحالة التخلف ترهن النظام السياسي وتجعله تابعا وهذا ينعكس سلبيا على فاعليته، ذلك أن أبعاد النمو الاقتصادي لا تتجسد في تأثيره النفسي فقط بل في نوعية إدراك النظام السياسي لمكانته وهيبته الدولية.

- **درجة الاعتماد على الخارج:** تتجلى ظاهرة الاعتمادية من خلال التدفق التقني والاقتصادي والاجتماعي ومنجزات الحضارات بالإضافة إلى البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات وغيرها عبر الحدود السياسية بين الدول، وفي العادة تدفع الحاجة الاقتصادية للدول التابعة إلى التنازل السياسي والتبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية تشل حركة النظام السياسي وتحجم قدرته على الإبداع.[1]
- **المديونية الخارجية:** تعد مشكلة المديونية الخارجية من أعقد المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول لاسيما في ظل بروز خدمات الدين وإعادة الجدولة وشروط التسديد ما يؤدي إلى التدخل في شؤون النظام السياسي وإضعاف قدرته على الاستقلال بقراراته.

ت- **المتغير العسكري:** يرتبط بالقدرات العسكرية للدول وإمكانية توظيفها كما ونوعا لضمان الأمن القومي وصيانته من التهديدات القائمة والمحتملة، فالدول الضعيفة تلجأ عادة إلى عقد اتفاقيات تعاون أمني لها شكل حمائي يؤثر على حرية قرارها السياسي وعلى العكس منها فالدول القوية عسكريا يكون لها تأثير إقليمي وعالمي.

[1]- المرجع نفسه، ص 88.

ث- **متغير الثقافة السياسية:** يعد مفهوم الثقافة السياسية مفهوما حديثا استعمله "ألموند" كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي (كتنظيم غير مقنن للتفاعلات السياسية)، والثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها.

وقد ظل مفهوم الثقافة السياسية موضع جدل ونقاش شديد بين علماء السياسة وهو أيضا من أكثر المفاهيم المختلف عليها في حقول معرفية أخرى كالانتروبولوجيا وعلم الاجتماع وقد حاول غابرييل ألموند التأكيد على أن الثقافة السياسية هي ثقافة خالصة بوسعها أن تعزل التوجهات السياسية للأفراد، أما لوسيان باي فقد بنى هذا المفهوم على أنه التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ الأفراد الذين يكونونه فهو مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وأفرد فيربا مكانا متميزا للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين. أما موريس دوفيرجيه فقد رأى أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين.[1]

وعموماً تمثل الثقافة وضع السياسية محصلة تفاعل: عدة عوامل هي: الخبرة التاريخية، الوضع الجغرافي، المعتقدات الدينية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وسنعود إلى التفصيل في هذا الموضوع في محور آخر من هذا الكتاب.

[1]- الخزرجي، المر جع السابق، ص 96.

وهناك متغيرات أخرى صنفها جابرييل ألموند على شكل ثنائيات متقابلة لها تأثير مباشر في بيئة النظام السياسي وخاصة الخارجية ومنها ما يلي:[1]

أ- **دول قديمة ودول جديدة:** إن ظهور دول جديدة وتشكل أنظمة سياسية جديدة له تأثير في البيئة الدولية للأنظمة السياسية، فعند استقلال الولايات المتحدة الأمريكية مثلا كانت معظم الدول المستقلة تقع في أروبا، أما أغلب مناطق العالم فكانت عبارة عن مستعمرات تابعة للإمبراطوريات الأروبية التي تفككت فيما بعد ونتج عنها عدة دول جديدة، غير أن الانفجار الحقيقي في عدد الدول المستقلة حدث في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد برزت خمس وأربعون دولة جديدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.

ب- **دول كبيرة ودول صغيرة:** يحتل الحجم من حيث المساحة وعدد السكان مكانة واضحة عند قياس الفروقات بين الدول فروسيا لا تزال من بين أكبر الدول بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بينما تحتل الصين المرتبة الأولى من حيث عدد السكان وفي المقابل هناك دولة الفاتيكان التي تقل مساحتها عن نصف كلم.[2]

إن المضامين السياسية لهذه الاختلافات حسب ألموند غير واضحة ولا يمكن قياس أهميتها بسهولة، لأن عدد السكان والمساحة لا يدلان على أن الدول الكبيرة فقط هي الدول المؤثرة، ففي الماضي القريب تحدت كوبا بنجاح جبروت الولايات المتحدة الأمريكية وهي

[1]- ألموند وآخرون، المرجع السابق، ص 54.
[2]- ألموند وآخرون، المرجع السابق، ص 56.

الجزيرة الصغيرة المعزولة في المحيط الأطلسي، وتذل إسرائيل الدولة المعتلة أكثر من 22 دولة عربية، ومؤخرا برزت بعض الدول الخليجية كفواعل مؤثرة في المحيط الإقليمي رغم صغرها ومثال على ذلك دولة قطر التي لا تكاد تظهر على الخارطة لكن تأثيرها واضح في مجريات الأحداث، فقد أشار الكاتب سايمون هادسون في دراسته بعنوان " سعي قطر لأن تصبح الدولة العربية الرائدة" أن قطر ركزت على الحرفية والحنكة السياسية وخلقت شبكة علاقات إقليمية ودولية استطاعت من خلالها لعب دور قوي مؤثر في الكثير من الصراعات والأزمات في المنطقة[1]، وبالتركيز على الحالة القطرية فقد مثّلت الحالة نموذجًا نادراً في المنطقة العربية من حيث التطبيق العملي، بل والحرفي، لنظرية "توسيم الأمة"[2] ومبادئ عملية التوسيم النموذجية وشروطها وظروفها. فقد كانت البداية في عام 2008، عندما صادقت الدولة على "رؤية قطر 2030"؛ إذ باتت عملية "توسيم الأمة" أسلوبا أو نهجا مهما في تكوين وتحسين قيم التنمية الوطنية، وفي تحسين مستوى حياة الأفراد، وتحسين شروط تنافسية الدولة في الأسواق العالمية.[3]

---

[1]- عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية، حلفاء وأعداء (الدوحة: العربي للنشر والتوزيع، 2016)، ص 16.

[2]- يعتبر مفهوم "توسيم الأمة" أوروبي الجذور، يرتبط بشكل أساسي بالبريطانيين: سايمون أنهولت، وزميله وولي أولينز، ومنذ مطلع القرن الحالي أصبح مفهوم "توسيم الأمة" متلازمًا مع مفهوم "العولمة"؛ إذ باتت عملية "توسيم الأمة" أسلوبًا أو نهجًا مهمًّا في تكوين وتحسين قيم التنمية الوطنية، وفي تحسين مستوى حياة الأفراد، وتحسين شروط تنافسية الدولة في الأسواق العالمية، ويرى جوزيف ناي (2004) أن هذه النظرة دفعت دولًا كثيرة لوضع عملية "توسيم الأمة" في سياق استراتيجيتها السياسية، على أساس أنها أداة من أدوات القوة الناعمة، وبرز ذلك بشكل جلي مع انتهاء الحرب الباردة، وتفكيك عالم القطبين، وتوجُّه السياسة العالمية إلى استبدال أدوات تتناسب مع مفاهيم العالم الحر والأسواق المفتوحة والتنافسية بصراع توازن القوى التقليدي، لمعلومات أكثر راجع الموقع:
ttps://bit.ly/2tkexey

[3]- نواف التميمي، "كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2lhVrCn تاريخ التصفح 12ماي 2018 .

إن المثال القطري يعطي صورة واضحة عما ذهب إليه غابرييل ألموند من أن النظم التسلطية قد توجد في الدول ذات المساحة الصغيرة كالحالة القطرية، كما توجد في الدول المتوسطة والكبيرة أيضا والأمر ذاته بالنسبة للنظم الديمقراطية أو الشمولية.

ج- **دول غنية ودول فقيرة:** إن الإنتاج المادي، التعليم، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، ارتفاع مستوى عمر الفرد ومستوى صحته هي خصائص مترابطة ولها أهمية بالغة في دراسة النظم السياسية، وقد أشرنا في عنصر سابق إلى أهمية المقدرات البشرية والاقتصادية والثروات في استجماع عناصر القوة الصلبة منها والناعمة ويتجلى في المثال القطري أثر كون نظامها السياسي من أغنى الأنظمة في العالم وشعبها يحقق مؤشرات متقدمة في كل جوانب التنمية الإنسانية.

ح- **عدم التجانس الثقافي داخل الدول:** يعتقد ألموند بأن الدول لا تنقسم فقط إلى فئات أفقية وفقا لاختلافات الدخل والثروة والفرص فقط، ولكنها تنقسم رأسيا طبقا للاختلافات اللغوية والثقافية والدينية، وهناك عدة أمثلة تتجلى فيها هذه الانقسامات مثل تنزانيا التي يوجد بها أكثر من مئة مجموعة إثنية، والأمر ينسحب على الهند وجنوب إفريقيا وحالات أخرى.[1]

ح- متغير التنمية السياسية : ارتبط مفهوم التنمية السياسية بتجربة التطور السياسي في أقطار العالم الثالث في أعقاب الحصول على الاستقلال، وقد اختلط هذا المفهوم

[1]- ألموند وآخرون، المرجع السابق، ص ص 65-66.

بمفاهيم أخرى متشابهة من حيث الشكل، ومختلفة تماما من حيث المضمون، منها مفهوم النمو، والتقدم، والتحديث، والمعاصرة أو العصرنة.[1]

ولقد حدد **هنتنجتون Huntington** ثلاث مقومات للتنمية السياسية، تتمثل في: ترشيد السلطة، تمايز المؤسسات والوظائف السياسية، المشاركة السياسية.[2]

وهي في الحقيقة مؤشرات للحداثة السياسية التي تمثل غاية من غايات التنمية. وعرفها أحمد وهبان بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر الاقليم، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما على منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".[3]

كما قدم بومدين طاشمة لمفهوم التنمية السياسية وخلص الى ان التنمية السياسية هي: عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي

1- عبد المنعم المشاط، "التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد21 ، ص125.

2- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص ص. 150.

3- وهبان، المرجع نفسه، ص204.

تطرأ على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره.[1]

من خلال هذه التصورات التي قدمها الباحثون في محاولتهم فهم وتحديد تعريفات مناسبة لمفهوم "التنمية السياسية"، فقد حاول **"عبد الحليم الزيات"** في دراسته المتميزة حول التنمية السياسية تقديم تعريف كامل للمفهوم حيث يعرفها على النحو التالي: "التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقائدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع. ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية تتمايز عن بعضها بنائيا وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وتوفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام".[2]

إن هذا التعريف يطرح تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية، بحيث يلم إلى حد بعيد بكافة الجوانب التي تضمنتها التعاريف السابقة، كما أنه ينطوي على عدة جوانب يمكن أن تشكل إسهاما نظريا واضح المعالم.

---

[1]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 20114، ص.47.

[2]- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج1 (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص 143-144.

المحور الثالث

التصنيفات الكبرى للأنظمة السياسية

تتسم الدراسات المتبصرة في مجال النظم السياسية وخاصة في حقل السياسة المقارنة بالتنوع والثراء وذلك بسبب ثراء وتنوع النظم السياسية واختلاف ظروف نشأتها وتطورها من جهة ومن جهة ثانية تشعب العلاقة بين الحكام والمحكومين وتعدد تصنيفاتها وتطور الفكر السياسي الذي يدرسها وسعي علم السياسة بصفة عامة إلى البحث عن أفضل النظم السياسية التي تسهل حياة الناس وتشيع الضبط والنظام الاجتماعي بأقل الأضرار والتكاليف.

ولقد حظي موضوع ممارسة السلطة السياسية باهتمام خاص منذ القدم لدى رواد الفكر السياسي على مر العصور بداية بتقسيم أفلاطون ومن بعده أرسطو الحكومات من زاوية عدد الأشخاص الذين يمارسون السلطة إلى ملكية تتركز فيها السلطة في يد شخص واحد هو الملك وإلى أرستقراطية تمارس فيها السلطة على يد أقلية وجمهورية يكون الحكم فيها للجمهور بصيغ معينة، وعبر عن رؤيته للسلطة على أن مصدر السيادة هي الإرادة المتحدة للمدينة.[1]

كما قام مكيافيلي في كتابه **الأمير** بتقسيم ثنائي للحكومات، فهي حسبه إما ملكية أو جمهورية غير أنه لم يبين الأساس المعتمد في هذا التقسيم، أما مونتيسكيو فيأخذ في كتابه **روح القوانين** بالتقسيم الثلاثي للأنظمة فهي إما أن تكون ملكية أو استبدادية أو جمهورية، وفي الفقه السياسي المعاصر هناك تقسيمات متعددة للأنظمة السياسية، بحسب

[1]- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية – (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 153.

الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذا النظام يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

عند الأخذ في عين الاعتبار طريقة اختيار رئيس الدولة يمكن تقسيم الأنظمة السياسية إلى:

1. **نظام ملكي:** يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة لمدة غير محددة، يرث السلطة عن آبائه كحق ذاتي غير قابل للمنازعة.
2. **أنظمة جمهورية:** يشغل فيها الرئيس منصبه بطريقة الانتخاب المباشر (العام) أو غير المباشر (عبر البرلمان) أو بالطريقتين معا ويكون لمدة محدودة، ويكون الترشح مفتوحا للجميع.

أما إذا نظرنا إلى الأنظمة السياسية من زاوية قانونية يمكن تقسيمها إلى:[2]

1. **أنظمة استبدادية:** لا يخضع فيها الحاكم للقوانين الوضعية ولا حدود لسلطاته ولا مجال لمعارضته أو التمتع بأي نوع من الحريات، ولا تراعي في عملها سوى تحقيق المصلحة الشخصية على حساب مصلحة المجتمع.[3]
2. **أنظمة قانونية:** يخضع فيها الحاكم مثله مثل باقي رعيته إلى القوانين وهذا الخضوع في حد ذاته ضمانة لوجود الحقوق والحريات.

---

[1]- حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، (بيروت: منشورات الحلبي، 2009)، ص212.
[2]- المرجع نفسه، ص 212.
[3]- حمدي ابو النور السيد عويس، الانظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011)، ص 135

أما إذا نظرنا إلى الأنظمة السياسية من زاوية تركيز السلطة أو توزيعها يمكننا تقسيمها إلى:

1. **أنظمة مطلقة:** تكون فيها جميع السلطات مركزة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة كما كان الشأن في الملكيات القديمة.
2. **أنظمة مقيدة:** وفيها يتم توزيع السلطات بين هيئات مختلفة ويسود فيه نوع من الفصل بين السلطات.

أما إذا أخذنا في الاعتبار مصدر السيادة أو صاحبها الفعلي في الدولة فإنه يمكن تقسيم الأنظمة السياسية إلى:

1. **أنظمة فردية:** يمارس فيها السلطة شخص واحد أيا كان لقبه.
2. **أنظمة أقلية:** يمارس فيها السلطة مجموعة قليلة من الأفراد يتم تحديدهم على أسس معينة كالكفاءة والثروة وغيرها.
3. **أنظمة ديمقراطية:** يكون فيها صاحب السيادة الفعلي هو الشعب.

أولا: التصنيفات التقليدية للأنظمة السياسية

تعود تصنيفات النظم السياسية في حقيقة الأمر إلى الإغريق القدامى فقد قادت محاولات أفلاطون وتلميذه أرسطو للبحث عن الدولة المثالية إلى تقديم تصنيفات مختلفة للأنظمة يسهل التمييز بينها نقدم فيما يلي عرضا موجزا عنها:

أ- تصنيف الحكومات عند أفلاطون: قدم أفلاطون تصنيفا خماسيا للحكومات يعتمد على النزعة السائدة لدى ولاة الأمور وهذه الأنظمة (الحكومات) هي:[1]

- الحكومة الأوتوقراطية حيث يحكم الفلاسفة وتغلب نزعة العقل والحكمة.
- الحكومة التيموقراطية حيث تحكم أقلية عسكرية وتغلب نزعة الشجاعة.
- الحكومة الأوليغاركية حيث تحكم أقلية تغلب عليها النزعة المصلحية المنفعية.
- الحكومة الديمقراطية حيث يحكم الغوغاء وتسود نزعة المساواة بين الجميع.
- الحكومة المستبدة حيث يحكم الطغاة وتسود نزعة القوة.

ويرى أفلاطون ومن بعده الفيلسوف بوليب بأن الحكومات تتغير كلما تغيرت النزعة السائدة وهذا ما جعله يقدم تصورا لدورة الحكم، حيث إذا بدأت بالأنظمة الأوتوقراطية التي تمثل النمط المثالي لديه والتي يسودها الحكام الفلاسفة الذين يتسمون بالعقل والمعرفة، فما إن يخفت صوت العقل تحت أي ظرف، فإن الحكمة تتراجع لصالح الشجاعة فيتبلور نمط جديد من الحكم هو الحكم التيموقراطي الذي تسيطر عليه أقلية من النبلاء والعسكر بدلا من الفلاسفة، هؤلاء سرعان ما تتفاقم لديهم نزعة التملك والاستحواذ على الثروة حتى يظهر في الأفق نمط الحكومة الأوليجاركية التي ماتلبث أن تتحول إلى

[1]- جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق (القاهرة: منشورات جامعة القاهرة، ب س ن)، ص 108.

النمط الرابع وهو الحكومة الديمقراطية مع مطالبة الدهماء والغوغاء بضرورة تحقيق المساواة بين الجميع، ومع ما تتسم به هذه الأخيرة من جهل وفساد، يؤول الحكم إلى حكومة استبدادية يسيطر عليها الحاكم المستبد، الذي لن يطول حكمه ببروز أقلية موهوبة من الفلاسفة تتولى مقاليد السلطة لتبرز من جديد الحكومة الأوتوقراطية وهكذا دواليك.

يذكر أن أفلاطون يعتقد بأن الحكومة الأوتوقراطية هي الحكومة المثالية لما بتسم به الفلاسفة من حكمة ورجاحة عقل ويمكن تلخيص دورات الحكم وفق الشكل التالي:

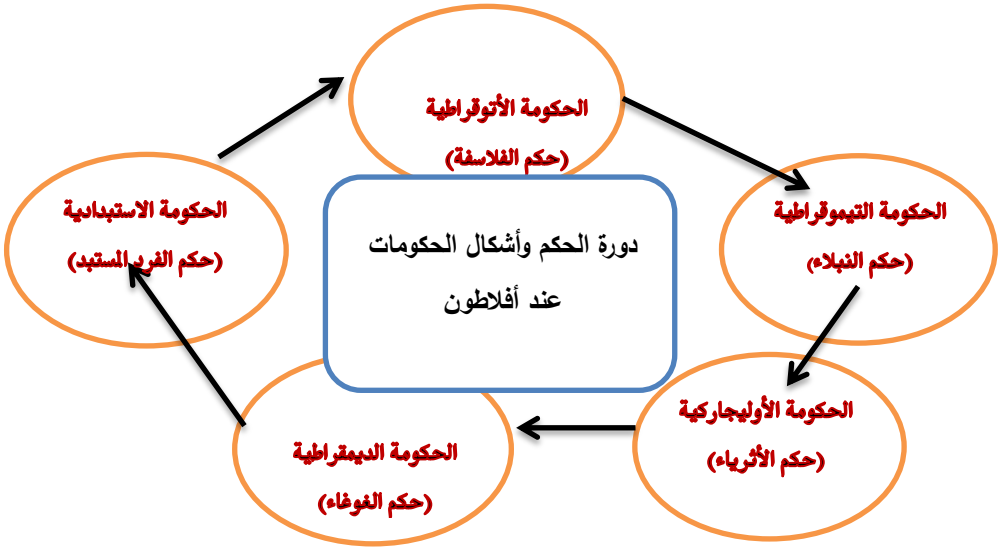

الشكل رقم02: دورة الحكم وأشكال الحكومات عند أفلاطون، المصدر: من إنجاز المؤلف

ب- **تصنيف الحكومات عند أرسطو:** خلافا لمعلمه أفلاطون لم يبحث أرسطو عن الحكومة المثالية وإنما ركز على الواقع

المعاش فدرس دستور أكثر من 150 دولة وخلص إلى تحديد ست أشكال للحكومات اعتمادا على معيارين:

- **المعيار الكمي:** ويتعلق بعدد القائمين على الحكم هل هم فرد أم أقلية أم أغلبية؟
- **المعيار النوعي:** يتعلق بنوعية المصالح التي من أجلها يمارس الحكم هل هي خاصة أم عامة؟

وعلى غرار أفلاطون أشار أرسطو إلى أن الحكومات تتغير في الدولة الواحدة من وقت لآخر كما يتغير الليل والنهار واعتبر أن الحكومة الدستورية هي أفضل الأنواع وأعلاها مرتبة لأنها الأقل ميلا نحو الفساد كونها خليط من الأرستقراطية والديمقراطية.[1]

في الجدول التالي نبين أنواع الحكومات عند أرسطو بحسب معيار التصنيف

معيار نوعي / معيار كمي	الحكومات الجيدة	الحكومات المنحرفة
حكم الفرد	الحكومة الملكية	الحكومة الاستبدادية
حكم القلة	الحكومة الأرستقراطية	الحكومة الأوليجاركية
حكم الكثرة	الحكومة الدستورية	الحكومة الديمقراطية

الجدول رقم: 01: أنواع الحكومات عند أرسطو بحسب معيار التصنيف

1- عوض، المرجع السابق، ص 112.

وقد لقي التصنيف السداسي للأنظمة السياسية الذي قدمه أرسطو موافقة فلاسفة كثيرين على غرار شيشرون وهوبز وجون لوك ومونتيسكيو وبلانتسشيلي وغيرهم.

إن هذه التصنيفات كلها تنطلق من تركيبة هرم النظام السياسي ومن سلوكه تجاه بيئته إلا أنها كلها تنصهر ضمن ثلاث تصنيفات كبرى ورئيسية هي الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية والأنظمة التسلطية.

أ- الأنظمة الديمقراطية الليبرالية

يقصد بالأنظمة الديمقراطية تلك الأنظمة السياسية التي تعتمد على الشعب كمصدر للشرعية السياسية وللسلطة في الدولة، فالشعب هو صاحب السلطة والسيادة، يمارسها بأشكال عديدة وتنبني فلسفة هذه الأنظمة على إسهامات الرواد المؤسسين للمذهب الليبرالي منذ فكرة العقد الاجتماعي التي غيرت قواعد ممارسة السلطة جذريا، حيث انتقلت المجتمعات السياسية من حالة الطبيعة التي لا تعرف شيئا اسمه السياسة إلى حالة العقد الاجتماعي التي أفرزت اتفاق الأفراد على الانتقال إلى الحياة الجماعية التي تحكمها السياسة سعيا وراء السلام والسعادة، فأعلنوا قيام سلطة تعلوا إراداتهم وتتقمص جزءا من حقوقهم وحرياتهم مقابل ضمان الأمن والاحترام وصون تلك الحقوق والحريات.

1- الإطار الفلسفي للأنظمة الديمقراطية اللبرالية

لقد أسس فلاسفة العقد الاجتماعي لقيام المذهب الليبرالي القائم على الحرية بمعناها الواسع، فكان جون لوك يرى أن المجتمع السياسي يتولد عن عقد حر وبأن الحكام يتلقون

سلطانهم من الأمة فتتولى الدولة التي يمثلونها حماية الحريات والحقوق، واعتقد في مؤلفه "الحكومة المدنية" بوجود عقد اجتماعي بين يضم جميع أفراد الجماعة بما في ذلك الملك الذي يقايض طاعته بحماية حقوق مطيعيه.[1]

أما أصحاب المذهب الحر ومنهم مونتيسكيو فبحثوا عن الوسائل التي يمكن من خلالها منع استبداد الحكومة، واهتدوا إلى ضرورة أن لا يجمع ولي الأمر بين السلطات، وإنما وجب الفصل بينها، حيث يقول في كتابه روح القوانين أنه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها وهذا التعسف لا توقفه إلا سلطة أخرى ولا توقف السلطة إلا السلطة، حيث لا سبيل إلى ذلك إذا استفرد بها كلها شخص واحد أو هيئة واحدة، وهكذا تولد مبدأ الفصل بين السلطات الذي ينسب إلى هذا الفيلسوف الفرنسي.

من جهته جان جاك روسو الذي يلقب بإمام المذهب الديمقراطي، أشار في مؤلفه "العقد الاجتماعي إلى"تنازل الأفراد عن حقوقهم بموجب العقد الاجتماعي وهذا ما ينقلهم من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع السياسي.[2] ويعتقد في المقابل أن الديمقراطية الكاملة التي تفيد الممارسة الفعلية المباشرة للشعب لكل شؤون الحكم مستحيلة التحقيق وأنها فكرة مثالية بسبب كثرة السكان.[3]

وقد لعبت الثورات التي شهدتها كلا من فرنسا وأمريكا دورا حاسما في تكريس المبادئ الديمقراطية واللبرالية، وبرز

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، النظم السياسية المعاصرة، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص 109.
[2]- المرجع نفسه، ص 111.
[3]- عبد الوهاب، المرجع السابق، ص151.

ذلك في إعلان الاستقلال الأمريكي عن التاج البريطاني، وفي وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا الصادر سنة 1789[1] الذي جسد أفكار فلاسفة العقد الاجتماعي، فهي تنقل عن مونتيسكيو فكرتيه عن الحرية وفصل السلطات وعن روسو فكرتيه عن العقد الاجتماعي والإرادة العامة وعن لوك فكرتيه عن سيادة الأمة ومقاومة الجور.[2]

2- تعريف الديمقراطية:

يمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب للشعب ويعني ذلك أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة، وأن يستهدف الحكم خير الشعب ورفاهيته بتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي وعدالة التوزيع، غير أن بعض الفقهاء لا يتفقون مع هذا التعريف لأنه في رأيهم لا يطابق الواقع، لأن تحقيق هذه الصورة من صور الحكم يستلزم صدور كافة القرارات والقوانين بإجماع المواطنين، ومباشرة هؤلاء أمورهم بأنفسهم.[3]

ولكي ندرس الديمقراطية بشكل جدي يجب أن نعرف عما نتكلم، ولكي نحدد تعريفا لها من المهم أن نحاول وصف وتفسير التنوع والتغير في مدى الديمقراطية وطابعها، فدارسو

---

[1]- المرجع نفسه، ص 149.
[2]- الأقداحي، المرجع السابق، ص ص 114-115.
[3]- محمد نصر مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 222.

الديمقراطية يختارون عادة من بين تعاريفها أربعة مقاربات أوردها تشارلز تيللي في كتابه (الديمقراطية) كما يلي:[1]

- **المقاربة الدستورية Constitutional:** تركز على القوانين التي يسنها النظام الحاكم حول الأنشطة السياسية، ومن خلالها يمكن المقارنة بين مختلف الأنظمة الديمقراطية.
- **مقاربة الحقوق الأساسية (الجوهرية Substantive):** تركز على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى النظام الى تعزيزها وكيفية المفاضلة بينها.
- **المقاربة الإجرائية Procedural:** تختار مجموعة ضيقة من الممارسات لتحدد في ضوئها ما إذا كان النظام ديمقراطيا أو لا وفي العادة تنحصر هذه المقاربة في الانتخابات وما إذا كانت تقوم على تنافس حقيقي وتسفر عن التداول على السلطة أو كانت غير ذلك. كما تتحقق من وجود نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب ومدى ضمان حق الانتخاب للجميع وغيرها من العناصر.
- **المقاربة ذات التوجه العملياتي:** تختلف بشكل واضح عن المقاربات السابقة فهي تعين حدا أدنى من العمليات الديمقراطية بشكل مستمر حددها روبرت داهل في المشاركة الفعالة والمساواة في حق التصويت وغيرها.

كغيرها من المفاهيم الخالدة يعود ظهور مفهوم الديمقراطية ما قبل ميلاد المسيح بقرون أي قبل حوالي ألفان

[1]- تشارلز تيللي، الديمقراطية، تر: محمد فاضل طباخ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 22.

وخمسمائة[1] سنة وبالذات إلى الحقبة اليونانية التي شهدت ازدهار الكثير من الأفكار السياسية، وقد اعتمدها الأثينيون كنظام يأخذ في الاعتبار "مصلحة الكثرة لا القلة، ولم يقتصر أثره على إضفاء العظمة على أثينا بل جعل مواطنيها متساوين أمام القانون في خصوماتهم الخاصة ومتساوين في الحرية للتنافس للفوز بمراتب الشرف على أساس المزايا والفضائل الشخصية بغض النظر عن ما يتمتع به الشخص من الثراء وسمو الوضع الاجتماعي".[2]

لقد شهد الإغريق والرومان خلال النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد تحولا في عالم الأفكار والمؤسسات السياسية يمكن مقارنته من حيث الأهمية باختراع الدولاب أو اكتشاف العالم الجديد، وفي أبسط تصور لما حدث فإن الدول – المدن التي خضعت منذ قديم الزمان لحكام غير ديمقراطيين، أرستقراطيين كانو أو ملوكا أو طغاة تحولت إلى أنظمة حكم يقودها عدد كبير من أفرادها الذكور البالغين الأحرار، ومن صلب هذا الوضع انبثقت رؤية جديدة لنظام سياسي يتمتع فيه الشعب بالسيادة.[3]

دخلت كلمة "ديمقراطية" إلى القاموس الإنجليزي في القرن السادس عشرة عبر كلمة démocratie الفرنسية

---

[1]- روبرت دال، عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجمل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص 13.

[2]- جون دون، قصة الديمقراطية، تر: عبد الإله الملاح (السعودية: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 29.

[3]- روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، تر: نمير عباس مظفر، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005)، ص 27.

لتصبح Democracy[1] بالإنجليزية وهي كلمة ذات أصل إغريقي وتعني حكم الشعب أو سلطة الشعب وتتكون في اللغة اليونانية من شقين، ديموس démos وتعني الشعب، وكراتوس cratos وتعني السيادة أو الحكومة أو السلطة، فإذا جمعنا المقطعين توصلنا إلى المعنى اللغوي للديمقراطية وهو حكم أو سيادة الشعب، أما اصطلاحا فتعني ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة أو السلطة للشعب أو لغالبيته العظمي بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها وممارسها الفعلي.[2]

هذا التعريف الجامع المانع لا يعطي صورة دقيقة عن المفهوم، على اعتبار أن الشعب لا يمكنه أن يحكم بنفسه لذلك ذهب عدد من المفكرين إلى تعداد بعض مساوئ الديمقراطية أو التقليل من مثاليتها ومنهم روبرت دال الذي يعزو الأمر إلى التعقيد الذي يشوب الإجابة عن سؤال الديمقراطية ويقول في كتابه(عن الديمقراطية)"إن التعقيد يأتي من أن كل قانون أو سياسة عامة سواء اتخذته أغلبية ديمقراطية أو أقلية حاكمة أو دكتاتور رحيم من المؤكد أن يوقع بعض الضرر على بعض الناس، والأمر ببساطة ليس في أن حكومة ما يمكن أن تصوغ جميع قوانينها بحيث لا يضر أي منها بمصالح أي مواطن ولا يمكن لأي حكومة حتى الديمقراطية أن تدعي ذلك.[3]

[1]- ديفد هيلد، نماذج الديمقراطية، تر: فاضل جتكر (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 12.
[2]- عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 152.
[3]- روبرت دال، عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 48.

3- خصائص الديمقراطية:

تتميز الديمقراطية كما صاغها فلاسفة الغرب وكما طبقها مسؤولوها بعدة خصائص جوهرية نعرضها كما يلي:[1]

- هي مذهب فلسفي ونظام للحكم ظهرت كفلسفة على يد عدد من المفكرين لمحاربة الاستبداد السلطوي الذي ساد في أروبا وخاصة في فرنسا وإنجلترا ثم انتقلت إلى التطبيق كنظام حكم يعتمد على المؤسسات وتتلاقى الديمقراطية كمذهب وكنظام للحكم في خاصية أساسية وهي سيادة الأمة أو الشعب.
- تتأسس الديمقراطية على مبدأ الحرية والمساواة، فهي تنادي بكفالة حرية الأفراد والشعوب ولذلك تسمى بالديمقراطية الحرة لتمييزها عن الديمقراطية الماركسية، كما تبرز الحرية كقيمة سامية سواء كانت للأفراد أو الجماعات.
- هي ذات طابع سياسي وليس اقتصادي أو مادي فهي عقيدة سياسية تنزع نحو المثل العليا بعيدة عن المادة والفكر المادي.
- الديمقراطية تتطلب التعددية السياسية والأيديولوجية وليس مجرد رأي واحد مفروض كما هو الشأن في الأنظمة الماركسية.
- الديمقراطية هي حكم الأغلبية[1] مع احترام رأي وحقوق الأقلية أو المعارضة، فالتعددية تنجر عنها وجود أحزاب سياسية واتجاهات فكرية مختلفة وجب احترام آراءها.

[1]- عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ص 173 – 175.

- الديمقراطية تتطلب الأخذ بالاقتراع العام غير المقيد ليتسنى لعموم الشعب التعبير عن نفسه وهذا يتطلب توسيع قاعدة الناخبين.

وهناك خصائص أخرى أشار إليها بعض الباحثين على غرار الدكتور نعمان أحمد الخطيب في كتابه (الوجيز في النظم السياسية) نوردها مختصرة كما يلي:[2]

- الديمقراطية مذهب سياسي يقوم على اعتبار الشعب مصدر السيادة وصاحب السلطة الحقيقية يمارسها بالطريقة التي تناسبه وتحقق له الحرية والمساواة.
- الديمقراطية تقدس الفرد وتقوم على المذهب الفردي وتعتبره أساس النظام الاجتماعي والاساسي وأن الدولة والسلطة ما هما سوى أداتان لخدمة الفرد وتحقيق مصالحه وضمان حرياته.
- الديمقراطية اداة لضمان المساواة القانونية التي تتجلى في تمكين الفرد من المساهمة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع

---

[1]- يسود نقاش حاد في الأوساط الأكاديمية في ما يتصل بتعريف الأغلبية، حيث يرى الدكتور عزمي بشارة أن هناك تحفظين أو ملاحظتين على مسألة حكم الأغلبية، الذي يجب أن يكون محكوما بأمرين أساسيين: الأول من الصعب تقييده بالقانون، ويجب أن يكون متوفر اجتماعياً وثقافياً في المجتمعات، أي يحتاج إلى فترة طويلة لينمو وهو أن الأغلبية ليست أغلبية ثابتة بمعنى ليست أغلبية هوية، أي أنك لا تولد جزءاً من هذه الأغلبية، فالأغلبية الديمقراطية ليست هذه الأغلبية فهي أغلبية رأي وفكر وسياسة وخط وبرنامج وحتى مزاج وحتى مصالح، ولكن هي أمور متعلقة بتداول مستمر بين فئات المجتمع المختلفة وأفراده وسلطاته في شيء نسميه الفضاء العام، وهذا التداول، نحن نفترض أنه في تداول عقلاني من هذا النوع ولكن قد تدخل فيه الديماغوجيا والتحريض والتعبئة والمصالح وشراء الأصوات والرشوة. (أنظر حوار الدكتور عزمي بشارة لقناة الجزيرة على الرابط: https://bit.ly/2MxIAIz).

[2]- نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط2 (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 231-232.

بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعي.

- الديمقراطية هي عنوان الحقوق والحريات العامة، فقد قامت بهدف محاربة الاستبداد في أروبا ووضع حد لطغيان الملوك وحفض الحريات والحقوق.

4- صور الديمقراطية:

تتعدد صور مباشرة السلطة في النظم الديمقراطية وتختلف باختلاف كيفية ممارسة الشعب لهذه السلطة، فقد يتولى هذا الأخير ممارستها بنفسه دون وساطة أو إنابة من أحد،[1] فلا يوجد نواب عن الشعب بل يجتمع الشعب في مكان واحد يباشر فيه التشريع والتعيين في الوظائف العامة ويقرر ما يشاء.[2]

- **الديمقراطية المباشرة:** هي من أقدم صور الديمقراطية وتعني حكم الشعب لنفسه دون وساطة البرلمان أو غيره، حيث يمارس الشعب كله الحكم في جوانبه التشريعية والتنفيذية والقضائية، فهو الذي يقترح وهو الذي يشرع.[3]

وكان هذا النظام مطبقا في المدن اليونانية القديمة حيث كان المواطنون الأحرار يجتمعون شهريا للنظر في شؤون المدينة وإقرار ما يلزم من تشريعات وما يزال هذا النظام مطبقا في حالات نادرة عبر العالم كما هو معمول به في

[1]- الخطيب، المرجع السابق، ص 241.
[2]- عويس، المرجع السابق، ص 145.
[3]- ناصر بن سعيد بن سيف السيف، الديمقراطية، مفهومها والموقف منها، كتاب منشور على الرابط https://bit.ly/2M0lJEz ص 08.

بعض المقاطعات السويسرية،[1] حيث يقرر أفراد الشعب بعض القوانين والضرائب اللازمة ويصادقون على المعاهدات الدولية.[2]

وتعد الديمقراطية المباشرة الصورة المثلى للديمقراطية طالما أن الشعب يمارس بنفسه شؤون الحكم وكافة مظاهر السلطة، وكان الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو من أشد المتحمسين لها لأنها هي المثل الأعلى للنظرية الديمقراطية الحقيقية والنتيجة الحتمية لمبدأ سيادة الأمة، لذلك فهو يرى أن أي نظام لا يتبنى هذه الصورة فهو غير ديمقراطي.[3]

وعلى الرغم من موافقة هذا النظام لمنطق الديمقراطية، إلا أنه تعذر تطبيقه حاليا، لاسيما في الدول ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتألف منها أغلب دول العالم والسبب في ذلك أن الديمقراطية المباشرة تشترط أن يمارس الشعب الحكم بجميع أشكاله وهذا ما لا يمكن تطبيقه في الدول الكبيرة فهو من جانبها ضربا من الخيال .

---

[1]- يمكن للمواطنين في سويسرا المشاركة في صياغة أحكام الدستور وسَن القوانين، إلى جانب البرلمان، ولا شيء يمنعهم من ذلك. خلال السنة، يستقبل المواطنون السويسريون رسائل من الكنفدرالية ومن الكانتونات، أربع مرات على الأقل، تدعوهم إلى المشاركة والتعبير عن آرائهم حول قضية أو مجموعة قضايا مطروحة على الساحة الوطنية. وعلى خلاف الديمقراطيات القائمة على التمثيل النيابي، يمتلك الشعب السويسري حق الانتخاب ويمارسه بشكل منتظم، بوصفه مرجِعا سياسيا أعلى. تتِم أغلب عمليات الاقتراع بطريقة سرية ومن خلال صناديق الاقتراع أو عبر المراسلات البريدية، ولا تزال بعض الكانتونات والمجموعات المحلية تحتفظ إلى حدّ الآن بنظام الجمعيات العامة، حيث يعبِّر المواطنون عن رأيهم برفع الأيدي وينفرد السويسريون أيضا، على خلاف بقية الشعوب، بقَرار تنظيم استفتاء أو من عدمه، وبدأ العمل بالاستفتاء المباشر سنة 1874 وتمّ تضمينه في الدستور الفدرالي، ثم تلاه حق إطلاق المبادرات الشعبية خلال مراجعة جُزئية للدستور سنة 1891. (أنظر موقع الإذاعة السويسرية على الرابط: https://bit.ly/2JTPWHQ).

[2]- السيف، المرجع السابق المرجع نفسه، ص145.

[3]- الخطيب، المرجع السابق، ص 246.

إذ كيف يستطيع جميع أفراد الشعب أن يجتمعوا في مكان واحد ليباشروا السلطة بأنفسهم وان أمكن التغلب على هذه المشكلة فرضا وذلك بتقسيم الشعب إلى وحدات، فإن ذلك لا يؤدي إلى اتفاق وانسجام في الآراء هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، فإن إدارة الحكم في الوقت الحاضر بلا شك تختلف عن إدارة الحكم في السابق، إذ لا يمكن قبول فكرة الدولة الحارسة(الحامية) التي كان نشاطها مقتصر على الوظائف التقليدية، لاسيما بعد أن ظهرت مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية تحتم على الدولة إدارتها وتنظيمها إضافة إلى أن هناك أمور تتطلب إدارتها السرية التامة وغالبا ما تكون هذه الأمور تتعلق بالجانب الأمني وحفظ الأمن في البلاد فلا يمكن قبول مثل هذه الفكرة بالنسبة لهذه الأمور .

- **الديمقراطية غير المباشرة:** وتسمى أيضا بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية وفيها يختار الشعب نوابا عنه يمثلونه في برلمان أو مجلس نيابي، يتكون من نواب وممثلين كوساطة بين الشعب والحكومة أما الشعب نفسه فلا يمارس الحكم من حيث إصدار التشريعات وسن القوانين، وإنما يمارس الحياة السياسية مرة واحدة ينتخب فيها ممثليه.[1]

وتنحصر اختصاصات النواب بصفة دقيقة في ثلاث أمور هي: سن القوانين والموافقة على الميزانية ومراقبة السلطة التنفيذية، وقد نشأ النظام النيابي في إنجلترا وانتقل بعد ذلك إلى عدد كبير من الدول بعدما مر بتطورات عديدة استغرقت

[1]- بن سعيد، المرجع السابق، ص 08.

زمنا طويلا.[1] أما الأصل الفلسفي لفكرة النيابة فتعود إلى نظرية النيابة التي تقول بأن علاقة البرلمان بالأمة تعتبر بمثابة علاقة الوكيل بالموكل أي أن البرلمان وكيلا عن الأمة وينطبق عليها ما ينص عليه القانون في ما يخص علاقة الوكيل بموكله، غير أن بعض الفقهاء انتقدوا هذه الفكرة لأنها مأخوذة من القانون الخاص وتطبق في القانون العام.[2]

وتنحصر أسس الديمقراطية النيابية في:[3]

- وجود هيئة تشريعية (برلمان) يتم انتخابها كلها أو غالبيتها بواسطة الشعب وتتولى هذه الهيئة السلطة التشريعية لمدة معينة.
- وجود مبدأ المسؤولية الوزارية، فإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام البرلمان كان النظام نيابيا كما هو الحال في فرنسا وإنجلترا وإذا كانت الوزارة مسؤولة أمام رئيس الدولة كان النظام رئاسيا.
- **الديمقراطية شبه المباشرة:** وهي صورة من صور الديمقراطية وتعتبر نظاما وسطا بين الديمقراطية المباشرة والحكم النيابي، ففي الديمقراطية شبه المباشرة ينتخب الشعب برلمانا (حكم نيابي) ولكنه لا يترك بيده جميع مقاليد الأمور وإنما يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك في بعض المسائل الهامة حتى يستطيع التصرف فيما يراه محققا لمصالحه (ديمقراطية مباشرة).

---

[1] محمد كامل ليلة، النظم السياسية، الدولة والحكومة، (بيروت: دار النهضة العربية، 1996)، ص 822.

[2] المرجع نفسه، ص 833.

[3] - مهنا، المرجع السابق، ص 233.

هذا يعني أن النظام شبه المباشر يقوم على وجود برلمان منتخب على أن يكون للشعب حق الاعتراض على القوانين التي يسنها ذلك البرلمان ويكون له أيضا حق اقتراح القوانين ومراقبة البرلمان، فله حق إقالة النواب قبل انتهاء العهدة التشريعية، وقد تصل الصلاحيات إلى حق الشعب في عزل رئيس الدولة كما تنص عليه بعض الدساتير، بما يعني أن الشعب يعتبر سلطة رابعة إضافة للسلطات الثلاث المعروفة.[1]

للديمقراطية شبه المباشرة عدة مظاهر نذكر منها:

- **الاستفتاء الشعبي**Referendum Populaire: يعد من أهم مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، ويعني الرجوع إلى جمهور الناخبين لأخذ رأيهم في موضوع معين يعرض عليهم. وقد يكون هذا الاستفتاء دستوريا بأخذ رأي الشعب عند وضع الدستور أو تعديله، أو استفتاء تشريعيا (يتعلق بمشروع قانون عادي) أو سياسيا(أخذ رأي الشعب في موضوع سياسي يتميز بأهميته ويخشى الحاكم من اتخاذ القرار بمفرده بشأنه مثل استفتاء المصالحة الوطنية في الجزائر،[2] ويتضمن أيضا استفتاءات الدخول أو الخروج في تكتلات إقليمية كاستفتاء الانضمام للاتحاد الأوروبي في عدد من الدول الأعضاء أو استفتاء الخروج منه بالنسبة لبريطانيا).[3] من حيث ميعاد إجرائه، كما قد يأتي في صورة استفتاء سابق على القانون يلجأ البرلمان لاستطلاع رأي الشعب قبل إقرار قانون هام أو

---

[1]- ليلة، المرجع السابق، ص 804.

[2]- استفتاء المصالحة الوطنية في الجزائر أجري في 29 سبتمبر 2005. وكان حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم تحريره لوضع نهاية لحرب العشرية السوداء في الجزائر وأظهرت النتائج الرسمية تصويتًا ساحقًا لصالحه بنسبة مشاركة 97.38%)

[3]- سنبل عبد الجبار أحمد، الديمقراطية شبه المباشرة – دراسة دستورية تحليلية مقارنة، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** (2016): 26. 300 – 319. ص 303.

استفتاء لاحق للقانون، يجرى بعد وضع مشروع القانون بواسطة البرلمان ولكن هذا القانون لا يصبح ملزماً إلا بعد موافقة الشعب عليه.[1]

- **الاعتراض الشعبي Le Veto Populaire:** يقصد به حق عدد من الناخبين في الاعتراض على قانون صادر من البرلمان خلال مدة معينة من تاريخ نشره،[2] ويمر بمرحلتين، اعتراض عدد معين من الناخبين على القانون وطلب عرضه، ثم عرض القانون موضوع الاعتراض على الاستفتاء ليصدر الشعب قراراً نهائياً في أمر هذا القانون.

وهنا يجب ملاحظة أن كل اعتراض شعبي يترتب عليه حتما استفتاء شعبي لحل الإشكال والفارق الجوهري بين المظهرين أنه في حالة الاستفتاء لا يصبح القانون كامل التكوين واجب النفاذ إلا بعد عرضه على الشعب وموافقته.

- **الاقتراح الشعبي L'initiative Populaire:** يحقق للناخبين أكبر قدر من المشاركة مع البرلمان في ممارسته سلطة التشريع وذلك بصور أقوى من الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي. الاقتراح الشعبي قد يقدم إلى البرلمان في صورة مشروع قانون كامل الصياغة، أو في صورة مجرد فكرة عامة عن المشروع القانوني بدون صياغته.

- **حق إقالة أحد النواب في البرلمان(العزل الفردي):** هذا الحق لا يقتصر على نواب البرلمان فقط بل يمكن عزل النائب أو القاضي قبل انتهاء ولايته عند جمع الأصوات المحددة وفقا للقانون ثم يعرض الموضوع على الشعب، فإذا صوتت الأغلبية

[1]- المرجع نفسه، ص 307.
[2]- ليلة، المرجع السابق، ص 808.

ضد النائب أو القاضي يتعين على هذا الأخير الانسحاب وتجرى انتخابات جديدة لاختيار خلف له، أما إذا صوتت الأغلبية لصالحه فانه يعتبر منتخبا لفترة جديدة، وينتشر هذا المظهر في الولايات المتحدة الأمريكية وله إجراءات خاصة يوضحها الدستور.[1]

- حق حل البرلمان (العزل الجماعي) Dissolution Populaire: ويكون بطلب حل مجلس منتخب لعدد معين من الناخبين، ويجري بعد ذلك التصويت على الاقتراح بعزل المجلس أي حله قبل انتهاء مدته المحددة وإذا توفرت الأغلبية المنصوص عليها في الدستور لحل المجلس تنتهي ولايته، وينطوي هذا المظهر على خطورة بالغة ولذلك تشترط الدساتير موافقة أغلبية الناخبين ولا تكتفي بأغلبية المصوتين ويؤخذ بهذا التقليد في المقاطعات السويسرية، وفي الاتحاد الألماني.
- عزل رئيس الجمهورية: تعطي بعض الدساتير الحق للشعب في عزل رئيس الجمهورية بشروط خاصة وفي حدود معينة ومنها دستور فيمار الألماني الصادر سنة 1919، وكذلك دستور النمسا الصادر سنة 1920.[2]

5- نقد الديمقراطية:

على الرغم من المكانة المرموقة التي احتلتها الديمقراطية في الأذهان، إلا أنها تتعرض لمجموعة من

[1]- ليلة، المرجع السابق، ص 809.
[2] - المرجع نفسه، ص 810.

الانتقادات أشهرها ما يأتي على لسان الدكتاتوريين ومنها:[1]

- أنها "معول هدم وأداة تخريب"، وأنها تقوم على فكرة السيادة غير الثابتة وغير القابلة للإثبات.
- أنها ليست حكم الشعب كله كما يدعي أنصارها وإنما هي في الواقع حكم الأقلية المنتخبة التي يسيطر عليها الزعماء ويوجهونها وفق أهوائهم.
- أنها قائمة على الكم بدل الكيف وأساليب انتقاء أجهزة الحكم في الدولة واختيار أصحاب القرار لا تستند إلى معيار الكفاءة والخبرة لأن الشعب نفسه لا يمتلك مؤهلات ولذلك قيل بأن الديمقراطية هي حكم الغوغاء.
- إن التسليم بأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية فيه إجحاف في حق الأقلية التي قد تتحكم في عناصر القوة والنفوذ، ما يؤدي إلى تعطيل قدراتها مقابل إنفاذ إرادة الأغلبية التي قد لا تكون بنفس المواصفات، كما يعاب عليها أيضا أنها مصدر لضعف الدولة بسبب انقسام الساحة السياسية وتنافسها الشرس على السلطة.
- أنها نظام قد يؤدي إلى استبداد المؤسسات المنتخبة وتشتت المسؤوليات ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى المسؤول الحقيقي بسبب توزع السلطة وتقاذف المسؤولية عن الأخطاء بين الهيئات والأفراد.[2]

6- مبدأ الفصل بين السلطات:

[1]- المرجع نفسه، ص 235.
[2]- عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 164.

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات ونظرية التمثيل حجر الزاوية في المذهب الديمقراطي الحديث الذي تستند عليه أنظمة الدول الديمقراطية المعاصرة وهما أبرز نظريتين في تاريخ الفقه السياسي والقانوني الدستوري.

ويستمد مبدأ الفصل بين السلطات أصوله من الفلسفة الإغريقية، حيث ظهر في أفكار أفلاطون وأرسطو وتلقفه كل من لوك ومونتيسكيو وروسو، ثم انتقل إلى الميدان التطبيقي على آثار الثورتين الفرنسية والأمريكية، ويعبر المبدأ في حد ذاته عن تطور الحياة السياسية واتساع وظائف الدولة وعدد غاياتها وبه انفصلت السلطة عن الأشخاص الحاكمين وأصبحت ملكا للدولة يمارسها أشخاص معينون لصفات يحملونها. يقول ديفرجيه " إن هذا المبدأ مازال من الناحية الرسمية والنظرية أساسا من أسس القانون العام في الدول الغربية".[1]

أولا: نشأة وتطور مبدأ الفصل بين السلطات

- **مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون:** يرى أفلاطون بأن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد هيئة واحدة بالحكم وتمس بالسلطة والشعب، مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب أو ثورة، ولتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على ان تتعاون بينها وتراقب بعضها البعض منعا للانحراف، وقد عدد أفلاطون الهيئات المعنية كما يلي:[2]

[1]- حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، (الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، 2001)، ص52.

[2]- عصام الدبس، النظم السياسية- اسس التنظيم السياسي، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 278.

- مجلس السيادة وهو المجلس الأعلى في إدارة شؤون الدولة
- مجلس يضم كبار الحكماء والمشرعين هدفه حماية الدستور
- مجلس منتخب من طرف الشعب مهمته التشريع
- هيئة قضائية
- هيئة شرطة للحفاظ على الأمن الداخلي وهيئة جيش للحفاظ على الأمن الخارجي.
- هيئة تعليمية

- **مبدأ الفصل بين السلطات عند أرسطو:** على خطى أستاذه أفلاطون، قام أرسطو بوصف التنظيم السياسي وقال بضرورة تقسيم الوظائف في حدود ثلاثة وهي: وظيفة المداولة، وهي من اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الذي يقضي في المسائل الهامة، وظيفة الأمر والنهي التي يقوم بها القضاة ووظيفة القضاء التي تقوم بها المحاكم، ويرى أنه من الأحسن للنظام السياسي توزيع السلطة فيما بين الهيئات المختلفة، لتتعاون مع بعضها البعض تجنبا للاستبداد.

- **مبدأ الفصل بين السلطات عند جان لوك:** كان لوك أول من نادى بضرورة الفصل بين السلطات في كتابه الثاني المعنون بـ "المدونة حول الحكومة المدنية" وكانت غايته البحث عن أساس شرعي لثورة 1688 التي أتت به.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص 279.

وإن لم يكن قد وضع لذلك نظرية كاملة، فقد قسم السلطات في الدولة إلى أربعة وظائف:[1]

- **السلطة التشريعية:** وتختص بالقوانين في سنها وإعطاء أهمية لها.
- **السلطة التنفيذية:** وهي خاضعة للسلطة الأولى وتمنح للملك.
- **السلطة الاتحادية:** وهي صاحبة الاختصاص في المسائل الخارجية.
- **سلطة التاج:** أو مجموعة الحقوق والامتيازات الملكية .

وفي حقيقة الأمر فإن نشأة هذا المبدأ تعود إلى تطور النظام البرلماني في إنجلترا خاصة بعد ثورة 1640 وإعلان دستورها المستند إلى هذا المبدأ، وينسب المبدأ إلى مونتيسكيو رغم أنه ليس أول القائلين به، لكنه كان أول من أبرزه كمبدأ أساسي في تنظيم العلاقة بين السلطات وأهميته في منع الاستبداد.[2] لقد برز اسم مونتيسكيو وتراجع لوك بسبب بحثه عن المثالية السياسية، فبعد دراسته لأنواع الحكومات وتحديدها في ثلاث: الملكية والارستقراطية والديمقراطية، قال بأن الحل الوحيد لإرغامها على الاعتدال ومنعها من الانحراف هو الفصل بين السلطات، وفي كتابه روح القوانين كرس فصلا للدستور الإنجليزي وقسم السلطات إلى ثلاثة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية وقد كان محركه في هذا المبدأ ثلاثة اعتبارات مترابطة:[3]

---

[1]- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية و القانون الدستوري، (مصر: دار المعارف بالإسكندرية، 1997)، ص 163.
[2]- الدبس، المرجع السابق، ص 279.
[3]- المرجع نفسه، ص 281.

- كيف نحمي الحرية؟ ويجيب بعدم اساءة استعمال السلطة.
- كيف نمنع إساءة استعمال السلطة؟ ويجيب: عن طريق إيجاد حكومة معتدلة .
- كيف نتوصل إلى حكومة معتدلة، ويجيب: عن طريق الفصل بين السلطات.

ثانيا: مبررات ظهور مبدأ الفصل بين السلطات

إن بلوغ مونتيسكيو هذا المستوى من التنظير لم يأت من فراغ وإنما استند إلى مبررات موضوعية تتعلق بالظروف التاريخية والسياسية التي صاحبت ظهور المبدأ وأخرى تتعلق بمضمونه:[1]

- **المبررات التاريخية والسياسية لظهور المبدأ:** كانت النظم السياسية في المجتمعات القديمة تسير على أساس تركيز السلطة في يد الحاكم باعتبارها حقا شخصيا وامتيازا للحاكم، إذ قال لويس الرابع عشر "أنا الدولة والدولة أنا".
- ظهور فكرة القانون الطبيعي على إثر اضمحلال الفكر الكنسي المسيحي، وانتقال الشعوب من تبرير الاستبداد بفكرة الحق الإلهي إلى قواعد الانصاف والحقوق الطبيعية في القرنين 17و 18، والفكرتان تفتقران إلى التحديد وإلى ضمانات.

[1]- ذبيح ميلود، "مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري"، (مذكرة ماجستير في الحقوق نوقشت بجامعة باتنة، 2006)، ص ص 09-10.

- لقد أدى تطور النظام التمثيلي في القرن 18 إلى وجود جماعة من المراقبين الذين يتعاونون مع الملك ويحدون من سلطته.

- **مبررات تتعلق بمضمون المبدأ:**

كان مونتيسكيو شديد الكراهية للاستبداد، ما دفعه للبحث عن وسيلة تحول دون جنوح الحكام إلى الاستبداد بالسلطة حيث كان خوفه من الاستبداد هو المنطلق لتطوير المبدأ. كما نبه إلى أن الفصل بين السلطات يأتي على رأس ضمانات حقوق الإنسان والحريات ومن ثمة راح يضع تصوره لضمانات تقيد السلطة بتجزئتها بين عدد من الهيئات لكي تقف كل هيئة في وجه أخرى.

ويبرر مونتسكيو ايضا نظرته بكون تركيز السلطة يفضي بالضرورة للاستبداد.

ثالثا: أهداف مبدأ الفصل بين السلطات

لقد أصبح هذا المبدأ أساسيا في كل الدساتير التي تلت تلك الفترة وبات ركيزة أساسية تعتمد عليه الحكومات الديمقراطية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- **الحد من الاستبداد السلطوي:** سواء كان ذلك فرديا أو عن طريق هيئة، لأن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 252.

- **تحقيق الشرعية:** يساهم المبدأ في تحقيق شرعية الدولة والنظام السياسي فهو وسيلة لكفالة احترام القوانين وحسن تطبيقها.
- **تقسيم العمل وزيادة الفاعلية:** تقسم وظائف الدولة تبعا لهذا المبدأ إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية ويؤدي تخصص كل سلطة في المهام الموكلة إليها إلى إجادة وإتقان العمل.
- **استقلال السلطات وتوازنها وتكاملها:** أي وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بينها.

رابعا: نقد مبدأ الفصل بين السلطات

على الرغم من المزايا التي ساقها أنصار هذا المبدأ فإن جانبا من الفقه القانوني والسياسي أثار عدة انتقادات يمكن إجمالها في التالي:[1]

- كان الهدف من هذا المبدأ هو محاربة السلطان المطلق للحكام في القرن 18، وهذا النمط غير موجود حاليا وبالتالي لم تعد هناك حاجة لوجوده.
- يؤدي إلى تعدد الهيئات التي تمارس السلطات العامة مما يؤدي لإضعاف مركزها عند ممارستها لوظيفتها.
- إن توزيع السلطة يقضي على فكرة المسؤولية ويجزؤها عكس ماهو موجود في حالة مركزتها.

[1]- الدبس، المرجع السابق، ص286.

- تطبيق هذا المبدأ في بعض الأنظمة أدى إلى سيطرة سلطة عامة معينة على باقي السلطات وهذا ما ينتفي مع الهدف منه.
- هناك من يرى بأنه مبدأ نظري من الصعب تطبيقه في الواقع بسبب استحالة الفصل بين السلطات المختلفة في الدولة.

7- الأنظمة السياسية الناتجة عن مبدأ الفصل بين السلطات.

ينتج عن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات عدة أنظمة سياسية بحسب طبيعة الفصل وشدته، حيث ينتج لنا نظاما برلمانيا وآخر رئاسيا وآخر مختلط مع وجود نماذج من أنظمة أخرى قريبة من أحد هذه الأشكال:

أولا: النظام البرلماني

هو نوع من أنواع الحكومات النيابية يقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه ويطلق على المجلس المنتخب البرلمان ومن هنا جاءت تسميته، حيث يقوم على كفالة التوازن والتعاون المتبادل بين السلطات.[1] غير أن بعض الفقهاء يرون بأن النظام البرلماني لا يتميز غيره بوجود مؤسسة البرلمان وإنما هو نظام وسط بين النظام الرئاسي الذي يحصر السلطة التنفيذية في يد الرئيس المنتخب وبين نظام حكومة الجمعية الذي يركز السلطة (كما سنرى) في يد الهيئة النيابية المنتخبة من طرف الشعب.[2]

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 254.
[2]- محمد عثمان، المرجع السابق، ص277.

ويعتبر النظام البرلماني من أكثر الأنظمة السياسية انتشارا في العالم وهو لم يكن نتاج تفكير سياسي، وإنما جاء نتيجة تطور التجربة السياسية في بريطانيا لفترة طويلة ولذلك من أجل فهم حقيقته وجب البحث في الظروف التاريخية لنشأته.

1- نشأة وتطور النظام البرلماني:

تعد انكلترا مهد النظام البرلماني فقد نشأ وتطور واكتمل فيها عبر قرون عديده ومنها انتقل إلى غيرها من الدول. فقد كان الملوك في إنكلترا يحكمون حكما مطلقا وإلى جانبهم ما كان يسمى بـ "المجلس الكبير" الذي يضم النبلاء ورجال الدين، وفي عام 1254م حدث تطور في المجلس الكبير الذي أصبح يسمى البرلمان. وقد مر النظام البرلماني في إنكلترا بمرحلتين: الأولى هي مرحلة الاتفاق وبموجبها يتعهد الملك للجمعية بموافقتهم لغرض المساعدة المالية والضرائب، والمرحلة الثانية هي مرحلة الصراع بين البرلمان والملك، وهي مرحلة قادت إلى دعم سلطة البرلمان والوصول إلى الفصل بين السلطتين والتصريح بالحقوق والتي تم قبولها من قبل الملك.[1]

وحين أصبح ملك البلاد جان سان تير ضعيفا سياسيا بعد هزيمته أمام الفرنسيين، وصارت البلاد على حافة الإفلاس المالي، اتجه الملك إلى الاستدانة من النبلاء الإقطاعيين (البارونات)، فطالب هؤلاء بأن يكون لهم الحق في المساهمة من عدمها. وقد شكلت هذه الخطوة باكورةَ مفهوم العريضة

[1]- داوود مراد حسين الداوودي، الأنظمة السياسية، (العراق: منشورات الديوانية، 2016)، ص 114.

المطلبية التي ستكون عملا مؤسسا في البناء الديمقراطي، والأصلَ البعيد لمبدأ التجاوب بحرية مع الشأن العام.

قام الملك بإصدارِ "الميثاق الكبير" (ماغنا كارتا) لطمأنة البارونات المتوجسين من المواجهة مع السلطة في حال رفضهم تقديم الأموال المطلوبة، ومنح الميثاق المجلس الكبير - وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة حينها ويضم اللوردات ومجالس المدن- سلطة اتخاذ القرار بشأن الضرائب.[1]

وفي عام 1332 عقد أول اجتماع مشترك لمجلس اللوردات (النبلاء) ومجلس المدن (البرجوازية)، وبموازاة ذلك تم إقرار حق المجلس في تقديم عرائض إلى الملك مقابل إجازة الميزانية التي يطلبها. إلا أن التطور الأهم والذي سيسرع بتثبيت أركان النظام البرلماني هو وصول أسرة دي هانوفر إلى الحكم ببريطانيا، فملوك هذه الأسرة المنحدرة من ألمانيا لا يتحدثون الإنجليزية، وكان ذلك عائقا في تواصلهم مع المواطنين وفي تثبيت أركان حكمهم.[2] وفي ضوءِ ذلك ارتأوا تفويض مزيد من الصلاحيات لرئيس الوزراء، وهكذا أصبح روبرت والبور (1676-1745م) أول رئيس وزراء فعلي لبريطانيا، رغم أنّ هذه التسمية لم تكن معروفة آنذاك، ورغم أن سريان القوانين ظل مرتبطا بموافقة الملك طوال فترات لاحقة، وإن كانت تلك الموافقة أصبحت تلقائية في حدود عام 1707.

[1]- ب، ك، "النظام البرلماني"، متوفر على الموقع، https://bit.ly/2lve5XB تاريخ التصفح: 14 ماي 2018.
[2]- الموقع نفسه.

وغير بعيد عن بريطانيا، شهدت السويد بدورها بعض البذور الأولى للنظام البرلماني في القرن الثامن عشر، فقد فرضت ولاياتها في عام 1718 على الملكة التنازل عن بعض صلاحياتها لها بحكم أنها هي من ينتخبها. وبعد وفاة الملكة، فرض ممثلو الولايات على الملك الجديد إقرار دستور للبلاد كان هو أول دستور حديث من نوعه في التاريخ. وقد مهدت هذه الخطوة لما عُرف بعهد الحرية في أوروبا، لكن التجربة سرعان ما وُئدت بانقلاب نفذه الملك ضد مجالس الولايات في 1772.

2- خصائص النظام البرلماني:

تشترك كل تجارب النظام البرلماني في عدد من الخصائص نذكر منها:

أولا: ثنائية السلطة التنفيذية: يقصد بها في الأنظمة البرلمانية وجود رئيس دولة غير مسؤول،[1] ويمكن الأخذ بهذا النظام في الدول الملكية والجمهورية معا لأن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يمارس اختصاصاته بنفسه وإنما يمارسها بواسطة وزرائه، ولذلك لا يهم إن كان منتخبا أو غير منتخب من قبل الشعب مادام غير مسؤول ولا يعمل بمفرده.[2]

وفي الحقيقة فإن عدم مسؤولية رئيس الدولة يختلف بحسب شكل الحكومة، فإذا كانت ملكية، تنتفي المسؤولية عن الملك بصفة مطلقة، حتى ولو قام بقتل أحد وزراءه فإن المسؤولية تقع على رئيس الوزراء ولو قتل هذا الأخير لا تقع المسؤولية على أحد. وإذا كانت ذات شكل جمهوري كانت محدودة بطبيعة الأفعال الصادرة عن الرئيس، فإذا كانت طبيعة الأفعال سياسية متصلة بشؤون الحكم انتفت المسؤولية، أما بالنسبة للمسؤولية الجنائية فرئيس الجمهورية يسأل كغيره من الأفراد عن الأفعال التي يجرمها القانون، فضلا عن الجرائم المرتكبة أثناء أداء العمل مثل الخيانة العظمى.[3]

ثانيا: وجود وزارة مسؤولة سياسيا:. تعتبر الوزارة في النظام البرلماني مركز السلطة التنفيذية، حيث يقع على عاتقها تحديد السياسة العامة للدولة ولذلك تكون مسؤولة سياسيا

---

[1]- الدبس، المرجع السابق، ص 298.
[2]- الخزرجي ، المرجع السابق، ص 254.
[3]- محمد عثمان، المرجع السابق، ص ص 290-292.

أمام البرلمان وتعتبر هذه المسؤولية إضافة إلى حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان أهم ركنين للنظام البرلماني، وقد تكون المسؤولية فردية أو تضامنية بين أعضاء الفريق الوزاري.

يتكون البرلمان من مجلسين:[1]

- **مجلس العموم:**[2] ويعتبر مركز ثقل العملية التشريعية وصاحب الاختصاص بالنسبة لقوانين المالية ومحور حياة الدولة البريطانية الحديثة وله وحده الحق في المساءلة ومنح الثقة.
- **مجلس اللوردات:**[3] وهو شكل من أشكال التقاليد التي تحتفظ بها بريطانيا من العهود الغابرة كان يعد حارسا على الدخل الوطني وكانت له اختصاصات مالية لكنها سحبت منه، يتولى رئاسته وزير العدل.

ثالثا: التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل النسبي (المرن) بين السلطات والتعاون بينها وخاصة بين التشريعية والتنفيذية، ويقصد بذلك وجود اتصال لا انفصال بين السلطتين، ويظهر ذلك في صورة تدخل متبادل ومتساوي لكل منهما في

---

[1]- الدليمي، المرجع السابق، ص 93.

[2]- يشغل الغرفة السفلى مجلس العموم وينتخب بطريقة الاقتراع السري المباشر لاختيار 650 عضوا - عددهم منذ الانتخابات العامة لعام 2010 - وتجرى انتخابات المجلس بطريقة الدوائر الانتخابية أو مناطق التصويت، وهم يشغلون مقاعدهم لحين انتخاب أعضاء آخرين بعد خمس سنوات.

[3]- ضم المجلس حوالي 1200 عضوًا منهم 800 نبلاء بالوراثة، وحوالي 400 من النبلاء الذين منحوا اللقب أثناء حياتهم، وهم أشخاص منحوا لقب بارون أو بارونة، تقديرًا لمجهوداتهم في ميادين الأعمال والخدمة المدنية أو أي ميادين أخرى. ويتم اختيار عشرين من رجال القضاء المتميزين أعضاء في المجلس. ولهؤلاء الأعضاء أن يستمعوا إلى قضايا الاستئناف، أما اللوردات الروحيون فيبلغ عددهم 26 يتم اختيارهم من بين كبار موظفي كنيسة إنجلترا. ويحضر حوالي 20% من جملة الأعضاء مداولات المجلس.

اختصاصات الأخرى، حيث تتدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية من خلال ما يلي:[1]

- توجيه أسئلة شفهية وكتابية للوزارة بخصوص موضوعات محددة.
- يمكن للبرلمان التحقيق من خلال لجان خاصة بشأن موضوع معين وله طلب ما يريد من مستندات وأدلة.
- الاستجواب: والهدف منه ليس الحصول على توضيحات في قضية معينة، وإنما وضع كل السياسة الحكومية موضع النقد والاتهام ما يؤدي لإثارة مناقشات عامة في البرلمان تنتهي إما بطرح الثقة من الحكومة أي وجوب تقديم استقالتها أو الانتقال إلى جدول أعمال يفضي إلى استبعاد فرضية طرح الثقة.

من جهة ثانية تتدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية من خلال:

- يمكن للحكومة مواجهة آلية حجب الثقة عنها الموكلة للبرلمان بآلية حق حل البرلمان قبل نهاية عهدته ما يترتب عنها إجراء انتخابات مبكرة لانتخاب برلمان جديد. ويمكن أن يكون هذا الحق في يد رئيس الدولة، أو الوزير الأول وقد يكون بالتوافق بينهما.[2]
- تدعو الحكومة البرلمان للانعقاد وتقوم بتأجيل الانعقاد وفض دورات هذا الانعقاد.

[1]- محمد عثمان، المرجع السابق، ص 301.
[2]- الدبس، المرجع السابق، ص303.

- تساهم مع البرلمان في بعض وظائفه التشريعية مثل حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها كما يسمح النظام البرلماني بالجمع بين وظيفتي الوزير وعضوية البرلمان.[1]

ثانيا: النظام الرئاسي

يستخدم تعبير النظام الرئاسي للدلالة على ذلك النظام الذي يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه المطلق أو المتطرف، ومن جهة ثانية يستخدم خاصة لوصف النظام الدستوري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية، ويوجد هذا النظام في الجمهوريات وحدها ويقوم على مبدأين:[2]

- رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية الفعلية.
- الفصل الشديد بين السلطات.

لقد رأى مونتسكيو أن تداخل السلطات يؤثر سلبا على النظام الديمقراطي، دافعا في ذلك بأن تناغم البرلمان والحكومة (الأغلبية والحكومة المنبثقة عنها) قد يكون عامل تواطئ في التسيير، كما أن الحكومة قد تحكم قبضتها على البرلمان نتيجة الولاء السياسي لأعضائه، مما يفرغ مهمته الرقابية من مضمونها ويقضي عليه كسلطة موازية مفوضة شعبيا وضامنة للتوازن.

ويتميز النموذج الأميركي الرئاسي كما قلنا بتركيز صلاحيات كبيرة في يد الرئيس المستند إلى شرعية سياسية

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 259.
[2]- علوان، المرجع السابق، ص 208.

قوية سببها انتخابه بالاقتراع العام المباشر، وفي الآن ذاته تتمتع المجالس التشريعية بكامل الصلاحيات التشريعية.

1- نشأة وتطور النظام الرئاسي:

سادت نماذج هذا النظام في الغرب بريادة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت بالنظام الرئاسي عام 1787 بعد صدور دستورها والذي مازال مطبقا حتى وقتنا الحاضر وقد حاولت بعض الدول وخاصة في أمريكا الجنوبية اعتماده ولكنها فشلت في ذلك.[1]

لقد كان اعتماد النظام الرئاسي في أمريكا خيارا فرضته طبيعة الدولة الناشئة آنذاك التي هي في الواقع اتحاد فيدرالي بين عدد كبير من الدول (الولايات)، وتحتفظ فيه كل منها بصلاحيات واسعة في تسيير شؤونها المحلية، في حين تتحكم الحكومة الفيدرالية في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية.[2]

لقد وجدت الدول الأمريكية المستقلة حديثاً ضرورة لقيام سلطة مركزية قوية، إلا أن ذلك لم يكن مستطاعا إلا إذا وافقت على أن تكون دولة واحدة، فلم تكن تلك الدول ولاسيما الصغيرة منها في البداية لتوافق على ذلك، لأنها لم تكن تقبل التنازل عن سيادتها لتضعها بين أيدي تلك السلطة المركزية للدولة الأمريكية الجديدة، ولكن الأمر قد انتهى بتلك الدول وبدافع من مصالحها المشتركة وبتأثير من سياسيين أبرزهم جورج واشنطن إلى أن توافق على أن تندمج جميعاً وتكون دولة

---

[1]- الدبس، المرجع السابق، ص 305.

[2]- ب ك، "النظام الرئاسي الأمريكي"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2IkBJz0، تاريخ التصفح: 12 جوان 2018.

فيدرالية واحدة، وبعثت كل دولة ممثليها للاجتماع في شكل جمعية تأسيسية في فيلادلفيا سنة 1787، حيث وضعوا دستورا لدولة جديدة، وهو الدستور الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمت الموافقة عليه في تلك الجمعية التأسيسية بأغلبية بعيدة عن الإجماع (تمثلت في 39 صوت من أصل 55). لقد كان دستور 1787 الأمريكي هو في الواقع بمثابة حل وسط أو أداة للتوفيق بين الاتجاهات أو التيارات الفيدرالية والتيارات الإقليمية.[1]

على أساس هذا الدستور أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أول نظام رئاسي لها بمقتضى الدستور الصادر عام 1787 والذي أصبح نافذاً في ديسمبر 1789، وانتخِبَ جورج واشنطن كأول رئيس للاتحاد المركزي في الولايات المتحدة طبقاً للدستور الذي ما يزال معمولاً به حتى الآن مع بعض التعديلات البسيطة.

2- خصائص النظام الرئاسي:

يقوم النظام الرئاسي على اساس الفصل المطلق بين السلطات عضويا ووظيفيا، إضافة لعدة خصائص أو مظاهر أهمها:

- رئيس جمهورية منتخب وأحادية السلطة التنفيذية وعدم مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.
- الرئيس يعين مساعديه وله الحق في إعفائهم من مناصبهم وهم لا يشكلون مجلس وزراء، ويطلق على كل واحد

[1]- الموسوعة السياسية، "النظام الرئاسي الأمريكي"، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2tqQNpW تاريخ التصفح: 12 جوان 2018.

منهم (سكرتير) لمحدودية سلطاتهم وتبعيتهم لرئيس الجمهورية.

- الرئيس بمفرده هو صاحب السلطة التنفيذية، ولا يجوز تعيين أعضاء المجلس التشريعي في مناصب إدارية أو يكونوا وزراء.
- الرئيس مسؤول أمام الدستور وليس أمام الكونغرس والكونغرس ليس له الحق في إسقاط الرئيس، ولكن له الحق في اتهامه إذا خرق الدستور.

3- مكونات النظام الرئاسي (النموذج الأمريكي):

يتولى الكونغرس الأمريكي مهام السلطة التشريعية، وتعود تسميته إلى مؤتمر فيلاديلفيا المذكور أعلاه، ويتكون الكونغرس من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ويعود السبب الرئيسي في تكوين مجلسين للسلطة التشريعية إلى الرغبة في تحقيق نوع من التوازن بين الدويلات الكبيرة والصغيرة من ناحية ومن ناحية أخرى إيجاد مظهر الدول الواحدة.

أولا: مجلس النواب: يتألف من 435 عضوا منتخبا لمدة سنتين على أساس عدد السكان مع شرط فوز عن كل ولاية نائب واحد على الأقل، يتكون المجلس من عشرين لجنة دائمة، وهناك لجان مؤقتة منها لجان تقصي الحقائق التي تؤلف أحيانا لنقد أعمال السلطة التنفيذية.[1]

ثانيا: مجلس الشيوخ: يتألف من 104 عضوا منتخبين على أساس الولايات المتحدة، بحيث ينتخب عضوان من كل ولاية وتدوم مدته ست سنوات على أن يتم تجديد ثلث الأعضاء

[1]- الدليمي، المرجع السابق، ص 258.

كل سنتين، ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الجمهورية، يتكون من خمسة عشرة لجنة دائمة. يمثل كل ولاية أمريكية عضوان في مجلس الشيوخ مهما كان حجمها ومهما كان عدد السكان فيها.

تتمثل وظيفة الكونغرس بمجلسيه في التشريع وله الحرية الكاملة في سن التشريعات وفق الدستور وله وظائف أخرى يمكن حصرها في التالي:[1]

- مناقشة الميزانية والتصويت عليها.
- تعديل الدستور بموافقة أغلبية الثلثين في كل مجلس.
- إعلان الحرب وإبرام الصلح وإقرار المعاهدات.

ثالثا: النظام شبه الرئاسي

يتوسط النظام شبه الرئاسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، وقد برز كمحاولة لعلاج أوجه القصور في كليهما، فعلى مدار قرون عدة أسست المملكة البريطانية نظاما برلمانيا هو الأكثر تطورا قبل أن تعتمده دول أوروبية أخرى مع وجود فروق في التطبيق، فالاستقرار الذي حظي به النظام البرلماني في بريطانيا كان غائبا في تلك الدول، لذلك سعى الأوروبيون إلى إزالة الفرقة بين النظامين الرئاسي والبرلماني.

لقد كان أول تطبيق للنظام شبه الرئاسي قبل أن يعرف بهذا الاسم في فنلندا ثم في ألمانيا والنمسا، ولم يتم تصنيف النظام شبه الرئاسي سنة 1970 عن طريق العالم الفرنسي

[1]- الدليمي، المرجع السابق، ص 260.

موريس دوفيرجيه، وهناك اختلاف في عدد الدول التي تطبقه بينما يشير البعض إلى أكثر من 50 نظاما.[1]

غير أن هذا النظام أصبح لصيقا بنموذج الحكم في فرنسا بعد سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الخامسة سنة 1958 التي أسست لدستور جديد تم تعديله سنة 1962 ونص على تقوية سلطات الرئيس في عهد حكومة ديغول بعد أن كانت تنتهج النظام البرلماني إلى غاية سنة 1958، فبدأ الاقتراب من النظام الرئاسي مع الحفاظ على كثير من خصوصيات النظام البرلماني الذين كان مطبقا من قبل ولذلك سمي النظام الوليد بالنظام شبه الرئاسي.[2]

ولا يأخذ النظام شبه الرئاسي شكلا واحدا، فقد تأخذ العلاقة التي تربط السلطات الثلاث أشكالا عديدة وهناك جانبين رئيسين مرتبطين بهذا النظام:

- **الشرعية:** تتمتع السلطات الثلاث بالشرعية الديمقراطية ولا يعمل النظام شبه الرئاسي بشكل صحيح إذا ما إدعت إحدى السلطات بأنها أكثر شرعية من الأخرى.
- توزيع السلطات: حيث تتوزع السلطة التنفيذية بين الرئيس ورئيس الوزراء وكذلك السلطة التشريعية بين مجلسين، إذ يقوم النظام شبه الرئاسي على ازدواجية سلطة التشريع التي تتكون من مجلسين هما:
- **الجمعية الوطنية:** وهي جمعية نيابية ينتخب أعضاؤها لمدة خمس سنوات.

[1]- تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجا، متوفر على الموقع https://bit.ly/2toumBY تاريخ التصفح: 17 جوان 2018.
[2]- عادل ثابت، المرجع السابق، ص 122.

- **مجلس الشيوخ:** ينتخبه ممثلو المحافظات والأقاليم، أعضاء المجالس البلدية بطريقة مباشرة لمدة تسع سنوات مع تجديد العضوية كل ثلاث سنوات ويحل رئيسه محل رئيس الدولة في حالة العجز أو الوفاة.

ينتخب الرئيس في النظام الفرنسي لمدة خمس سنوات، ويعين الوزراء ويقيلهم وله حق الاعتراض على مشاريع القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية، ولذلك فإن للرئيس سلطات واسعة تعطيه قوة في مواجهة الجمعية والوزارة، وتأتي الوزارة إلى جانب الرئيس لتشاركه العمل التنفيذعي.

من ميزات هذا النظام أنه يمنح مرونة سياسية بخضوع رئيس الوزراء للمساءلة أمام البرلمان، وكذلك وجود رأسين للسلطة التنفيذية يسمح بتشارك الصلاحيات بين الأحزاب المتنافسة تجنبا لهيمنة الحزب الفائز على السلطات، أما من عيوبه أن نظام الانتخاب المباشر قد يفرز قادة شعبويين ومستبدين لهم شعور بسمو شرعيتهم الشعبية فوق القانون، ومن عيوبه أيضا أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان قد تضرب استقرار النظام السياسي، وقد يوجد ازدواجية السلطة التنفيذية صراعا داخل الحكومة.[1]

رابعا: نظام حكومة الجمعية النيابية

يكون النظام السياسي في هذه الحالة قائما على أساس عدم المساواة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وذلك لصالح السلطة التشريعية التي تتولى إدارة كافة الشؤون الهامة المتعلقة بالحكم، ويعد هذا النظام صورة من صور نظام الجمع

[1]- تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 05.

بين السلطات ويقوم على تركيز جميع خصائص السيادة كالتشريع والتنفيذ والقضاء بيد هيئة واحدة منتخبة من قبل الشعب يطلق عليها الجمعية النيابية التي تعطي ممارسة المهام التنفيذية والقضائية إلى هيئات أخرى منتخبة من قبلها وخاضعة لها خضوعا تاما وتتلقى التعليمات والتوجيهات منها.[1]

بمعنى أخر فإن نظام حكومة الجمعية النيابية يقوم على أساس إسناد وظيفتي التشريع والتنفيذ إلى البرلمان، غير أنه وبسبب استحالة القيام بها من طرف البرلمان تسند إلى لجان خاصة. وفي هذا الإطار يقدم الفقه الدستوري مفهومين للنظام المجلسي، مفهوم ضيق وآخر واسع، فبمنطوق المفهوم الضيق لا يقوم نظام الجمعية على الفصل بين السلطات مادام البرلمان يستحوذ عليها بمفرده، أما من زاوية المفهوم الواسع، فإن هذا النظام بالذات هو نتيجة تطور مبدأ الفصل بين السلطات.

1- الخصائص الأساسية لنظام حكومة الجمعية:

تبعا للتعريف السابق يمكن استنتاج خصائص نظام الجمعية كالتالي:[2]

- **تركيز السلطة في يد البرلمان:** وهي من أهم الخصائص التي ينفرد بها هذا النظام وفيه تتجسد إرادة الشعب الذي انتخب البرلمان.
- **السلطة التنفيذية هيئة جماعية:** يعينها البرلمان لتولي المهام التنفيذية حتى لا تتركز السلطة في يد فرد واحد

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص ص 262-263.
[2]- الدبس، المرجع السابق، ص ص 288-289.

ودور هذه الهيئة تنفيذ ما يقرره البرلمان فقط، ولا تملك حق الاقتراح أو إصدار لوائح.

- **تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان:** هي تبعية كلية عضويا ووظيفيا، فالبرلمان هو الذي يعينها وله حق عزل أعضائها الذين لا يملكون حق الاستقالة من مناصبهم حتى لا يغطوا على البرلمان.

2- النموذج السويسري لحكومة الجمعية:

طبق النظام المجلسي في مراحل تاريخية متباعدة في فرنسا وكانت المرة الأولى في 1792 عندما تولى البرلمان زمام الأمور في الدولة وعين مجلسا تنفيذيا خاضعا له، كما طبق هذا النظام في بعض المقاطعات الألمانية الاتحادية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذ به دستور تركيا لسنة 1924 في بعض مظاهره التي تأخذ به حاليا بعض الأنظمة البرلمانية مثل إيطاليا وهولندا وتركيا قبل الإصلاحات التي يقوم بها أردوغان.

وتعتبر سويسرا الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النظام في الوقت الحاضر، حيث يتكون نظامها السياسي من سلطتين رئيسيتين متداخلتين هما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

- **السلطة التشريعية:** تسمى بالمجلس الفدرالي ويتألف من غرفتين: المجلس الوطني الذي يمثل الشعب ويتألف من 200 نائب، حيث لكل ولاية عدد من الأعضاء يتناسب مع عدد السكان وينتخب لمدة أربع سنوات وفق نظام التمثيل النسبي بالإضافة إلى مجلس الولايات الذي يمثل الكنتونات

(المقاطعات) بمعدل كل واحدة بممثلين، وعدد أعضائه 48 عضو.

- **السلطة التنفيذية:** تمارس السلطة التنفيذية من قبل مجلس يدعى المجلس الفيدرالي يتكون من سبعة أفراد ينتخبهم البرلمان الاتحادي بغرفتيه فردا فردا لمدة أربع سنوات ويقوم البرلمان بانتخاب أحد أعضاء المجلس الاتحادي لمدة عام واحد كرئيس للاتحاد الكونفيدرالي السويسري ولا يمكن التجديد له وبذلك يتداولون فيما بينهم على رئاسة الدولة.

الشكل رقم 03: طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في أنظمة مختلفة

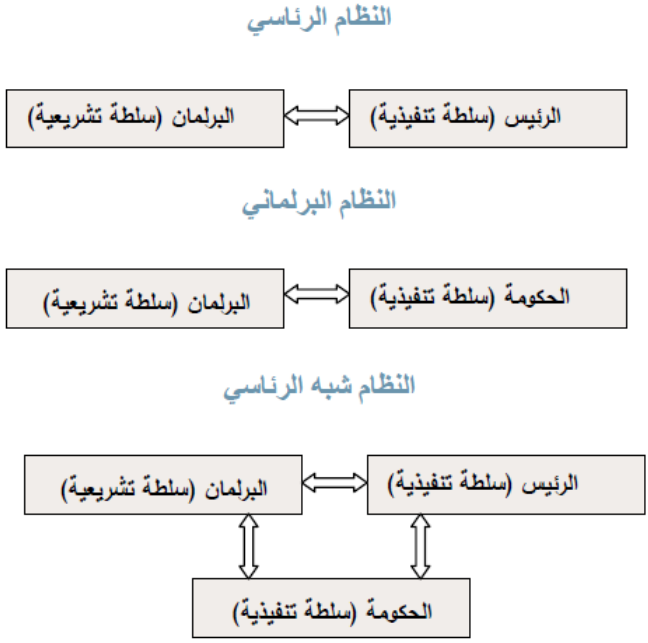

ب- الأنظمة التسلطية والدكتاتورية:

يعزى هذا التقسيم إلى مصدر السيادة والسلطان في الدولة وهل يتركز في يد شخص أو هيئة.

1- الحكومة الفردية (مونارکية):

هي التي تنحصر فيها السلطة في يد فرد واحد قد يكون ملكا أو أميرا أو امبراطورا أو قيصرا أو دكتاتورا، يعتقد أن السلطة منوطة به ومستمدة من الذات الإلهية أو ذاته هو، وتتخذ هذه الأنظمة عدة صور[1]:

- **ملكية استبدادية:** لا يتقيد فيها الملك بأي قانون ولا يعترف بالخضوع لأية سلطة ولا يقيم وزنا للحريات، وقد قامت الملكيات تاريخيا على مقولة أن الملوك يستمدون سلطتهم من الله، وأنهم خلفاء في أرضه ومن هنا جاءت نظرية الحق الإلهي للملوك للدفاع عن سلطانهم المطلق.
- **ملكية مطلقة:** يتقيد فيها الملك بالقوانين القائمة ويستطيع تعديلها أو إلغاءها وهو يجمع كل عناصر السلطة في يده ولا يشاطره فيها أحد ولا يوجد من يسأله عن ممارستها فهو السيد.

2- الأنظمة الدكتاتورية:

هي نوع من الحكومات التي يتولى فيها شخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص السلطة المطلقة بدون اي قيود قانونية أو أخلاقية، وينحدر مصطلح الدكتاتورية من اللغة اللاتنية والذي يشير في الامبراطورية الرومانية القديمة إلى القاضي المقت الذي يمتلك سلطات مطلقة وواسعة في إدارته للدولة.[2] وتعتبر من أبرز

---

[1]- ليلة، المرجع السابق، ص 558.

[2]-Shalini Saxena, Dictatorship, Fascism, and Totalitarianism (Uk : Encyclopaedia Britannica,2015), p 15.

مظاهر الحكم الفردي، حيث تتركز السلطة في يد فرد واحد هو الدكتاتور الذي يصل للسلطة بفضل شخصيته القوية وكفاءته الخاصة ويكون مدعوما بحزب أو جماعة تؤمن بأفكاره، ويبرز النظام الدكتاتوري في العادة في ظروف خاصة كالاضطرابات الداخلية والأزمات السياسية والاقتصادية أو الهزائم الحربية أو عقب الكوارث، وعلى سبيل المثال نشير إلى حالة الفوضى والضعف والفساد التي سبقت مجيء نابليون بونابارت وأدت لقيام الدكتاتورية في فرنسا، وكذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة والفوضى الاجتماعية الشاملة وانتشار الشيوعية التي مهدت الطريق لظهور النظام الفاشي في إيطاليا بزعامة موسيليني، ثم انتقل إلى إسبانيا والبرتغال وألمانيا التي شهدت حالة مماثلة بعد الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من إذلال للشعب الألماني.

- **خصائص الأنظمة الدكتاتورية**

تتميز الأنظمة الدكتاتورية بعدة خصائص منها:[1]

- يقدم الجماعة على الفرد فيضحي بمصلحته في سبيل المصلحة العامة.
- يقضي على حريات الأفراد وحقوقهم، ويراقب كامل نشاطات الأفراد ويمنع وجود الأحزاب والمعارضة والحريات المختلفة.
- يركز السلطة في يد الزعيم ويحاول إلهاء الشعوب بمجموعة من الأداءات الرمزية قصد إيهامها بالالتفاف حول الزعيم من خلال تأجيج المشاعر وإثارة الحماسة، فقد لجأ موسيليني في إيطاليا إلى محاولة إحياء فكرة الإمبراطورية الرومانية من خلال الخطابات الحماسية وقلده في ذلك هتلر.

[1]- ليلة، المرجع السابق، ص ص 569-573.

- هو نظام شخصي يعتمد على شخص الدكتاتور، وكما ذكرنا فهو نظام أزمات، وبالتالي يكون مؤقتا لأن المحكومين به لا يتحملون ما يطلبه منهم من تضحيات لأوقات طويلة قبل أن يثوروا عليه.[1]

وللدكتاتوريات تطبيقات قديمة وأخرى حديثة منها الفاشية في إيطاليا والنازية في المانيا والنظام السوفيتي القائم على الماركسية.

- **أنواع الأنظمة الدكتاتورية**

تختلف أنواع الدكتاتورية باختلاف زوايا النظر إليها، فمن خلال زاوية الهدف الذي يريد الحاكم تحقيقه يمكن تقسيمها إلى:[2]

- حكم المستبد العادل حيث تتركز السلطة في يد فرد واحد يضعها في خدمة الصالح العام في مختلف المجالات، وقد عرف التاريخ عدة أمثلة وهناك من يؤيده من المنظرين، غير أن الملاحظ أن حكومة المستبد العادل لا تدوم طويلا، حيث ما تلبث السلطة المطلقة أن تتحول إلى مفسدة.
- حكم الطغيان الذي يتميز بثلاث أوجه، حيث يتولى الحاكم السلطة بالقهر والعدوان ولا يخضع انتقالها أو تداولها لأي إجراءات أو قواعد، ومن حيث الهدف يسعى الحاكم لتحقيق مصالحه الشخصية.

أما من زاوية التوقيت فيمكن التفرقة بين:

[1]- محمد عثمان، المرجع السابق، ص 223.
[2]- المرجع نفسه، ص 228.

- **الدكتاتورية الدائمة:** تتحقق حينما يعلن الحاكم عن نيته المحافظة على تركيز السلطة بيده وتقييد حريات الأفراد وهذا النوع موجود منه عدة أمثلة عبر العالم.
- **الديكتاتورية المؤقتة:** التي دفعت إلى ظهورها ظروف استثنائية وتنتهي بانتهاء هذه الظروف.

ت - الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية):

نقول عن نظام ما بأنه شمولي عندما يكون في دولة تقوم فيها الحكومة بمراقبة كل تفاصيل حياة الأفراد والجماعات، وتغلق المجال أمام كل الحريات والانتماءات بل وتهدم أو تقوم بإحلال كل الأنظمة الفرعية والتقاليد السياسية بأخرى وبنظام مركزي من القناعات يسيره الحزب الحاكم الذي يسخر كل وسائل الدولة لخدمة إيديولوجيته،[1] تقول حنا أرندت بهذا الصدد في كتابها" أسس التوتاليتارية" "ما من سمة أدل على الحركة التوتاليتارية بصفة عامة وأكثر تمييزا لقادتها الممجدين سوى تلك العجلة والسهولة المدهشتين التي يطوى معهما ذكر الحركات آنفة الذكر وقادتها، وتستبدل بأخرى وآخرين.[2]

ولم تستخدم كلمة توتاليتاريا بمعناها المعاصر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى للدلالة على الأنظمة الجديدة التي قامت في الدول التي هزمت في الحرب مثل ألمانيا وروسيا. أو تلك التي خذلت في معاهدات السلام مثل إيطاليا، بيد أن هذه الأنظمة كانت تنهل في توجهاتها الجديدة من الطروحات

[1] - Linda gernak, Totalitarianism (usa : abdo publishing company, 2011) pp 12-13.

[2]- حنا أرندت، أسس التوتاليتارية، تر: أنطوان أبو زيد (لبنان: دار الساقي، 2016)، ص 31.

الفكرية الليبرالية والاشتراكية التي كانت قد برزت فيها منذ بداية القرن التاسع عشر.[1]

ويثير مصطلح الشمولية أو النظام السياسي الشمولي من جهة أخرى الكثير من الاعتراضات، على الرغم من الاتفاق العام على محتواه، وخاصة عندما يتعلق الأمر ببلدان العالم المتخلف، وقد أثارت في الأصل اعتراضات حادة ورفضاً واضحاً من قبل المدرسة الشيوعية الكلاسيكية عندما أطلق على النظام الستاليني المنظور إليه اشتراكياً جنباً إلى جنب مع نظام هتلر. فالمصطلح المذكور يتضمن العديد من البنى والممارسات وأشكال القسر والتنظيم الموجودة في أنماط أخرى للدولة "أو النظم السياسية" القديمة أو المعاصرة والأهم من ذلك أن بعض المفكرين السياسيين والباحثين الاجتماعيين يفضل استخدام مصطلحات أخرى مثل استبدادي أو تسلطي أو أمني.[2]

ويعتبر الفيلسوف الألماني فخته Fichte الذي شهد نتائج الانتصارات العسكرية البونابرتية الأليمة على بلاده أول من حاول في خطابه للأمة الألمانية الصادر في عام 1808 التأكيد على بدء عصر جديد تكون السيطرة فيه للعلم العقلاني الذي يجب الإعداد له عن طريق إصلاح النظام التربوي. فالتربية، برأيه، هي القادرة على تحقيق حرية الأمة الألمانية. وهذه الأمة لها مواصفات خاصة، ورسالة معينة تحملها للعالم أجمع. فهي أمة تتحدد بلغتها قبل كل شيء. وبمواصفاتها النوعية، وبقدراتها الروحية الكبرى التي

[1]- خضر خضر، مفاهيم اساسية في علم السياسة، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2003)، ص 47.

[2]- أصلان عبد الكريم، "في النظام الشمولي: مدخل نظري"، متوفر على الرابط https://bit.ly/2lklRTN تاريخ التصفح: 12 أفريل 2018.

يجب أن تستجمعها إذا ما أرادت تحمل مسؤوليتها التاريخية في تمدين العالم وتحضره.[1]

- **مرتكزات الأنظمة الشمولية**

لا تختلف التوتاليتارية الاشتراكية عن تلك الرأسمالية. فهي في كلا الحالتين تمثل السلطة المطلقة للدولة التي تريد إلغاء الحدود التي تفصلها عن بقية الشرائح الاجتماعية وحتى عن الأفراد. وهي تطرح نفسها كعنصر توحيد يضع حداً لكل أشكال الانقسامات الاجتماعية من أجل إقامة المجتمع المتماسك. فالوحدة الاجتماعية لها الأولوية هنا على بقية المسائل والأمور.

بالإضافة إلى ذلك يسيطر الحزب على وسائل الإعلام بحيث تصبح اللسان الرسمي الناطق باسم الحزب، يعتمد هذا النظام على الشرطة السرية التي تقوم بتصفية المعارضين كما تقوم بنشر الرعب في صفوف الشعب، بالإضافة إلى ذلك يسيطر على وسائل القتال الحديثة ويقوم بتوجيه اقتصاد الدولة.[2]

والدولة التوتاليتارية لا تمثل شعباً سابقاً عليها بوجوده وإنما هي الشعب نفسه. وبما أنها مشاركة في وجود الأمة فإنها ليست بحاجة إلى أية شرعية كانت. وليس هناك من قانون يعلو عليها، فهي مركز السلطة وإرادتها هي القانون. ولأن الإرادة السياسية لا يمكن أن تكون سوى إرادة شخص واحد، فإن السلطة كلها تذوب في شخص القائد الذي يعتبر

[1]- خضر خضر، المرجع السابق، ص 47.
[2]- عبد الكريم، الموقع السابق.

تجسيداً للشعب وليس ممثلاً عنه. ومن هنا فان إرادة هذا القائد لا تعرف حدوداً، وهي أيضاً ليست بحاجة للشرعية.[1]

لكن، وللوصول الى هذا التطابق التام بين الشعب والدولة ، فإن التوتاليتارية ترى نفسها مضطرة لسلوك سبل معينة حددها عالم السياسة الأميركي كارل فريدريتش على الوجه التالي:[2]

- وجود أيديولوجية شمولية، وحزب واحد تحت إمرة قائد مطلق. فالتوتاليتارية لا تؤمن بالتعددية الحزبية أو الفكرية ولا تسمح بها. وإيديولوجية النظام هي العقيدة الرسمية التي يجب اعتناقها والخضوع لمتطلباتها من قبل الجميع.
- وجود نظام إرهابي يعتمد على بوليس سري وأجهزة قمع متطورة جداً للسهر على بقائه واستمراره. وهذه الأجهزة تمارس رقابة مباشرة وفعالة على كل الأفراد، حتى في أدق تفاصيل حياتهم الخاصة فليس هناك من حياة خاصة خارج إطار النظام الذي يجب أن يحظى بالتقديس من كل أبناء الشعب بدون استثناء، ولا حريات فردية.
- إحتكار الدولة لوسائل الاتصال مع الجماهير (أجهزة الإعلام) واستخدامها في تكوين الرأي العام وتوجيهه. إذ ليس هناك من رأي يخالف الرأي الرسمي. فالمعارضة غير موجودة، ولا يسمح بقيامها. لذلك فإن التوتاليتارية ترفض اللعبة البرلمانية الديموقراطية، وتستبدلها بالاستفتاءات المباشرة التي تعتبرها أكثر تمثيلاً لمواقف الجماهير وإرادتها.
- السيطرة التامة على كل أنواع المنظمات المهنية والاقتصادية وإدارتها بصورة مباشرة. فالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية هي من ضمن مؤسسات النظام.

---

[1] - Philippe braud et francois burdeau, Histoire des idées politiques depuis la revolution, 2e ed (paris: montchrestien, 1992), p 444.

2- خضر خضر، المرجع السابق، ص 48.

المحور الرابع
المداخل النظرية لدراسة
النظم السياسية المقارنة

إن أهم تطور صاحب ظهور المدرسة السلوكية في علم السياسة بعد ح ع 2 بروز فكرة النظام كأحد المفاهيم الأساسية التي استندت عليها بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية التي سيطرت على علم السياسة وحقل السياسة المقارنة خاصة. ولقد كان لزاما على دارسي علم السياسة في سعيهم لبناء نظريات إمبريقية متوسطة ذات قدرة تفسيرية تنبؤية وتطوير مجموعة من الأطر التحليلية أو الاقترابات كأدوات منهجية تساعدهم في بناء النظريات المطلوبة.

تبعا لذلك تولدت مجموعة من الاقترابات الجديدة في دراسة النظم السياسية، مثل اقتراب تحليل النظم واقتراب الثقافة السياسية واقتراب النخبة واقتراب الجماعة وغيرها. ويقصد بالمدخل طريقة الاقتراب من ظاهرة معينة أو حالة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها بالاستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى المدخل بأنها الأنسب في التفسير.

يعرف المدخل بأنه استعداد مسبق لدى الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض اختبار فرض معين، أو هو توجه عام أو إطار توجيهي يقود الباحث لتبيين الواقع فهو كالعدسة التي تعينه على ذلك وهو موجه أو دليل لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

كما يعرف على أنه مفتاح للوصول إلى خلايا ظاهرة معينة (ربط الظاهرة بمتغيراتها المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) برزت فكرة المداخل في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وكانت بمثابة رد فعل لحالات الإحباط وعدم الرضا لمداخل المنظور التنموي لدى العديد من علماء السياسة. وفي نفس الوقت برزت مجموعة أخرى من المداخل وتم إحياء

بعض المداخل القديمة مثل التركيز على الدولة كمتغير رئيسي في رسم السياسات العامة، وهناك أيضا مدخل الاقتصاد السياسي الدولي والذي برز في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي، لتأتي بعدها المدخل النظامي و المدخل الوظيفي ومدخل الاتصالات.

أ- المدخل النظمي (نموذج ديفيد إيستون)

يعد المدخل النظمي من أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور في منتصف الخمسينيات، غير أن كثيرين يعتقدون بأنهم وصلوا متأخرين إلى هذا الحقل، حيث جاءت إشارات إليه لدى علماء الاجتماع من أمثال بارسونز وهومانز، وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي ومن خلالهم تمكن مجموعة من علماء السياسة أمثال إيستون وباي والموند وكولمان من تطوير واستخدام هذا المدخل في العلوم السياسية.[1]

ويعتبر دافيد إيستون أول من أعطى لنظرية النظم صبغتها السياسية ووظفها في تحليل السياسة المقارنة، إلا أنه ليس هو أول من أوجد هذه النظرية، وليس هو أول من أدخلها في التحليل السياسي، فقد سبقه " مورتون كابلان" في استخدامها في العلاقات الدولية، بل إن هناك من يرى أنها تمتد إلى أفلاطون وأرسطو[2].

مع ذلك تنسب النظرية لإيستون الذي يعتبر واحدا من المفكرين السياسيين الذين حاولوا استخدام مفهوم النظام في الدراسات السياسية، إذ يعرف النظام السياسي وفق هذا المدخل

[1]- سعيد عوض، المرجع السابق، ص45.
[2]- نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص 262.

على أنه "تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل، ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي".[1] وقد نشر ايستون اللبنات الأولى لمحاولات تطوير هذا المفهوم سنة 1953 في كتابه The Politcal System ثم تطورت رؤيته سنة 1956 في مقالة مشهورة بمجلة World Politics حيث دعا إلى تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة والنظر إليها تحليليا على أساس آلي ومنطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية وبينه وبين بيئته من ناحية ثانية.[2]

يعتبر إيستون النظام السياسي كوحدة التحليل الأساسية في السياسة المقارنة، على أساس أنه يشمل مجموعة من النظم الفرعية التي تشكل تركيبتها الأساسية، وينظر إلى الحياة السياسية على أنها سلسلة من العمليات المتداخلة والمتواصلة في النظم السياسية. و يرى أنها مركبة من اربع عناصر أساسية: السلوك، البيئة، تأثيرات البيئة على النظام، كطبيعة التفاعل مع التأثيرات.[3]

ويرى إيستون ضرورة استخدام مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الأنماط والعلاقات المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع والتي تتصف بالصفة السياسية، وقد انطلق في عمله النظري من الإطار السلوكي الناقد للاتجاه

[1]- المغيربي، المرجع السابق، ص.147.
[2]- عوض، المرجع السابق، ص 46.
[3] - David Easton, Systems Analysis of political lifes, (New York: Wiley, 1965), PP 143-153.

التقليدي في دراسة الدولة واستند في صياغته للإطار النظري إلى النظرية العامة للأنساق، بالإضافة إلى الاستعانة بمفاهيم الوظيفة، صنع القرار، والمرتبطة بفروع معرفية مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد الكلي، كما سعى ايستن في إطار طموح السلوكية في تلك الفترة، إلى إمكانية تحويل علم السياسة إلى علم تطبيقي، يطرح برامج للنظام والاصلاح، لذا هناك تحفظ في مصداقية المنطلقات التي تأسست عليها النظرية والتي تفترض التماثل بين الواقع السياسي والواقع البيولوجي، وحسب المنتقدين فإن ماهو سياسي ينبغي أن يتمثل ويتناظر مع علم الاخلاق وليس علم البيولوجيا [1].

يقوم تحليل إيستون على عدة عناصر[2]:

1. **النظام System**، وقد سبق تعريفه من قبل وهو يشير إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوكي أو نظام من السلوكات.
2. **البيئة المحيطة Envirenment** وقد تطرقنا إليها في موضع سابق ويرى بإمكانية التفريق بين النظام وبين البيئة التي يعيش فيها يتأثر ويؤثر فيها.
3. **الاستجابة: Response** ويقصد بها استجابة النظام ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التي يتعرض لها من بيئته.
4. **المدخلات inputs**: تشمل مدخلات النظام السياسي وفق هذا المدخل كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته، غير أن هناك اختلاف حول طبيعتها، فبرأي

[1]- عبد القادر، المرجع السابق، ص 25.
[2]- المغيربي، المرجع السابق، ص ص 147-148.

ايستون تشمل المدخلات عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد[1].

- **المطالب:** تشير المطالب إلى الرغبات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع قد تكون عامة وقد تكون محددة، مباشرة أو غير مباشرة. ويعتقد إيستون أنه توجد في كل مجتمع بنى معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب ومنها الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام وهناك بعض القيود الثقافية التي تعدل وتنظم هذه المطالب قد تفرضها البيئة المحيطة، كما يرى ابأن النخبة هي التي تؤثر على قرارات النظام السياسي أما الأفراد فليس لهم تأثير يذكر. [2]
- **التأييد:** يشير إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيدة منها أو المعارضة، إذ يرى إيستون أن هناك نوعان من التأييد بحسب المحفز: تأييد محدد وهو ناتج عن تلبية مطالب محددة واردة إلى النظام السياسي، وتأييد كامن أو عام لا ينبع عن تلبية المطالب ولكنه نتاج للتنشئة السياسية التي تخلق الشعور بالولاء للنظام السياسي.[3]

من جهة ثانية يقسم إيستون التأييد إلى ثلاثة أنواع هي:[4]

[1]- عوض، المرجع السابق، ص 51.
[2]- المغيربي، المرجع السابق، ص 150.
[3]- المرجع نفسه، ص 151.
[4]- عارف، المرجع السابق، ص 264.

- تأييد المجتمع السياسي من خلال تفاعل أعضائه تفاعلا سلميا لا ينصرف إلى مساندة الحكومة أو النظام، وإنما إسداء الولاء للمجتمع وأهدافه.
- مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية.
- مساندة الحكومة.
- **المخرجات:** يعرفها إيستون بأنها مجموع القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي وتكون لها صفة الإلزامية وبمقتضاها يتم التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، كما يمكن اعتبارها استجابات النظام السياسي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة وتصدر في شكل قرارات وتختلف طبيعتها من نظام إلى آخر، كما أنها قد تأتي في شكل تغييرات داخل النظام نفسه استجابة للمطالب، وقد تكون في شكل عدم الاستجابة، من منظور أن ما لا تفعله الحكومة إزاء مشكلة معينة هو في حد ذاته سياسة عامة، وقد ربط إيستون بين قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب البيئة وبين ضمان ديمومته واستقراره.

1- **التحويل:** يشير هذا المصطلح إلى مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها المدخلات من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي، وتتم عملية التحويل داخل ما أسماه إيستون " العلبة السوداء"، وقد وجهت انتقادات لهذا الأخير في هذه النقطة بالذات لأنه جعل عملية التحويل محايدة دون تدخل أي مؤثرات، فقد قدم "ويليام باور" نموذجا مطورا لنموذج إيستون أدخل بمقتضاه تعديلا على عملية التحويل معتبرا أن الأهداف الداخلية للنظام هي التي تساهم في إيجاد مدخلات

نابعة من النظام ذاته، وفي نفس المنحى أكد ألموند بأن المدخلات لا تأتي دائما من خارج النظام بل تكون نابعة من النخبة الحاكمة[1].

2- **الاسترجاع (التغذية العكسية)** Feedback: يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات من تأثير على البيئة من آثار سلبية أو إيجابية، فهي إذن عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. وتعتبر هذه العملية حيوية للنظام لبقائه واستمراره وتعديل خططه وممارسة نوع من الرقابة على نفسه[2]. الشكل الموالي يبين تصور دافيد ايستون لأداء النظام السياسي.

الشكل رقم 04: تصور دافيد ايستون لأداء النظام السياسي

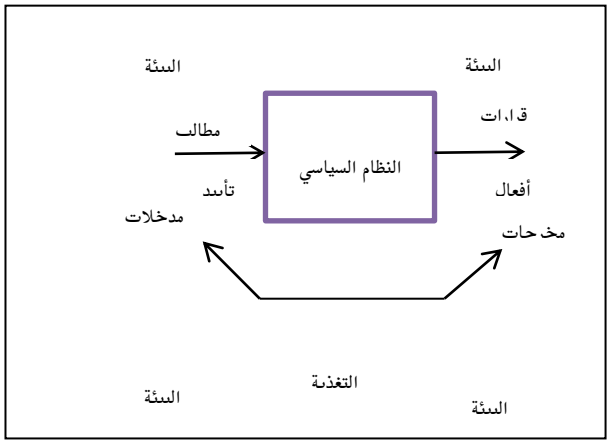

[1]- عارف، المرجع السابق، ص ص 265-266.
[2]- عوض، المرجع السابق، ص54.

أما الشكل التالي فيوضح الصورة الأشمل لعناصر النظام السياسي في علاقتها مع بعضها البعض وتفاعلاتها مع البيئة بمكوناتها الداخلية والخارجية.

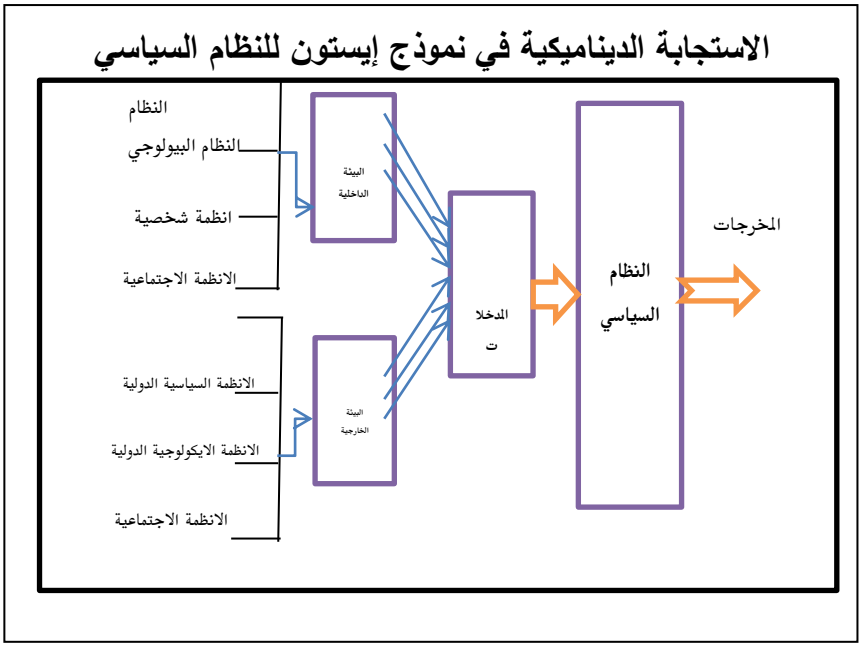

الشكل رقم 05: الاستجابة الديناميكية في نموذج ديفيد ايستون للنظام السياسي.

المصدر: سعيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ب- المدخل الاتصالي (نموذج كارل دويتش)

حاول كارل دويتش (Karl Dwitch) تجاوز بعض أوجه قصور نموذج دافيد ايستن، وقد اعتبرت محاولته نموذجا معرفيا منافسا لنموذج إيستون وبالتالي فهي جزء من نظرية النظم، ذلك لأن كارل دويتش ورغم استخدامه مفاهيما مغايرة للتي استخدمها ايستون، إلا أنه عبر عن كامل النموذج النظمي من مدخلات وتحويل ومخرجات وتغذية استرجاعية، كما حاول تجاوز بعض أوجه القصور من خلال طرحه مفهوم "ذاكرة النظام" الذي يقترب من صياغة " باور" لنظرية النظم، حيث جعل الصندوق الأسود عنصرا فاعلا وليس أداة محايدة فأعطاه إمكانية أن يوجد مدخلات وأن يعدل في ميكانيكية التحويل[1].

1- مضمون المدخل الاتصالي:

يقوم نموذج كارل دويتش على فرضية قوامها أن جميع الأنظمة تتشابه من حيث الخصائص الأساسية، وكل المنظمات مرتبطة ببعضها بواسطة الاتصال، ويفسر ذلك انتقال المعلومة عبر هذه الواسطة (الاتصال) إلى المجتمعات الأخرى. وبذلك فوحدة التحليل الأساسية عنده هي "المعلومة"[2].

أما منهجية هذه العملية فهي أن النظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة الداخلية ومن خارج حدوده عن طريق قنوات الاتصال، ثم تحدث عملية التفاعل بين الاستقبال والاستجابة ويتحدد بناء عليها التكيف والتغير. وهذا ماصطلح على تسميته بالحمل load وهذا الحمل هو المفهوم المحوري

---

[1]- عارف، مرجع سابق، 267.
[2] -المرجع نفسه، ص ص (267-269).

الثاني في هذا النموذج، ويعني به الرسائل القادمة للنظام من البيئة ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كلما كان من الصعب على النظام التكيف، حيث يفترض أن يقوم هذ النظام بترجمة هذا الحمل وتفسيره والرد عليه، كما يولي دويتش أهمية لميكانيزم التصحيح الذاتي الموجود في ذاكرة النظام، وهذا يدل على أنه قدم ثروة من الأفكار وطرق البحث الرصينة التي ترتبط بثورة الأفكار في المرحلة السلوكية.

ومن بين المفاهيم التي تناولها دويتش مفهوم السيبرنطيقا حيث يستمد أفكاره ومفاهيمه الأساسية من العلوم السيبرنطيقية التي تهتم بدراسة الاتصالات والسيطرة والتحكم، حيث أدى التطور الهائل في هندسة الاتصالات إلى محاولة بعض العلماء استيراد ميكانيزماتها وتطبيقها في العلوم الاجتماعية، ويرى كارل دويتش أن علم السيبرنطيقا[1] (الاتصالات والسيطرة) يمثل تحولا في اهتمامات الباحثين نحو فكر القيادة والتوجيه.[2] ويقول عنه أنه في حقيقته ينطوي على نقل الرسائل وفهم عمليات الضبط، وهو فرع من هندسة الاتصال أو نسيج متغلغل من الأعصاب، وتقوم هذه الشبكة بحمل الإشارات من مراكز الضبط المختلفة إلى الوحدات التي تقوم بالأداء، ثم تعيد الرسائل منها إلى مراكز الضبط. وتعالج نظرية الاتصال

1- بالإنجليزية Cybernetics وتعني الموجَه أو الحاكم أو القبطان. وهو علم حديث، ظهر في بداية الأربعينيات من القرن ال20 ويعتبر الرياضي نوربرت فينر من أهم مؤسسيه وقد عرف فينر السِبرانية على أنها "علم القيادة أو التحكم (control) في الأحياء والآلات ودراسة آليات التواصل communication في كل منهما .يُسمى أيضا: "علم التحكم الآلي" ويُعرّف بأنه "الدراسة العلمية للسيطرة والتواصل في الحيوان والماكينة." في القرن الحادي والعشرين، أستُخدم هذا المصطلح بطريقة فضفاضة إلى حد ما يعني "السيطرة على أي نظام يستخدم التكنولوجيا". وبعبارة أخرى، فإن السِيبرنطيقا هي الدراسة العلمية لكيفية تحكم الإنسان أو الحيوان أو الآلات ببعضها البعض.

2- المغيربي، المرجع السابق، ص 164.

لدويتش الحكومة كنظام لصنع القرار مبني على تدفق مستمر للمعلومات، ويمكن فهم ذلك في ضوء المفاهيم الأساسية التي يستخدمها المدخل الاتصالي.

ولقد حاول بعض الباحثين البرهنة على أنه يمكن فهم الحياة السياسية وتفسير ظواهرها من خلال العملية الاتصالية كوظيفة تمثل عصب الحياة السياسية، وأن الاتصال السياسي هو إحدى وظائف النظام، فإذا استخدم الحكام قنوات اتصال جيدة وفعالة تنقل إليهم تطلعات الجماهير ومواقفها واتجاهاتها الحقيقية وتنقل للمواطنين قرارات وتعليمات الحكام بدقة، فهذا سيساعد في فهم أفضل للقدرات الاستخراجية للنظم السياسية[1]. في الشكل التالي توضيح لجوهر العملية الاتصالية.

الشكل رقم06: جوهر الحقيقة الاتصالية

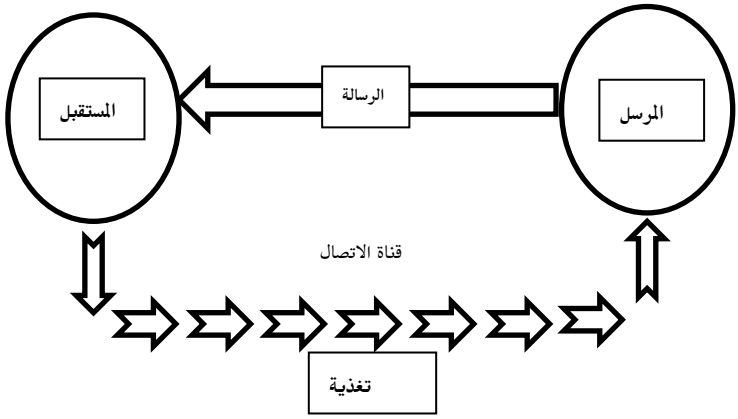

ويجب أن نشير هنا إلى أن قدرة القيادة السياسية في أي مجتمع على الاحتفاظ بنظام اتصال محكم في مجتمعاتها للتأثير في كسب تعاون مواطنيها هي قدرة محدودة إذ أن نظام

[1]- أحمد عامر، السيبرنطيقا وتحليل النظم السياسية، (مصر: منشورات كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ب س ط)، ص245.

الاتصالات الكفؤ للنظام السياسي يشبه النظام العصبي في الجسم البشري أو إجراءات نظام الكمبيوتر في التوجيه الأوتوماتيكي، ولذلك شبه كارل دويتش القدرات الاتصالية بالعصب الحكومي حين ربط بين التنمية السياسية والتطور في الدول النامية وهناك عدة معايير يمكن من خلالها قياس كفاءة نظام الاتصالات:[1]

- **كفاءة قنوات الاتصال:** إن وجود قنوات الاتصال الآلية مفيد وحيوي للنظام السياسي كالتلفزيون والراديو والهاتف والفاكس والتلكس والنشر الإلكتروني الحديث، لكن هذه القنوات لديها طاقات محددة لعدد الرسائل التي يمكن أن تنقلها في وقت معين، ولذلك من البديهي أن يكون حجم الرسائل متناسبا مع طاقة الاستيعاب.
- **وجود الخبرات الفنية:** يلعب الخبراء أدوارا حاسمة في تزويد صناع القرار بالخبرة التقنية والفنية الضرورية لتحسين كفاءة العملية الاتصالية، وضمان سلاستها خاصة في أوقات الأزمات.
- **التحريف أو التشويه:** ويعتبر جزءا من العملية الاتصالية لكنه سيؤثر على نوعيتها إذا تجاوز حدودا معينة، ولذلك يحرص النظام السياسي على التقليل قدر الإمكان من التأثير السلبي للتشويش الملازم لقنوات الاتصال في مختلف مستوياتها حتى يضمن كفاءة أعلى للعملية.

2- **المفاهيم الأساسية التي يستخدمها المدخل الاتصالي:**[2]

- **المعلومات**Information: وهي وحدة التحليل الأساسية على افتراض أن الاتصال هو نقل وتحويل

[1]- المرجع نفسه، ص ص 260-261.
[2]- عامر، المرجع السابق، ص ص 167-168.

المعلومات وهي ما يتدفق من خلال القنوات الناقلة ويتم استقبالها وتحليلها.

- **الحمل Load**: وهي الضغوطات التي تفرضها البيئة على النظام، فمثلا كلما زاد الحمل – مطلب المساواة السياسية مثلا- كلما زادت صعوبة الأمر أمام النظام السياسي للتكيف والاستجابة للحمل.
- **فترة الإبطاءLag**: يشير هذا المفهوم إلى الفترة الزمنية بين استقبال المعلومات وبين الاستجابة لها فكلما كانت كبيرة كلما كان النظام أقل كفاءة أي أقل قدرة على مواجهة المطالب، ومن جهة ثانية، فإن الاستجابة السريعة جدا قد توحي بأن القرارات غير سليمة.
- **التشويه distortion**: يشير إلى التغيرات التي تحدث في المعلومات بين وقت استقبالها ووقت الاستجابة لها، فإذا حدث لها تشوه كبير، فالاستجابة تكون مختلفة عنها في حالة عدم التشوه.
- **الكسب Gain**: يقصد به حكم وكمية التغيير الذي يحدث في النظام نتيجة الحمل، فإذا تمت معالجة المعلومات بطريقة جيدة فإن الكسب سيكون كافيا لمواجهة الضغوط والمطالب القادمة من البيئة، أما إذا كان غير كاف، فإن الاستجابة تكون أقل مما هو ممكن.
- **التغذية العكسيةfeedback**: وتعني المعلومات التي يتلقاها النظام السياسي حول مدى نجاح قراراته واستجاباته وردود أفعاله السابقة، وهذه الآلية تعطي للنظام السياسي إمكانية القيام بتعديلات في سلوكه استجابة للضغوطات الجديدة.

- **التعليمLearning**: إن النظام السياسي حسب دويتش يقوم بجمع وتخزين المعلومات وإعادة استدعائها عندما يحدث موقف مشابه، ولذلك فإنه يتعامل مع نوعين من المعلومات: جديدة وقديمة مخزنة في الذاكرة.
- **القيادة lead**: يرى دويتش أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية الابتكار ويعتبر أن النظام الساكن غير الحركي غير قابل للاستمرار.

إن هذه المفاهيم يمكن حصرها في نوعين أساسيين:

أولاً – مفاهيم ترتبط بالبنى الفاعلة: يرى دويتش أن هناك نظم استقبال تتلقى المعلومات من البيئة المحلية والدولية، وتنقسم هذه المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي: معلومات عن العالم الخارجي- معلومات تاريخية عن الماضي- معلومات عن النظام وأجزائه. وتمثل عملية تشغيل المعلومات وتمثيلها نقطة التشابه الأساسية بين النظم السياسية وكل النظم الاتصالية الأخرى .

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بعملية الاتصال وتدفق المعلومات: يرى دويتش أن هناك تدفقاً للمعلومات بشكل مستمر يشكل شبكة الاتصال، التي تعدل من نفسها ذاتيا وهذه الشبكات الاتصالية تمثل أي نظام يمكن وصفه بدرجة معينة من التنظيم والاتصال والتحكم، بغض النظر عن العمليات الخاصة بنقل الرسالة سواء تمت عن طريق الكلمات كما يحدث بين الأفراد في التنظيم الاجتماعي، أو من خلال العصب والهرمونات في الجسم الحي، أو تمت عن طريق الإشارات الإلكترونية في الآلات الهندسية.

3- تقييم المدخل الاتصالي:

ما يؤخذ على عاتق هذا النموذج أنه لم يحدد كيفية الاستقبال بدقة للمعلومات، وعلى أي أساس تتم الاستجابة، كما أنه يركز على جانب واحد فقط من جوانب النظام السياسي ويستبعد مثلا قضية القوة وجوانب أخرى لها أثرها في سلوك النظام، ومن جانب آخر يتطلب هذا المدخل أدوات لقياس الاتصالات لتحديد أهمية تدفق المعلومات.

ح- المدخل البنيوي- الوظيفي:

يعتمد جابريال ألموند Gabrielle Almond هو الآخر على نفس وحدة التحليل " النظام السياسي" في تحليله البنائي الوظيفي، لكن يختلف في تحديد كيفية التفاعل، فهو يرى أن النظام السياسي هو تفاعل بين مكوناته، ومحيطه الذي يؤثر كل منهما على الآخر، وللنظام أجزاء تتمثل في البنية والوظيفة، فالأولى حسبه هي ضرورية لفهم كيفية تأثر الأنظمة بمحيطها.[1]

يقول ألموند في كتابه (السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر) بأنه "لا يمكن أن يكون للصفات البنيوية أي معنى إلا إذا طرحنا الأسئلة عن العملية والأداء، ولا يمكن القول أن لتحليلاتنا المقارنة أي معنى إلا إذا قلنا مؤسسات معينة تنجز وظائف معينة يتمخض عنها نتائج معينة.[2]

---

[1]- جابريال ألموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله (الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 16.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

إن جوهر التفسير الوظيفي هو دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي، فهو يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لاستمراره، ويؤدي إخفاق الأبنية في تأدية الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، وأي بناء سياسي لا أهمية له في حد ذاته، وإنما تكمن أهميته في تفاعله مع غيره من الأبنية على النحو الذي يؤدي إلى الاستقرار.[1]

وإلى جانب مفهوم الوظيفة يتضمن المدخل الوظيفي عنصرين آخرين هما التداخل والتوازن، ويقصد بالتداخل أو التفاعل أن التغير في أحد أجزاء ومكونات النظام لا بد أن يؤثر على النظام كله.

ويمكن التمييز بين المدخل الوظيفي والمدخل النظمي من حيث أن المدخل الوظيفي الى جانب افتراضه وجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة، فإنه يفترض كذلك أن هناك شروطا محددة ومعينة ضرورية لبقاء النظام السياسي، ومن هذه الناحية يبدو المدخل الوظيفي أقل عمومية من المدخل النظامي.[2]

يعتبر "راد كليف براون" و"مالينوفسكي" الآباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي كانت تبتغي بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علم البيولوجيا مرجعين هذا الاقتراب إلى إميل دوركايم وفرويد وماركس، حيث أكد براون أن المجتمع مثل الكائنات الحية مكون من وحدات مثل

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 59.
[2]- المغيربي، المرجع السابق، ص 56.

الخلايا منظمة في بناء موجود في بيئة، وقد انتقلت الوظيفية من الانتروبولوجيا إلى علم الاجتماع ومنها إلى علم السياسة وبدأت تظهر محاولات مختلفة لتطبيق النظرية البنائية الوظيفية في تفسير وتحليل الظاهرة السياسية لتأتي الصياغة الأخيرة لها على يد ألموند الذي قام بوصف الوظائف السياسية الأساسية لكل النظم السياسية.[1]

ويرى ألموند بأن النظام السياسي يتميز بـ:[2]

- **الشمول:** فهو لا يحتوي فقط على الهيئات والمؤسسات الدستورية الرسمية، ولكن يشمل أيضا جميع الهيئات في اتجاهاتها السياسية، مثل الجماعات الطبقية والأسرة والقبيلة إلى جانب الظواهر المؤقتة مثل المظاهرات والقلاقل السياسية.
- **الاعتماد المتبادل:** أي أن أي تغيير يحدث في النظام يتبعه تغيرات في مكونات أخرى، بمعنى أن العمليات السياسية مهما كانت فرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى، كأن يؤدي تغير نظام الانتخابات إلى تغير في النظام الحزبي.
- **وجود حدود للنظام السياسي:** أي وجود نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي.

[1]- عارف، المرجع السابق، ص ص 270-271.
[2]- المغيربي، المرجع السابق، ص 157.

1- وظائف النظم السياسية:

قسم ألموند وظائف النظم السياسية إلى مجموعتين، وظائف على مستوى المدخلات ووظائف على مستوى المخرجات:[1]

أولا: وظائف على مستوى المدخلات:

- **التنشئة السياسية:** هي العملية التي يتم بمقتضاها نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال وتساهم فيها مؤسسات عديدة كالأسرة والمدرسة ودور العبادة والأحزاب والإعلام. إلخ.
- **التجنيد السياسي:** وهو عملية إسناد الأدوار السياسية للأفراد وإكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار ومن بين أدواتها: الحزب السياسي والنقابات والبرلمان والإدارة.
- **التعبير عن المصالح:** أي تهيئة القنوات والوسائل التي توفر الفرص أمام الجماهير للتعبير عن مطالبها حتى لا تلجأ إلى استخدام العنف.
- **تجسيد المصالح:** ويقصد به تجميع أو بلورة المطالب في صورة اقتراحات وتتولى الأحزاب السياسية عادة القيام بهذه الوظيفة، التي تخفف العبء عن النظام السياسي وترفع من قدراته على الاستجابة بفعل وجود أبنية متخصصة في التعبير عن المصالح.
- **الاتصال السياسي:** ويقصد به توفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام ليتسنى له تأدية وظائفه المختلفة، حيث أن الاتصال يساعد على تكوين الجماعات المصلحية ويساعدها في نشاطها.

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص ص 61-62.

ثانيا: وظائف على مستوى المخرجات:

- وضع وصياغة السياسات العمومية ويشترك في ذلك السلطتان التنفيذية والتشريعية، إذ تتولى الأولى ممثلة في رئيس الدولة والحكومة مهمة اقتراح القوانين، بينما تتولى الثانية مهمة الموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها.
- تنفيذ القوانين أي نقلها من مجرد نصوص إلى واقع حي وهذه العملية يتولاها الجهاز الإداري بصفة اساسية.
- التقاضي والاحتكام بموجب القانون: أي إصدار حكم قضائي ملزم في مسألة ما استنادا إلى قوانين معينة وبالتالي فإن وظيفة القاضي هي حل النزاعات.

د- المدخل النخبوي:

على النقيض من الاقترابات السابقة، فإن اقتراب النخبة ليس وليد المدرسة السلوكية المعاصرة، بل هو اقتراب قديم تعايش لفترة طويلة مع الاقترابات التقليدية خاصة الاقتراب المؤسسي- القانوني.[1]

وعلى الرغم من أن التركيز على النخبة يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق حيث كان البحث دائما يتجه إلى من يحكم أو من يسيطر على قمة النظام السياسي، إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي يعود إلى محاولات معارضة نظرية الطبقة وتقديم بديل لها يحل محلها، فقد حاول باريتو وموسكا تحويل مفهوم الطبقة في التحليل الماركسي القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكمين ومحكومين.[2]

---

[1]- عوض، المرجع السابق، ص 95.
[2]- عارف، المرجع السابق، ص 223.

ثم بعد ذلك ذاع صيت هذا المدخل في الدراسات السياسية واصبح التحليل المقارن للنخبة يتم عبر الزمان والمكان، ويستولي على اهتمامات الباحثين في ميدان السياسة المقارنة.[1] الذين ركزوا جل اهتمامهم على عدد محدود نسبيا من صانعي القرار السياسي ما يشكل تحديا للدراسة التقليدية للنظم السياسية التي كانت تركز على الأبعاد المؤسسية القانونية للحياة السياسية بل يشكل تحديا لاقتراب الجماعة،[2] بحيث يبرز نفوذ وتأثير جماعة واحدة بعينها تستفرد باتخاذ القرار السياسي، كما أنه يعتبر بديلا للتحليل الطبقي فهو يختص بدراسة شريحة اجتماعية بعينها تعتبر لب القيادة السياسية.[3]

1- مفهوم النخب السياسية:

منذ 1781 وبعد ترجمة النصوص الكلاسيكية "لباريتو وموسكا" حول النخبة إلى اللغة الانجليزية، انطلقت العديد من الأعمال والبحوث الأكاديمية غير المنقطعة حول نظرية الطبقة الحاكمة والنخب، بل أصبحت من حينها "سوسيولوجيا النخب" تطرح كتخصص علمي مستقل في الو.م.أ، ولقد ظل مصطلح (النخبة) يستعمل في عموم الكتابات بصيغة الفرد والجمع وهذا أنتج اختلافا في الرؤى والمقاصد، فقد ظهرت مقاربتين هما: المقاربة الأحادية والمقاربة التعددية، كما "ظل استعمال صيغة المفرد والجمع غالبا - وليس دائما- للتمييز والرفعة".[4]

---

[1]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 47.
[2]- عوض، المرجع السابق، ص 96.
[3]- الخزرجي، المرجع السابق، ص 47.
[4]- فضيل حضري، "تشكل النخب الدينية في الجزائر" (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع نوقشت بجامعة تلمسان في الموسم الجامعي 2013-2012)، ص 11.

يشير مفهوم النخبة في اللغة إلى الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون "النخبة" بصيغة الجمع "نخبا" ترمز في أخص معانيها إلى السمو والارتفاع، لتدل على معنى الندرة والقلة متضمنةً في ذاتها دلالات التميز ومعاني الصفاء والنقاء، والانتخاب هو حالة اصطفاء يرتقي فيها الأقوى والأفضل إلى المراتب العليا في سلم الوجود البيولوجي في دائرة الصراع المستديم من أجل الاستمرار والبقاء. حيث جاء في لسان العرب لابن منظور، أن كلمة نخبة مصدرها الفعل انتخب وانتخب الشيء، أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم، ونخبتهم خيارهم، ويقال: نخبة القوم (بضم النون وتسكين الخاء) وإذا قيل جاء في نخب أصحابه، أي خيارهم.[1]

النخبة اصطلاحا هي مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة وقوة سياسية تأثيرية كبيرة. بشكل عام، وهي تعني مجموعة من الأشخاص الأكثر قدرة من غيرهم، وتعبر كلمة النخبة عن طبقة معينة أو شريحة منتقاة من أي نوع عام. كما أن هناك مصطلح التزاوج الانتخابي في علم الأحياء وهي تعني أيضا الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية مجتمع أو دولة أو طائفة دينية أو حزب سياسي أو إعلام، تمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة.[2]

[1]- بن منظور، لسان العرب، م1 المجلد الأول، (بيروت: دار صادر، 1955)، ص ص، 751، 752.

[2]- ب ك، "نخبة"، الموسوعة الإلكترونية الحرة https://bit.ly/2MKjnLb تاريخ التصفح 12 مارس 2018.

يعرفها المفكر الأمريكي روبرت داهل Robert Alan Dahl بأنها "مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع".[1]

وجاء في معجم علم الاجتماع بأن النخبة: "جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع حيث تشكل هذه الجماعة "أقلية حاكمة" يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع به الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب ما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته".[2]

لقد انتعشت حظوظ هذا المدخل على خلفية الانتقادات التي وجهت إلى اقتراب تحليل النظم وإخفاق أنصار كل من اقتراب الثقافة السياسية واقتراب الجماعة في الوصول إلى نظرية إمبريقية متوسطة المدى ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث يرى أنصاره أنه طالما يدرس العلاقة بين الحكام والمحكومين فإنه يصبح مناسبا تماما المقارنة على أساس أن النخب السياسية موجود في كل النظم بغض النظر عن

[1]- مولود سعادة، "النُّخبة والمجتمع، تجدد الرهانات"، **الباحث الاجتماعي** عدد 10 سبتمبر (2010) العدد 95، ص12.

[2]-علي أسعد وطفة، "في مفهوم النخبة مقاربة بنائية"، متوفر على الموقع : https://bit.ly/2KcUPIQ تاريخ التصفح: 14 ماي 2018.

الاختلافات الجوهرية بينها، وعليه يمكن إرجاع جزء من هذه الاختلافات إلى الأدوار التي تتولاها النخب.[1]

وقد برز هذا المفهوم بقوة كبيرة في ثلاثينات القرن العشرين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واتخذ هيئته العلمية في أعمال الإيطالي فلفريدو باريتو vilfredo Pareto في كتابه (العقل والمجتمع The Mind and Society) عام 1916، ومن ثم في أعمال الإيطالي غيتانو موسكا Mosca Gaetano في كتابه (الطبقة الحاكمة The Ruling Class).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أعمال تشارلز رايت ميلز Mills C. W. الذى أصدر كتاباً عام 1956 عنوانه (نخبة القوة L'élite du pouvoir) انتهى فيه إلى أن النخبة تتكون من قادة مجالات الأعمال والحكومة والقوات المسلحة، الذين تربط بينهم مصالح وأصول اجتماعية وقيم متماثلة ضمن دائرة القطاعات التي يهيمنون عليها.[2]

2- مبادئ ومسلمات مدخل النخب:

يقوم مدخل النخب على عدد من المسلمات:[3]

- كل المجتمعات تنتظم حول مجموعة من القيم منها الثروة والقوة والهيبة والمكانة، وهذه القيم تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فرد إلى آخر، واختلاف طرق توزيعها داخل المجتمع يولد تصنيفا تراتبيا في المجتمع بناء على حيازة هذه القيم.

[1]- عوض، المرجع السابق، ص 97.
[2]- أسعد وطفة، الموقع السابق.
[3]- نصر عارف، المرجع السابق، 226.

- كل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين حاكم ومحكوم، الأولى هي النخبة وهي الأكثر أهمية في النظام السياسي لأنها تمتلك القوة السياسية، ومن خلال فهم وتحليل هذه الشريحة يمكن فهم النظام السياسي.
- في كل مجتمع هناك مجموعة محدودة من النخب وليس نخبة واحدة فعلى حد قول ريمون أرون فإن وجود نخبة واحدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة متشددة يعني نهاية الدولة.

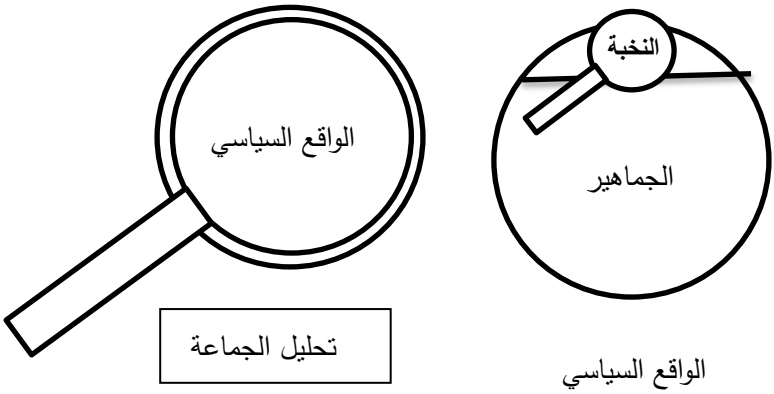

الشكل رقم 07: مقارنة بين التحليل النخبوي وتحليل الجماعة

لقد ربط موسكا بقاء النخب واستمراريتها بخمسة عوامل هي:

- وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة
- استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى
- التقاليد
- دوران النخبة
- تأييد الجيش

ومن جهته يقدم محمد نصر عارف عدة مسالك لتحديد دور النخبة في التحليل السياسي المقارن، وتحديد من هم أعضاء النخبة بدقة وهذه المسالك هي:[1]

- **الملاحظة التاريخية:** وهو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة، ويعتمد على مهارات الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها وهذه الوسيلة تفتقد إلى البعد النظامي وإلى التحديد، وقد استخدمه كلا من باريتو وموسكا ولذلك يعتبر الأقدم.
- **المنصب الرسمي:** ويقوم على تحديد المناصب الهامة والمؤثرة في المجتمع ومن يشغلها واعتبارهم أعضاء النخبة وهو أسهل المسالك.
- **صنع القرار:** ويركز على دراسة حالات معينة تعتبر أساسية ومفتاحية في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار ومعرفة من يقوم بها.
- **السمعة:** ويعد من أكثر المسالك استخداما في تحديد النخبة وفيه يعتمد الباحث على ما يقوله المبحوثون في اختيارهم لأعضاء النخبة من القوائم التي تعرض عليهم وإضافة إلى هذه المسالك يقترح نصر عارف عددا من المحددات الأخرى نوردها مختصرة كالتالي:[2]

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو المهنية.. إلخ.

[1]- عارف، المرجع السابق، 232.
[2]- المرجع نفسه، ص 233.

- السلوك سواء الاجتماعي أو السياسي والقيم المتبناة من السلوك السياسي إلى نوع الملابس.
- منظورهم لأنفسهم وللعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث من خلال تحليل مضمون خطاباتهم.
- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

في الأخير يمكن القول بأن مدخل النخبة قد حقق تقدما في الدراسة المقارنة نحو بناء نظرية إمبريقية متوسطة المدى بصورة متكافئة، إذ حقق تقدما في بعض الجوانب وتعثر في جوانب أخرى، فبالنسبة للجوانب المتعلقة بالإجراءات البحثية نجده قد حقق تقدما بخطوات واسعة، حيث أنه مصمم للتعرف على أولئك الذين لديهم قدرات واسعة وعناصر القوة ويسيطرون على عملية اتخاذ القرار وبتركيزه على من بيدهم سلطة اتخاذ القرار والتعرف على توجهاتهم وأهدافهم قطع المدخل خطوة في اتجاه فهم السلوك السياسي لهؤلاء.

أضف إلى ذلك محدودية نطاق الدراسة والذي يمكن الباحث من التعمق فيها عكس مقولة اقتراب الجماعة، أما أبرز نقاط الضعف فتكمن في الإطار المفاهيمي الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لأي اقتراب، إذ هناك مشاكل تتعلق بمفهوم النخبة والمفاهيم الثانوية المساعدة في تعريف النخبة كالقوة والسلطة.

3- المدخل المؤسسي:

يعتبر المدخل المؤسساتي من أقدم المداخل المستخدمة في دراسة وتحليل النظم السياسية، وقد اقتصر بصيغته التقليدية على دراسة المؤسسات الرسمية للدولة، المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب دستور الدولة، وانحسر الاهتمام بهذا المنهج في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نتيجة ظهور مداخل من قبيل البنيوية الوظيفية والاتجاه السلوكي، لكن ظهور المؤسساتية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين لفت انتباه الباحثين من جديد للاستعانة بهذا المدخل وعدم إمكانية الاستغناء عنه بشكل كامل لكونه يلقي الضوء على جوانب مهمة داخل النظم السياسية[1].

ظهر هذا المدخل كرد فعل على المدخل التاريخي من ناحية والمثالي القانوني من ناحية ثانية، حيث أدرك علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثم حدث تحول في بؤرة التركيز وأصبح الاهتمام بدراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية وغيرها، ويقوم هذا الاقتراب على شرح ووصف كيفية تكوين المؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف داخل الدولة أو خارجها.[2]

---

[1]- دلشاد محمود صالح بابلا، "المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي، المؤسسة العسكرية التركية نموذجا"، **مجلة جامعة زاخو** (2013) العدد 2، ص 371، ص ص 371- 382.

[2]- عارف، المرجع السابق، ص 205.

لقد ارتبط تطور التحليل السياسي بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى. فانتقل من المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي التأملي الوصفي غير المقارن إلى المرحلة الحديثة والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم الموضوعية واستعمال المناهج الكمية والكيفية واستعمال النظريات والاقترابات التي تستعمل كإطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية.[1]

أ-تعريف المدخل المؤسسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

و قد مر هذا الاقتراب بمرحلتين هما[2]:

- **المرحلة التقليدية:** هي المرحلة التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي

[1]- الموسوعة السياسية، "الاقتراب المؤسسي"، متوفر على الرابط https://bit.ly/2lqP3st تاريخ التصفح: 12 جوان 2018.
[2]- المرجع نفسه.

يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي والسياق الاجتماعي والأيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية والقوى السياسية، وظلت هذه المرحلة حتى بلوغ المدرسة السلوكية.

- **المرحلة الحديثة:** هي المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، ولئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي صمويل هنتغتون وذلك في كتابه الشهير "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" إلا أن عودة المؤسسية الحديثة برزت جليا في الثمانينات، حيث تم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، وعلى السلوك الاجتماعي والسياق الاقتصادي والأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد، وتم تفادي الدراسات القانونية.

يتم على ضوء هذا المدخل عقد المقارنات بين المؤسسات داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحاور التالية:[1]

- كيفية تكوين المؤسسة والهدف من تكوينها.
- طريقة تجنيد الأعضاء في المؤسسة.
- مراحل تطور المؤسسة أو نموها.
- اختصاصات المؤسسة حسب الدستور والقوانين.
- الثقل النسبي للمؤسسات.

[1]- بابلا، المرجع السابق، ص 273.

- توزيع الأدوار بين أعضاء المؤسسة.
- التغير المؤسسي الذي تحكمه العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية او الثقافية او الذاتية.
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الاخرى في المجتمع.

ويطرح هنتغتون أربعة معايير لقياس مستوى المؤسساتية كما يلي:[1]

- التكيف بمعنى قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتمثل في تغيير الأشخاص والوظائف.
- التعقيد بمعنى أن تضم المؤسسة العديد من الوحدات الداخلية وأن يكون لها أكثر من وظيفة مع تبني التخصص.

ب- استخدامات الاقتراب المؤسسي

يقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية:[2]

- **الهدف من تكوينها:** هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة؟ وهل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة؟

[1]- نفس المرجع والصفحة.
[2]- الموسوعة السياسية، المرجع السابق.

- **مراحل تطورها:** وما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة وأدائها؟ وهل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية؟
- **تجنيد الأعضاء في المؤسسة:** الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.
- **الوسائل التي تستخدمها المؤسسة** من أجل الحفاظ على بقائها - هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.

من خلال تطرقنا لهذا المدخل الذي يعتبر أن المؤسسة هي الوحدة الأساسية للتحليل، حيث يستخدم في تحليل الدراسات السياسية وذلك بوصفه المؤسسات السياسية للدولة والهدف من تكوينها ومراحل تطورها، حيث أنه يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل حيث يعتبر هذا الاقتراب أن المؤسسة تغير مستقل يشكل البنية السياسية ويؤثر فيها وأن لها دور كبير في البناء السياسي، وعموماً فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

المحـــور الخامس

السياســة المقارنـــة

1- تعريف السياسة المقارنة:

يمكن تلخيص جهود المفكرين في تعريف السياسة المقارنة في ثلاث اتجاهات:

- **الاتجاه الأول:** ينظر إلى السياسة المقارنة بأنها فرع من فروع العلوم السياسية لها مادتها ومنهجيتها ومستوياتها التحليلية، لذا فهي تدرس السياسة على المستوى الكلي بالرجوع إلى الوحدات مثل النسق السياسي، السياسات المختلفة، الدولة.. وغيرها من الظواهر السياسية.[1]
- **الاتجاه الثاني:** ينظر للسياسة المقارنة كدراسة، فهي حسب جون استيوارت ميل "دراسة ظواهر متشابهة أو مترابطة في مجتمعات مختلفة"، أو هي التحليل المنظم للاختلاف في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.
- **الاتجاه الثالث:** ينظر للسياسة المقارنة على أنها أسلوب، حيث تحرر المرء من الجزم أو التفكير القاطع، الذي يحتمل أن يكون مداه ضيقا جدا، كما أنها تدعو إلى التقسيم والتقدير والحكم الحاسم.[2]

2- تطور الاهتمام بدراسة السياسة المقارنة:

يمكن تقسيم التطور الذي مرت به السياسة المقارنة كحقل علمي إلى ثلاثة مراحل متتالية، وهي كالآتي:

أولا: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (المرحلة التقليدية): عرفت هذه المرحلة بالمرحلة التقليدية أو ما قبل السلوكية، والتي استمرت من أواخر القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين. وقد تميزت بالتركيز على الدولة

1- ليلى ليبون، الحضارة الديمقراطية. (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1994)، ص15.
2- عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة دراسة مقارنة، (د م ن، الجامعة المفتوحة، 1997)، ص09.

ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني، على أساس أن علم السياسة هو علم الدولة، وأن الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليا وخارجيا، هذا بالإضافة إلى التركيز على نوعية مخصوصة من الدول هي دول غرب أوربا، والاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة.[1]

وبالتالي اقتصرت هذه الجهود التقليدية على المؤسسات الرسمية فقط دون الاهتمام بالفواعل الأخرى، واعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، كما أهملت العلاقة بين الإطار الدستوري المؤسسي ومضمون السياسة العامة لدولة.

لقد نشأت العلوم السياسية في كنف القانون، لذلك اتسمت في مراحلها الأولى بالصبغة القانونية الدستورية، التي تركز على الدولة والحكومة من منظور القانون العام فتحصر الدراسة في إطار دستوري ضيق يدور حول الجانب الوصفي والمؤسسي للسلطة بمعنى أنها تدرس ما ينبغي أن يكون النظام السياسي عليه وفق الدستور والقانون دون التعامل مع ما هو قائم بالفعل.

ثانيا: مرحلة المدرسة السلوكية: لقد ترتب على سيادة المنظور القانوني والمؤسسي قيام بعض أساتذة العلوم السياسية في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي بتقديم منظور يتعدى الشكل القانوني المؤسسي ليدرس ويحلل نظام الحكم كما هو قائم بالفعل فيدرس النشاط الفعلي للحكومة وأهدافها، واتجاه المواطنين نحوها، والإطار الاقتصادي والاجتماعي لأجهزتها،

1- نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية-المنهج .ط1 (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.96.

وعقيدة النظام السياسية. فقد سعى أنصار السلوكية إلى إقامة التجربة والقياس في علم السياسة على غرار العلوم الطبيعية. ثم وصلت الدراسات العلمية في متغيرات الظاهرة السياسية إلى الحد الكمي وخصوص دراسات الرأي العام والتصويت في الانتخابات.

لا تنتشر الثورات العلمية بصورة فجائية، وإنما تحتاج إلى عملية تفاعل فكري زمني يتحول فيها أنصار النموذج القديم تدريجيا إلى الجديد، ومن هنا فإن المدرسة السلوكية لم تنشأ بقرار فجائي، وإنما تمتد جذورها لفترات سابقة وشهدت هذه المرحلة تطورا في مختلف المفاهيم ومنها مفهوم السياسات العامة. وبروز الاتجاه السلوكي لعلم السياسة الحديث، حيث انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات والسلوك ودراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي ووظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية، والعلاقات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة.[1]

ثالثا: المرحلة ما بعد السلوكية:

في ستينيات القرن الماضي واجهت البحوث السلوكية موجة من الانتقادات والغاء عنصر القيم من نطاق علم السياسة رغم أهميته، مما أدى إلى مثل التركيز على التجريب، نقصان التحليل السياسي، وعدم شموله لبعض الظواهر خاصة ما تعلق بعدم قبولها للتجربة كضمير الإنسان وثقافته ووعيه، وأن هذه البحوث تهتم بأدوات البحث والقياس على حساب المضمون،

1- المرجع نفسه، ص244.

كذلك تمت الإشارة إلى أن البحوث السلوكية تهتم بما هو قائم فعلا دون السعي إلى استشراف الظواهر الاجتماعية الجديدة. ولهذا قدم ديفيد إيستون مرحلة جديدة أسماها "مرحلة ما بعد السلوكية" في محاولة منه لتعديل أوجه الخلل والقصور لدى المدرسة السلوكية. وكنتيجة لذلك برزت ثلاث اتجاهات في علم السياسة الغربي هي الاتجاه السلوكي الأرثوذوكسي الذى استمر أنصاره متمسكين بالأفكار الأساسية للنموذج المعرفي السلوكي, والاتجاه السلوكي الإصلاحي الذى سعى للتعديل والإضافة بعدما أدرك بعض جوانب القصور في النموذج القديم، وقد لقي هذا الاتجاه قبولاً في العقود التالية لعلم السياسة.[1]

أما الاتجاه الثالث هو الاتجاه الراديكالي الذى رفض النموذج السلوكي من أساسه وطرح مقولات بديلة جمعت خليطا متنوعا ومتعدد من الباحثين، ولكنه لم ينجح في تقديم نموذج معرفي جديد لعلم السياسة.

يرى سارتوري أن تطور علم السياسة مرتبط بتفاعل عاملين أساسيين هما: حالة المنظومة العالمية السائدة أو ما يطلق عليها النموذج المعرفي من ناحية، والتغير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية من ناحية ثانية وينطبق ذلك على مراحل التطور الثلاث في علم السياسة بصفة عامة، والسياسة المقارنة خاصة فقد تلاشى النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم والنموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية، وفلسفتها الهادفة إلى جعل العلوم الاجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية

[1]- عمرو سعد صقر، "السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2IjPAoZ تاريخ التصفح: 19 جوان 2018.

وبمنهجيتها، وظهور مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك التطورات الحاصلة في النظم السياسية حينها، وتغير موازين القوى نشأ على أنقاض ذلك نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية، التي ارتبطت بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مثلت بيئة محضة للثورة السلوكية، التي سعت للوصول إلى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان والمكان.[1]

ومع أواخر الستينيات من القرن العشرين بدأت تتدهور أوضاع العالم الثالث، وتنتشر فيه النظم السلطوية والنخب العسكرية والمشكلات الاقتصادية من تعميق للتخلف وانهيار لجهود التنمية وانتشار الفقر وهيمنة الشركات الدولية على اقتصادياته وترسيخ قيم التبعية.

وفي نفس الوقت بدأ التحول على مستوى العلم من الوضعية المنطقية والإمبريقية إلى النظرية التفسيرية، كذلك دفعت مشكلات الولايات المتحدة المتمثلة في العنف العنصري، البطالة، حركة الحقوق المدنية والتورط الأمريكي في الفيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات، ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وانفتاح كثير من الباحثين الأمريكيين على التقاليد الماركسية،[2] كل ذلك دفع لتجاوز المرحلة السلوكية والانتقال إلى ما بعد السلوكية التي وجهت الباحثين نحو الإسهام في حل مشاكل المجتمع عن طريق البحوث العلمية،

1- عارف، المرجع سبق ذكره، ص 283.
2- سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004)، ص.29.

وإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي.

ومع تغير مفهوم السيادة بالمعنى التقليدي، وثورة الاتصالات التي أعطت الحق للمنظمات غير الحكومية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتغيير سياساتها وتعدد الفاعلين في رسم السياسات، والدور المتعاظم الذي لعبته مؤتمرات الأمم المتحدة على مدار السنوات الأخيرة المتعلقة بالبيئة، المناخ، المرأة الإرهاب، العنف.[1]

ونتيجة لتوفير الدول المانحة للدعم المادي الموجه إلى برامج بعينها، أصبحت هذه الهيئات تحدد أولويات السياسات العامة في العديد من الدول مثل تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي على الدول المدانة.

كل هذه العوامل ساعدت على ظهور ما يعرف بالسياسات العامة العالمية، ولقد عكس الدور المؤثر الذي يلعبه التمويل الأجنبي في السياسات العامة نفسه في الدراسات المتعلقة بتحديد الأولويات، حيث اعتادت هذه الدراسات على التأكيد على أن وصول قضية ما إلى سلم أولويات الحكومة، هي رهن بتعبيرها عن إحساس عام بوجود مشكلة، وأن هذه المشكلة تهم قطاعات عريضة من المجتمع، وأنها تكون أيضا موضع اهتمام صانع القرار.[2]

3- تأثير العولمة على حقل السياسة المقارنة:

إن العولمة هي بذور قديمة تمتد عبر مسيرة الإنسانية، ويؤكد ذلك مثال قانون الشعوب الذي بلورته الدولة الرومانية ليكون شريعة العالم. وجاءت حركة الكشوف الجغرافية

1- جمعة، المرجع نفسه، ص35.
2- مصطفى عبدالله خشيم. "تأثير شروط صندوق النقد الدولي على السياسة العامة: حالة السياسة العامة الليبية للخصخصة" (ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول للسياسات العامة في ليبيا بجامعة قاريونس، ليبيا 11- 13 فيفري 2007) ص19 .

والاستعمار، ثم ظهور النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي للعالم تأكيدا لهذا التوجه.

لقد كان للعولمة تأُثيرها المباشر على علم السياسة، فقد أصبح "العالم" هو وحدة التحليل فيها وانتشرت مفاهيم مثل المجتمع العالمي، والعهد العالمي، والمواطنة العالمية، وفيما يخص حقل السياسة المقارنة، فقد ساهمت العولمة في تعميق الصلة بين حقلي السياسة المقارنة والعلاقات الدولية وأبرزت التداخل العضوي بين الأوضاع الداخلية والخارجية في التحليل السياسي، وبرز مفهوم" النظام السياسي المعولم" وبرزت المؤشرات التي تقيمه من خلال حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات. كذلك لم تعد الدولة هي الأداة الوحيدة لتحديث المجتمع، والمصدر الرئيسي والوحيد للتأثير على شعبها والثقافة السائدة بفعل التطور التكنولوجي، ولم يعد لها كامل السيادة.

4- استراتيجيات المقارنة

- التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة.
- تضييق نطاق الدراسة مكانيا وكميا مع تعميمها زمانيا وموضوعيا.
- ضرورة النظر إلى حقل السياسة المقارنة على أنه حقل يتعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية وضرورة التركيز على المستوى الجزئي عند التحليل.
- ضرورة دراسة السياسة المقارنة من حيث عمقها التاريخي.
- ضرورة دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها واتساعها الطبيعي الذي يتوجد عليه واقعيا.[1]

[1]- عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص 23.

الخاتمـــة

إن النظم السياسية تعد من أقدم فروع المعرفة السياسـية، فقد تناولها أفلاطون في مقارنته بين أنظمة الحكم، ثـم تناولهـا تلميذه أرسطو معتمدا أيضا على الملاحظة والمقارنة في تحليل النظم السياسية أين قام بمقارنة 157 دستورا من دساتير زمانه وكان معظمها للمدن اليونانية.

ورغم الملامح الفلسفية للدراسات التي تمت خلال الحقبة اليونانية إلا أن كتابات الفيلسوف السياسي الفرنسي مونتيسكيو في القرن الثامن عشر كانت أشمل وأقرب إلى الطريقة العلمية من سابقيه في التمييز بـين الـنظم السياسـية المختلفـة، حيـث امتدت إلى عناصر جديدة للتحليل لاسـيما مـا تعلـق بمتغيـرات المناخ والبيئة الجغرافية والأحوال السكانية والتقاليد والعقائـد، وفي القرن العشرين اكتملـت دائـرة الدراسـة العلميـة للـنظم السياسية عندما تسرب إليها المنهج التجريبي وتوطـدت علاقتـه بها في أعقاب الحرب العالمية الثانيـة، وبـرأي الـدكتور عـادل ثابت فإن فترتي الخمسينيات والسـتينيات مـن القـرن العشـرين شهدتا محاولات عديدة لوضع نمـاذج علميـة يحـتكم إليهـا فـي المقارنة بين النظم السياسية على تباين عصورها وحضاراتها من ناحية ولتحليلها وفهمها من ناحية أخرى.

إن دراسة الـنظم السياسـية تتطلـب أدوات منهجيـة وزادا معرفيا كبيرا في فهم الظـاهرة السياسـية والاجتماعيـة بصـفة عامة. ونحن في هذا الكتـاب هـدفنا إلـى تبسـيط مفـاهيم هـذا الحقل للطلبة ليتمكنوا من الاطلاع على المبـادئ الأساسـية فـي فهم بنية وسلوك الأنظمة السياسية والتفاعلات الحاصلة داخلهـا وحولها.. وكذلك مكانتها في منظومة صنع القرار.

قائمة المراجع

1- مراجع باللغة العربية:

فئة الكتب:

1. آل محمود، حمد محمود. البيعة في الإسلام: تاريخها وأقسامها بين النظرية والتطبيق. البحرين: دار الرازي، 1990.
2. ابراهيم، سلطان نظم المعلومات الادارية "مدخل اداري. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
3. ألموند ، جابرييل وآخرون. السياسة المقارنة، اطار نظري ، تر: محمد زاهي المغيربي. بن غازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.
4. ألموند، جابريال جي بنجهام باويل الابن. السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله. الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
5. أرندت، حنا أسس التوتاليتارية، تر: أنطوان أبو زيد. لبنان: دار الساقي، 2016.
6. الأقداحي هشام محمود. النظم السياسية المعاصرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
7. بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1982.
8. بن منظور، لسان العرب. م1 المجلد الأول. بيروت: دار صادر، 1955.
9. تيللي، تشارلز. الديمقراطية، تر: محمد فاضل طباخ . بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
10. ثابت، عادل. النظم السياسية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.
11. جرغون، عرفات علي. قطر وتغير السياسة الخارجية، حلفاء وأعداء. الدوحة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.

12. الجوجو، عبد الله حسن. الأنظمة السياسية المقارنة دراسة مقارنة. د م ن، الجامعة المفتوحة، 1997.

13. جمعة، سلوى الشعراوي وآخرون. تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.

14. حسيب، خير الدين. مستقبل الأمة العربية: التحديات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

15. الخزرجي، ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ب س ن.

16. خضر، خضر. مفاهيم اساسية في علم السياسة. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2003.

17. الخطيب، نعمان أحمد. الوجيز في النظم السياسية، ط2. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

18. الخفاجي، مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان. النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، سلسلة الدراسات 2007.

19. دال، روبرت. عن الديمقراطية، تر: أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

20. دال، روبرت. الديمقراطية ونقادها، تر: نمير عباس مظفر، ط2 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005).

21. الداوودي، داوود مراد حسين. الأنظمة السياسية. العراق: منشورات الديوانية، 2016 .

22. الدبس، عصام. النظم السياسية- اسس التنظيم السياسي. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

23. الدليمي، حافظ علوان حمادي. النظم السياسية في أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، 2001.

24. دون، جون قصة الديمقراطية، تر: عبد الإله الملاح. السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

25. سباين، جورج ، تطور الفكر السياسي، تر. حسن جلال العروسي. ج1. نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1954.

26. السيف، ناصر بن سعيد بن سيف . الديمقراطية، مفهومها والموقف منها، كتاب منشور على الرابط https://bit.ly/2M0lJEz .

27. الشيخ، رياض. المالية العامة: دراسة الإقتصاد العام والتخطيط المالي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1969.

28. طاشمة، بومدين. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا واشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

29. طعيمة، رشدي أحمد. الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف والتدريس. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

30. عادل، أحمد حشيش، مصطفى رشدى شيحة. مقدمة في الاقتصاد العام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990.

31. عارف، نصر محمد. ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

32. عامر، أحمد. السيرنطيقا وتحليل النظم السياسية. مصر: منشورات كلية التجارة، جامعة قناة ب س ن.

33. العاني، صالح جواد الكاظم وعلي غالب. الأنظمة السياسية. بغداد: منشورات كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1991.

34. عبد الفضيل، محمود . " أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي، 1960- 1975"، في: أنماط التنمية في الوطن العربي 1960-1975، ج2. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1980.

35. عبد الله، هشام مترجما. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ط5. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

36. عبد الله ، عبد الغني بسيوني. النظم السياسية والقانون الدستوري. مصر: دار المعارف بالإسكندرية، 1997 .

37. عبد الوهاب، محمد رفعت. الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

38. عارف، نصر محمد. ابستيمولوجيا السياسة المقارنة السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج .ط1 . لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .

39. عبد السلام، الشيماء الطائفية. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2010.

40. عثمان، حسين عثمان محمد. النظم السياسية. بيروت: منشورات الحلبي، 2009.

41. عويس، حمدي ابو النور السيد. الانظمة السياسية المعاصرة والنظام الإسلامي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.

42. العيسوي، إبراهيم. تطور "توزيع الدخل وأحوال الفقراء"، في: مصر المعاصرة. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ب س ن.

43. عوض، جابر سعيد . النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق. القاهرة: منشورات جامعة القاهرة، ب س ن.

44. غليون، برهان. نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990.

45. فرحات، محمد فايز. "الآثار الاقتصادية للفقر"، في: الفقر في الوطن العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.

46. ليبون، ليلى. الحضارة الديمقراطية. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1994.

47. ليلة، محمد كامل. النظم السياسية، الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1996.

48. المجذوب، رفعت . المالية العامة: النفقات والإرادات العامة. القاهرة: دار النهضة العربية، 1975.

49. المغيربي، محمد زاهي. بشير قراءات في السياسة المقارنة ، قضايا منهجية ومداخل نظرية . بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1998.

50. مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول في النظريات. الكويت: جامعة الكويت، 1971.

51. مهنا، محمد نصر. تطور النظريات والمذاهب السياسية. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

52. النجار، فايز. نظم المعلومات الإدارية، ط2 . عمان: جامعة الاسراء، 2007.

53. النقلي، عاطف حسن مبادئ الاقتصاد المالي. الزقازيق: مكتبة النصر،2002.

54. هلال، علي الدين وآخرون. تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1988.

55. هيلد، ديفد. نماذج الديمقراطية، تر: فاضل جتكر. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

56. وهبان، أحمد. التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

فئة المجلات المحكمة:

1. بابلا، دلشاد محمود صالح . "المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي، المؤسسة العسكرية التركية نموذجا، **مجلة جامعة زاخو** (2013) العدد 2. 371- 382.

2. حسنين، توفيق، إبراهيم. "ظاهرة العنف السياسي في مصر: دراسة كمية، تحليلية، مقارنة 1952-1987". **المستقبل العربي** 11، 117، (نوفمبر،1988): 245.

3. عبد المطلب، غانم السيد. "دراسة النظم السياسية المقارنة"، نحو دراسة التبادلات السياسية المجتمعية، **مجلة شؤون المجتمع**، (14)، 88.

4. عبد المنعم، المشاط. "التنمية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد21 .

5. علي، الزعبي. "مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية"، **حوليات آداب عين الشمس**، 39 (اكتو بر – ديسمبر 2011): 157- 225.

6. عبد الجبار، أحمد، سنبل. "الديمقراطية شبه المباشرة – دراسة دستورية تحليلية مقارنة"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** (2016): 26، 300 – 319.

7. عبد الوهاب، بدرخان. "الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات"، **مجلة شؤون عربية**، 144، (شتاء 2010): 34.

8. محمد، ناصر، شحاتة. سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 -2008) دراسة مقارنة"، مجلة **المستقبل العربي**، 387، (ماي 2011):34-38.

9. مولود، سعادة. "النُخبة والمجتمع، تجدد الرهانات" **الباحث الاجتماعي**، عدد 10 سبتمبر العدد 95، 2010 .

10. مسفر، الوقداني عبد الله. "إعادة صياغة نظرية ماكس فيبر في البيروقراطية". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية**. م 18.1. (2010):160-175.

11. محمد، القطاطشة. " مصادر الشرعية السياسية في الأنظمة العربية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، م21،3، (2006): 171.

12. هشام، خواجكية محمد. "توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، (30 أوت 1981): 40 -71.

فئة الملتقيات:

1. عبد الجبار، فالح وآخرون، حلقة نقاشية حول: الطائفية والسياسية وأثارهما السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

2. خشيم، مصطفى عبدالله. "تأثير شروط صندوق النقد الدولي على السياسة العامة: حالة السياسة العامة الليبية للخصخصة" (ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني حول للسياسات العامة في ليبيا بجامعة قاريونس، ليبيا 11- 13 فيفري 2007.

3. الفلوجي، أحمد علي محمد. "مدخل لدراسة وتحليل المسألة الطائفيّة"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير، المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 13 -15 سبتمبر 2014.

4. القصاص، مهدي محمد. "الهوية الثقافية والعولمة: دراسة سوسيولوجية". ورقة بحثية قدمت في الندوة حول: التراث الشعبي: وحدة الأصل والهدف، المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، سوريا، 14-2005/03/16.

فئة المذكرات:

1. بن يزة، يوسف. الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة بنية الدولة العربية الحديثة – لبنان نموذجا-. (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة باتنة، 2012-2013).
2. عبد الوهاب، أحمد شادي. " أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام 2003 إلى 2007" (رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2009).
3. حضري، فضيل. "تشكل النخب الدينية في الجزائر" (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع نوقشت غير منشورة بجامعة تلمسان في الموسم الجامعي 2012-2013) .
4. جمام، محمود. "النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية 2009-2010).
5. ميلود، ذبيح، "مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري". (مذكرة ماجستير في الحقوق غير منشورة، نوقشت بجامعة باتنة، 2006).

فئة المحاضرات:

1. عبد القادر، عبد العالي. محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2008/2007.

فئة التقارير:

1. البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2004 ، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، 2004.

فئة المصادر الإلكترونية:

1. ابو عامود، محمد سعد. "المفاهيم والمجالات الجديدة"، ملفات الأهرام، 12 فبراير 2001، السنة 125، العدد 41703، متوفر على الموقع: https://bit.ly/2Kahci6، تاريخ التصفح 13 أفريل 2018.
2. ب، ك. "النظام البرلماني"، متوفر على الموقع، https://bit.ly/2lve5XB تاريخ التصفح 14 ماي 2018.
3. ب ك. "النظام الرئاسي الأمريكي" ، متوفر على الموقع https://bit.ly/2IkBJz0، تاريخ التصفح: 12 جوان 2018.
4. الموسوعة السياسية. النظام الرئاسي الأمريكي، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2tqQNpW تاريخ التصفح 12 جوان 2018.
5. تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. "أنظمة الحكم: النظام شبه الرئاسي نموذجا"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2toumBY تاريخ التصفح: 17 جوان 2018.
6. ب، ك. "نخبة"، الموسوعة الإلكترونية الحرة https://bit.ly/2MKjnLb تاريخ التصفح 12 مارس 2018.
7. وطفة، علي أسعد. "في مفهوم النخبة مقاربة بنائية"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2KcUPIQ تاريخ التصفح : 14 ماي 2018.
8. الموسوعة السياسية. "الاقتراب المؤسسي"، متوفر على الرابط https://bit.ly/2lqP3st تاريخ التصفح: 12 جوان 2018.
9. صقر، عمرو سعد. "السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2IjPAoZ تاريخ التصفح: 19 جوان 2018.
10. التميمي، نواف. "كسب القلوب: دور قوة قطر الناعمة في إفشال الحصار"، متوفر على الموقع https://bit.ly/2lhVrCn تاريخ التصفح: 12ماي 2018.

2- مراجع باللغات الأجنبية:

1. Clasters, Pierre, La Société contre l'état .Nancy: Éditions Marée Noire, 2006 David (Easton) , Systems Analysis of political lifes . New York: Wiley, 1960.
2. Duverger, Maurice , systèmes et régimes politiques. France : lafont GT, 1976.
3. Elias H.Tuma, The Rich and the Poor in the Middle East". Middle East Journal, 34. (Autumn 1980) :413-474.
4. Eyal regav, Sectarianism in Qumran: a Cross-Cultural Perspective .Berlin: Walter de Gruyter, 2007.
5. Heba Handoussa, The role Of The State: The Case of Egypte, In The New Institutional Econo- mics and Third World Development . London: Edited By. John Harriss, Jamet Hunter and Colin M. lewiss, 1995.
6. L, Thomas. dynesson ,City State Civism In Ancient Athens. New York: Peter Lang Publishing Inc, 2008.
7. Linda gernak, Totalitarianism .Usa : abdo publishing company, 2011.
8. Marvin Perry, western civilization: idea, politics, and society, ed,09 . USA: Cengage Learning, 2008.
9. Max Weiss, The Shadow of Sectarianism Law, shiism, and the making of modern Lebanon . Cambridge: Harvard University Press, 2010.
10. Philippe braud et francois burdeau, Histoire des idées politiques depuis la revolution, 2e ed . paris: montchrestien, 1992.
11. Shalini Saxena, Dictatorship, Fascism, and Totalitarianism .Uk : Encyclopaedia Britannica,2015